# الميزان AL-MIZAN

ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»

رئيس التحرير
سليمان الفرزلي



Vol. 4. Issue 9 . July 1997

المجلد الرابع - العدد التاسع - تموز/ يوليو ١٩٩٧


## الجنرال عون في المعادلة اللبنانية

للمراقبين اليوم، يبدو الزعيم اللبناني الجنرال ميشال عون السياسي، غير الجنرال عون رئيس الحكومة العسكري والمعارض المنفي. لقد نضجت تجربته، وتغير خطابه السياسي، الى الأحسن طبعاً. فالعسكري المغامر الطويل اللسان، أعطى مكانه للسياسي الهادىء المتزن المفكر بعقل بارد، مما يجعله رجل دولة فوق جميع السياسيين اللبنانيين، مقيمين ومهاجرين.

ومن المفارقات الملفتة، أن شعبية الجنرال في لبنان والخارج كانت أوسع وأعم مما هي الآن عندما صار يستحقها فعلاً. وهذا بحد ذاته ليس شيئاً سيئاً أو مقلقاً، لأن مخاطبة الغرائز الشعبية في أيام المحنة تنقلب عبئاً على صاحب الخطاب التهييجي في مواجهة السياسة الواقعية الكثيرة المنعطفات، ولا سيما في لبنان حيث المنعطفات حادة في معظم الأحيان.

وقد عبّر الجنرال عون عن نضج تجربته أخيراً بعدم الذهاب الى واشنطن للإدلاء بشهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي، خلافاً للرئيس السابق أمين الجميل، لأنه أدرك أن الغاية من ذلك ليست لبنانية، بل هي عملية استخدام للاعتراض اللبناني على الوضع الراهن في حسابات إقليمية لجهات معينة في السياسة الأميركية.

ومع ذلك، فإنه قد لا يكون كافياً أن يغير الجنرال عون خطابه السياسي فقط بل لا بد من تغيير نمط تحالفته السياسية بعدما ظلت تلك التحالفات طويلاً على قاعدة «كيفما اتفق» تحت وطأة الظروف المعاكسة. فالتحالفات المجدية هي التي تهدف الى تغيير الظروف، لأن أنماط التحالفات الراهنة للجنرال تأخذ منه ولا تعطيه شيئاً، ناهيك بأنها غير مؤاتية للتعادل بين الخطاب العوني المستجد وبين أهداف أطراف تحالفاته القائمة.

وليس واقعياً أن يتشكل جزء ملحوظ من وزن الجنرال عون السياسي لمجرد وجود فراغ أو نقص في الجسم السياسي الماروني القائم، لأن ذلك يبقيه، مهما تغير خطابه وتوازنت تحالفاته، في الدائرة السلبية الاضطرارية، بكل ما في ذلك من الإغراء المدغدغ للغرور الشخصي، تحت وهم أنه ليس في الساحة غير الجنرال!

فالجنرال، وهو خبير في التعبئة، لا يخدم نفسه ولا يخدمه مؤيدوه، في طرحه، بحكم الفراغ القائم، على أنه «البطل المنقذ». إذ إن فكرة «البطل المنقذ»، حتى في أرقى دول العالم، فشلت فشلاً ذريعاً أمام فكرة «المجهود الوطني». وخير مثال على ذلك الجنرال ديغول في فرنسا، وجمال عبد الناصر في مصر، وبشير الجميل في لبنان، وعشرات التجارب الأخرى في بلدان مختلفة.

أما الذين يصورون الجنرال، أو يتصورونه، على أنه «البطل المنقذ» لا يسعفون إطلاقاً في خدمة الجنرال وفي خدمة بلادهم.

«الميزان»

## قابوس سمّى خليفته وأودع الإسم في ظرف مختوم (ص: ٧)

### بعد تأمين انتقاله من كنف الملك فهد الى كنف الأمير عبدالله

# الحريري يؤمِّن التمديد الثاني للرئيس الهراوي



بيروت - «الميزان»

كانت زيارة الأمير عبدالله بن عبد العزيز، ولي العهد السعودي ورئيس «الحرس الوطني» والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية، بعد زيارته سوريا في الأسبوع الأخير من شهر حزيران/يونيو الماضي، زيارة استثنائية بكل معنى الكلمة، نظراً لأهمية الزائر ودقة الظروف العربية والإقليمية في الوقت الحاضر. وقد كانت إستعدادات رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري، وهو أيضاً سعودي التابعية، إستثنائية هي الأخرى، وملفتة.

فقد أنزل الأمير عبدالله في منزل الحريري في قريطم، ويقال إنه نام في سريره، وهو تكريم لم يسبق أن أسبغه الحريري على أي من زواره وضيوفه سابقاً. والمعروف سابقاً، أن الحريري في الوضع السعودي السائد كان ينتمي الى الملك فهد بن عبد العزيز، وأن علاقاته مع الأمير عبدالله حتى الأونة الأخيرة لم تكن ودية. ويقول بعض العارفين، إن الأمير عبدالله كان سابقاً «ينظر الى الحريري بازدراء»، وإنه كان يعرقل أعماله في بعض الحالات، ومنها تصفية مستحقاته المالية المتأخرة على الحكومة السعودية يوم تولى عبدالله إدارة الدولة أثناء مرض الملك فهد في السنة الماضية.

وكان الحريري منذ أشهر قليلة يعاني من «أزمة سيولة» خانقة تردد على أثرها أن الحريري يعتزم بيع «بنك البحر المتوسط» الذي يملكه بكامله والذي يحكمه سعيداً مصطفى رازيان. لكن الحكومة السعودية فرجت كربته أخيراً بدفع رصيد متأخراته البالغ أكثر من مليار ريال سعودي (٣٥٠ مليون دولار)، بعد دفعتين سابقتين بمبالغ أقل.

ويبدو، كما يتردد في بيروت، أن تصفية متأخرات الحريري في السعودية، سهلت على رئيس الحكومة الانتقال من كنف «العم الراحل» الى كنف «العم القادم»! ومن الملاحظ أن الحريري منذ «لقاء منتصف الليل» بينه وبين الملك فهد في جدة يوم كان الأمير عبدالله غائباً عن المملكة لحضور مؤتمر قمة القاهرة الذي مثل لبنان فيه الرئيس الياس الهراوي، راح الحريري يتردد على الأمير عبدالله بشكل ملفت. ففي عيد الأضحى السابق (الذي تصادف مع يوم عيد مار مارون في لبنان) توجه الحريري الى الرياض خصيصاً لمعايدة ولي العهد السعودي، فيما كان جميع أركان الدولة السعودية بمن فيهم الملك فهد وكبار الأمراء، وبينهم الأميران سلطان وسلمان يتلقون التهاني في جدة.

كذلك، فإن التكريم الاستثنائي الحافل الذي أحيط به الأمير عبد الله سهّل على ولي العهد السعودي التعاطي البروتوكولي مع «نظيره» اللبناني، من حيث أعفاه من الإحراج المتمثل في مثل هذا الاستقبال للحريري في السعودية. أو كما عبر عن ذلك أحد السياسيين اللبنانيين بقوله: «إنه ليس استقبال الحريري للأمير عبدالله في بيروت، بل هو استقبال عبدالله للحريري، بديلاً عن الاستقبال الذي لن يكون في الرياض»!

ومما يذكر، أنه كانت للأمير عبدالله قبل الحرب اللبنانية (١٩٧٥ - ١٩٩٠) علاقات وثيقة مع الجهات السياسية الوطنية والتقدمية في لبنان، خصوصاً مع الزعيم الاشتراكي الراحل كمال جنبلاط، بحيث أطلقت عليه وسائل الإعلام في حينه لقب «الأمير الأحمر»!

وهذه ليست أول زيارة الى لبنان لأمير سعودي يحتل منصب ولاية العهد وينتظره العرش. فقد سبق أن قام الملك الراحل سعود بن عبد العزيز، يوم كان ولياً للعهد بزيارة مهمة مماثلة الى بيروت في بداية عهد الرئيس الراحل كميل شمعون عام ١٩٥٣، في مرحلة سياسية مثيرة تغيرت فيها التحالفات المحلية. فقد كان كمال جنبلاط يطلق على شمعون في مرحلة تحالفهما لقب «فتى العروبة الأغر»، ثم ما لبث أن خاصمه بعدما فرض الأميركيون على شمعون استبعاد جنبلاط من أول حكومة في عهده. ففي الاستقبال الذي جرى لولي العهد السعودي آنذاك (الملك سعود لاحقاً) في قصر نجيب جنبلاط في بيروت (وهو لا يبعد كثيراً عن قصر الحريري في قريطم حيث أنزل الأمير عبدالله)، ألقى كمال جنبلاط خطابه المشهور الذي قال فيه عبارته المأثورة: «قلنا لذاك زل فزال، وقلنا لهذا كن فكان».

وفي اعتقاد الأوساط السياسية اللبنانية، أن الزيارة الناجحة التي قام بها الأمير عبدالله الى سوريا ولبنان، أعطت زخماً قوياً للحريري في مسعاه لتمديد ولاية الرئيس الياس الهراوي مرة ثانية عندما يحين هذا الاستحقاق في نهاية الصيف المقبل، كاستمرار للوضع الراهن، والأهم من ذلك، لاستمرار صيغة مؤتمر الطائف التي رعتها السعودية، والتي أفرزت حكم الحريري كصيغة للشراكة السورية - السعودية في لبنان. ومما لا شك فيه أن زيارة الأمير عبدالله الى بيروت قد عززت المواقع السياسية للحريري، وهذا ما يترسمل به الحريريون الآن بالقول إن الزيارة قد «عززت الثقة» بلبنان، بعد تدهور تلك الثقة في الأونة الأخيرة من جراء التخبط السياسي والأزمة الاقتصادية المتفاقمة، مما انعكس سلباً على الحريري وحكومته.

وقد كان الرئيس الهراوي بادي الارتياح والاطمئنان لزيارة الأمير عبدالله، لأن تجديد وتأكيد الشراكة السورية - السعودية سوف يصب لمصلحته، سواء في موقعه كرئيس للجمهورية، أو في دوره السياسي (وربما غير السياسي أيضاً) من حيث إدارة التحالفات والتناقضات بين القوى السياسية، ولا سيما في قمة الحكم. وذكر في بيروت أن الرئيس الهراوي لم ينس أن يوصي الأمير عبدالله خيراً برجل أعمال لبناني في السعودية تردد اسمه في المحكمة البريطانية العليا أخيراً أثناء النظر في الدعوى المنهارة التي أقامها النائب والوزير البريطاني السابق جوناثان أيتكن ضد بعض وسائل الإعلام في لندن (راجع «الضيف» على الصفحة الأخيرة من هذا العدد)!

### أميركا تحرج الخليجيين لمنعهم من التطبيع مع إيران

# تسليم هاني الصايغ لواشنطن يثير حساسيات سعودية

واشنطن - «الميزان»

حرصت الحكومة الأميركية حرصاً خاصاً على استرداد هاني الصايغ، السعودي المتهم بالضلوع في انفجار الخُبر، من كندا حيث لجأ في أعقاب الحادث، حتى لا يجري تسليمه الى السلطات السعودية، نظراً للشكوك الأميركية حول سلامة التحقيق الذي تجريه تلك السلطات، وتتكتم فيه على الأميركيين، على الرغم من زيارات متكررة للمسؤولين الأمنيين الأميركيين الى الرياض للاطلاع على سير التحقيق، وعلى الرغم من تأكيدات سعودية بأن الرياض تتعاون تعاوناً كاملاً مع الأمن الأميركي لإجلاء غوامض الحادث الذي أودى بحياة ١٩ عسكرياً أميركياً يعملون في السعودية.

لكن مصادر غير رسمية في واشنطن تقول إن حرص السلطات الأميركية على استرداد الصايغ من كندا والاحتفاظ به في أميركا، هو من قبيل الضغط على السعودية لحملها على توجيه التحقيق بما يتفق مع أهداف السياسة الأميركية في المنطقة.

وبوجود المتهم هاني الصايغ في قبضة الأمن الأميركي، بات بوسع واشنطن أن تقوم هي بتوجيه التحقيق الوجهة التي تريدها بمعزل عن التحقيق السعودي. ويبدو أن هناك اختلافاً في التوجهات بهذا الصدد بين واشنطن والرياض، لأن الأميركيين يحاولون إلقاء الشبهة على إيران وسوريا، كوسيلة للضغط، وربما كذريعة لعملية عسكرية ضد إيران تعيد تعقيد الوضع الخليجي الى ما كان عليه أثناء حرب الخليج.

والغاية من ذلك، كما تقول تلك المصادر، هي أن تشدد أميركا قبضتها على الخليج، من خلال خلق وضع يحتم بقاء وزيادة الوجود العسكري الأميركي المباشر في المنطقة. وقد بدت ملامح من هذا الموقف أثناء الجولة التي قام بها أخيراً في منطقة الخليج، وليام كوهين وزير الدفاع الأميركي، الذي أطلق اتهامات وتهديدات لإيران أثناء وجوده هناك، مما أحرج الدول الخليجية، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، بشكل واضح.

وفي رأي المصادر المذكورة، أن وزير الدفاع الأميركي توخى أيضاً حث الدول الخليجية على شراء المزيد من الأسلحة بحجة وجود خطر إيراني داهم، في وقت لم تبرأ فيه الدول الخليجية من الأعباء المالية الجسيمة التي تكبدتها أثناء وبعد الحرب ضد العراق، في وقت هبطت فيه أسعار وعائدات النفط، مما أوقع دول المنطقة في ديون وعجوزات مالية كبيرة في ميزانياتها، وأسهم في انتشار واتساع التطرف.

### اسعار الموزعين

Austria: AS26. Bahrain: Fils250. Belgium: BF50. Canada: C$2.50. Cyprus: C£1. Egypt: E£1. France: FF8. Germany: DM2.5. Greece: DR400. Italy: L300. Jordan: Fils200. Lebanon: LL1000. Libya: LDin0.75. Morocco: Dh7. Oman: Peiza300. Spain: Pts3,50. Switzerland: SFr3. Syria: L.S.15. Tunisia: M600. U.A.E: Dirh3. UK: £1. USA: $2.

## تقسيم الأدوار بين الحريري وزير المالية ... وظلّه

# السنيورة «التحصلدار» يخالف السنيورة «الوزير»!

تحليل اقتصادي

❐ وسط الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في لبنان، اتخذ فؤاد السنيورة، وزير الدولة للشؤون المالية، وجه «التحصلدار» العثماني الغليظ، كما وصفته «الميزان» في عددها الثالث من مجلدها الاول سنة ١٩٩٣. فأخفى وجه «التحصلدار» وجه «الوزير» المسؤول. وكان رسام «الميزان» في ذلك الروفيل قد وصف السنيورة أثناء رسمه له بأنه «رجل بلا ملامح»!

وقد قامت في طول البلاد وعرضها ضجة عارمة على اقدام السنيورة على رفع الرسوم المفروضة على السيارات، بحيث بلغت الزيادة في حدها الاقصى حوالي ٢٠٠٪. فباتت السيارة، وهي وسيلة نقل ضرورية في لبنان في غياب وسائل النقل العامة، عبئاً على اللبنانيين، وانتاجيتهم، فضلاً عن انها لن تحل ازمة العجز المتفاقم في الميزانية. والأخطر من ذلك ما أكده الرئيس نبيه بري من أن خبر *الزيادات في الرسوم* قد تسرب الى بعض الشركات قبل إعلانه رسمياً، مما حمل تلك الشركات على استيراد سيارات بالمئات حسب التسعيرة القديمة لبيعها في السوق اللبناني على التسعيرة الجديدة!

وكما توقعت «الميزان»، أثناء إقرار الميزانية العامة لسنة ١٩٩٧، تراجع النمو في الاقتصاد اللبناني الى مستوى أدنى بكثير من المستوى المنخفض الذي حققه في السنة الماضية بنسبة ٤٪. وتشير التقديرات الى أن النمو اللبناني، قد يصل الى أدنى من توقعات «الميزان» السابقة بنسبة ٢٪.

والواقع ان عجز الميزانية، الذي حدده السنيورة في مشروع الميزانية بنسبة ٣٧٪ للسنة بكاملها، بلغ اكثر من ٦٠٪ للنصف الاول من السنة فقط. مما يشير الى امكانية وصول العجز الى نسبة ١٠٠٪ في نهاية السنة، على الرغم من الزيادة الكبيرة في الرسوم، وهي الزيادة التي دفعت الشيخ صبحي الطفيلي الى دعوة اللبنانيين للعصيان المدني والإمتناع عن دفع الضرائب والرسوم للحكومة، فأضاف تعقيداً سياسياً الى التعقيد الاقتصادي.

## تباطؤ النمو

وكان من الطبيعي ان يدخل لبنان في حلقة مفرغة من حيث ان تباطؤ الاستهلاك بفعل الضائقة الاقتصادية أدى الى هبوط النمو، وهبوط النمو أدى بدوره الى هبوط المداخيل والاستهلاك، ذلك ان النمو اللبناني العالي نسبياً خلال السنوات السابقة لسنة ١٩٩٦ كان مدفوعاً بالاستهلاك الداخلي بالدرجة الاولى. وجاءت سياسات السنيورة لتعديل أوضاع الميزانية عنصراً اضافياً ضاغطاً على الطلب والاستهلاك الامر الذي دفع النمو الى مستويات أدنى من أسوأ التوقعات.

وفوق ذلك تباطأ الاستثمار بدوره، مما أضاف تعقيداً اخر الى الحالة الاقتصادية، بل أضاف تعقيداً مركباً لأن هبوط الاستثمار شمل القطاعين العام والخاص معاً وفي وقت واحد، وهناك تقديرات تشير الى أن الهبوط في الاستثمار الداخلي في لبنان، بلغ خلال النصف الاول من السنة الجارية نسبة تصل الى ٢٠٪ من القيمة الاسمية للاستثمار في الفترة ذاتها من السنة الماضية.

ومما يذكر في هذه الناحية أن حركة الانتاج والتصدير اللبنانية، التي كانت تعوض نوعاً ما عن التباطؤ في الاستهلاك، قد تباطأت بدورها، فأصاب الركود عمليات التصدير الى الخارج، بفعل ضعف تنافسية الانتاج اللبناني من جراء الكلفة العالية للتمويل.

## العجز وخدمة الديون

والأمر الذي أصاب وزارة المالية اللبنانية بالذعر وحملها على فرض الرسوم العالية التي فاقت تلك المعمول بها في سوريا، أن عجز الميزانية للنصف الاول من السنة، فاق العجز المتوقع في الميزانية بنسبة تربو على ٦٥٪.

وتشير التحليلات المقدمة لتفسير هذه الظاهرة الى ان مرد هذا التفاقم في العجز بات مختلفاً عن السابق، مما يدل على الضعف البنيوي للإقتصاد اللبناني اكثر مما يشير الى حالة او سياسات طارئة.

السبب الرئيسي لتفاقم العجز الأن ليس عائداً الى الزيادة في الانفاق الحكومي، كما كان الامر في السابق، مع أن الهدر الانفاقي ما زال قائماً ولو بدرجة أقل، إنما يعود اساساً الى نقص خطير في موارد الدولة، وهو ما حمل وزارة المالية الى التخبط العشوائي في الرسوم وحتى المخالفات القانونية. والأخطر من ذلك الافتراق عن التقاليد الاقتصادية اللبنانية، القائمة على الاقتصاد الحر، بفرض القيود والحماية على التجارة.

ومن العناصر الاضافية التي اسهمت في تفاقم هذه الحالة وضيقت الفسحة للمناورة امام وزارة السنيورة استحقاقات خدمة الديون والقروض السابقة.

ففي الربع الاول من السنة الجارية زاد الدين الداخلي للحكومة بنسبة تربو على ٩٪.

## أسعار الفائدة

ومع أن أسعار الفائد قد هبطت الى أقل من مستوياتها العالية السابقة بالغة في متوسطها ١٦٪ فان ذلك لم يسعف كثيراً في تشجيع القطاع الخاص على زيادة الاقتراض الاستثماري. وفوق ذلك اكد رياض سلامة، حاكم البنك المركزي، أنه لن يخفض اسعار الفائدة من جديد ما لم تحدّ وزارة المالية من العجز المتفاقم في الميزانية.

ويبدو أن البنك المركزي من خلال هذه السياسة المعلنة حول اسعار الفائدة، يضغط على الحكومة لتخفيض العجز في الميزانية الى حدود ٤٥٪ اذا تعذر

**الدين الداخلي العام**
(بمليارات الليرات اللبنانية)

| | ١٩٩٥/١٢/٣١ | ١٩٩٦/٣/٣١ | ١٩٩٦/١٢/٣١ | ١٩٩٧/٣/٣١ |
|---|---|---|---|---|
| ١ - قروض البنك المركزي | ١٠٢,٨ | ١٠١,٨ | ١٠٠,٤ | ١٠٠,٠ |
| منها: سلفات | ١٠٢,٨ | ١٠١,٨ | ١٠٠,٤ | ١٠٠,٠ |
| اذونات الخزينة | - | - | - | - |
| ٢ - قروض البنوك التجارية | ٨,٥٤٥,١ | ٩,١٥٦,٢ | ١٢,٦٦١,٩ | ١٣,١٣٩,٧ |
| منها: سلفات | ٦٥,٥ | ٥٦,٧ | ١٠٦,١ | ١٠٠,٧ |
| اذونات الخزينة | ٨,٤٨٨,٦ | ٩,٠٩٩,٥ | ١٢,٥٥٥,٨ | ١٣,٠٣٩,٠ |
| ٣ - غيرها | ٣,٣٤٩,٤ | ٣,٥٤٢,٥ | ٤,٤٦٦,٥ | ٥,٥٥٢,٢ |
| منها: المؤسسات العامة | ٥٨٠,٢ | غ م | غ م | غ م |
| المؤسسات المالية | ٢٦,٢ | غ م | غ م | غ م |
| القطاع الخاص | ٢,٧٣٤,٠ | غ م | غ م | غ م |
| ٤ - الدين الداخلي العام (١ + ٢ + ٣) | ١١,٩٩٧,٢ | ١٢,٥٠٠٨ | ١٧,٢٢٨,٨ | ١٨,٧٩١,٩ |
| منها: سلفات | ١٥٩,٢ | ١٥٨,٥ | ٢٠٦,٥ | ٢٠٠,٧ |
| اذونات الخزينة | ١١,٨٣٨,٠ | ١٢,٦٤٢,٠ | ١٧,٠٢٢,٣ | ١٨,٥٩١٢ |
| صافي حسابات الدائنين | ٢,٧٠١,٤ | ٢,٥٦٢,٧ | ٣,٨٧٠,٦ | ٤,١٩٨,٧ |
| الدين الداخلي الصافي | ٩,٢٩٥,٨ | ١٠,٢٣٧,٨ | ١٣,٣٥٨,٢ | ١٤,٥٩٣,٢ |

تخفيضها الى النسبة المعلنة في الميزانية، قبل التفكير باستحداث تنزيل جديد لأسعار الفائدة.

ومازال هنالك تضارب في أقوال المسؤولين في البنك المركزي حول كيفية تسديد سندات بالدولار بقيمة ٤٠٠ مليون دولار تستحق في شهر تشرين الاول/ اكتوبر المقبل. ففي حين نسب الى رياض سلامة قوله بان البنك المركزي لديه من الاحتياطي الاجنبي ما يكفي لتسديد تلك السندات في موعدها، ملمحاً الى ان الحكومة قد تلجأ الى شراء تلك الدولارات من السوق المحلي في موعد الاستحقاق، فإن نائب حاكم البنك المركزي، ناصر سعيدي، سبق له ان أشار الى ان لبنان سوف يصدر سندات جديدة بقيمة ٤٠٠ مليون دولار لسد السندات المستحقة بالقيمة ذاتها.

ومن المرجح ان يبقى الغموض حول هذه النقطة قائماً خلال الصيف بانتظار ما يجري على ساحة السنيورة.

وقد اتهم السنيورة «التحصلدار» بأنه خالف تعهداً ملزماً للسنيورة «الوزير»، من خلال قرار اصدره في ٧ حزيران/ يونيو الماضي، بهدف تسوية غرامات التحقق المفروضة على ضرائب الدخل والاملاك المبنية ورسوم الانتقال وغرامات التأخير في الدفع وغرامات عدم التصريح المتعلقة بمختلف الضرائب.

وذكرت جريدة «النهار» البيروتية بتاريخ ١٩٩٧/٦/١٢ بعنوان: «حلقة جديدة في سلسلة انتهاك الحكومة القوانين»، ان قرار فؤاد السنيورة هذا يشكل مخالفة صريحة للمادة ٣٣ من قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٧، ويذكر ان قانون الموازنة فوّض وزير المالية خفض الغرامات المذكورة حتى نسبة ٩٠٪ لكن السنيورة حصرها بين ١٠٪ و٣٠٪ في تفويض الى المدير العام لوزارة المالية، طلب منه في مادته الثالثة بت طلبات تسوية الغرامات المفروضة على المكلفين ضمن قيم ومعدلات حددها على نحو اعتبر مخالفاً لقانون الميزانية. والأهم من ذلك انه شكل «مخالفة لتعهد قطعه وزير المالية الاصيل الرئيس رفيق الحريري» امام مجلس النواب في جلسة إقرار الموازنة يوم ١٩٩٧/٢/٣ اذ تعهد الحريري امام النواب في المجلس بأنه يلتزم خفض الغرامات على الرسوم حتى ٩٠٪ شرط عدم ادراج هذا الالزام في متن القانون. وسجل تعهده هذا في محضر الجلسة العامة للمجلس. «فبين الحريري والسنيورة ضاعة الطاسة»، بل إن أوساط رئيس مجلس النواب نبيه بري تقول أن هذه «المغمغة» مقصودة وفيها توزيع للادوار، بمعنى ان التغيير الذي احدثه السنيورة إنما كان بالنيابة عن رئيس الحكومة.

## التجارة والحماية

اما المخالفة الأخطر فهي مخالفة نظام الاقتصاد الحر المعمول به في لبنان، من حيث فرض اجراءات للحماية الجمركية باسم حماية الصناعة اللبنانية وخفض العجز التجاري، الذي بلغ في السنة الماضية حوالى ٧ مليارات دولار.

ومع ان إجراءات الحماية هذه لن تحمي الانتاج اللبناني بسبب ارتفاع كلفته وهبوط تنافسيته فإنها تثير حفيظة الدول المتاجرة مع لبنان، ودوائر منظمة التجارة العالمية، التي من اهدافها الاساسية حمل دول العالم على الغاء جميع القيود امام التجارة العالمية.

فقد شهد الميزان التجاري للربع الاول من السنة الجارية تحسناً طفيفاً من حيث تغطية الواردات بالصادرات، فارتفعت نسبة التغطية من ١٢,٤٪ في الربع الاول من سنة ١٩٩٦ الى ١٤٪ في الربع الاول من هذه السنة، ومع ذلك بقي العجز التجاري للربع الاول لسنة ١٩٩٧ بحدود المليار ونصف المليار من الدولارات.

لكن هذا العجز تغطى كالعادة من الفائض في ميزان المدفوعات، حيث زادت الأموال الوافدة الى لبنان في الربع الاول من السنة الجارية، بمقدار ٣٧٣ مليون دولار عن الفترة ذاتها من السنة السابقة، أي من ١٥٩٣ مليون دولار الى ١٩٦٦ مليوناً.

## المناخ المالي المطلوب

وحول المناخ المالي المطلوب من خلال تحليل للدين الداخلي العام (راجع الجدول في مطرح آخر)، قال «بنك عودة» في نشرته للربع الاول من السنة:

«إن لبنان يقف على مفترق حاسم ونقطة تحول مهمة جداً في نهوض ماليته العامة، شرط اتباع المزيد من التشدد والانضباط في ترشيد الخيارات المالية في الميزانية وتحقيق سياسة ترد أفضل مردود من العائدات بالاضافة الى الحد من الهدر ومن التهرب من الضرائب وتعبئة الموارد المحلية والخارجية باتجاه الاستثمار».

وهذه في الوضع الراهن تبدو مثل «الشروط المسكوبية»، لأن الحكومة عجزت عن تحقيق شيء منها خلال السنوات الخمس الماضية الامر الذي دفعها الى الازمة الراهنة. وحتى نشرة «بنك عودة» المذكورة تبدي تحفظاً بقولها، «إذا تم ذلك، فانه قد يكون ممكناً احتواء الدين العام وابقاءه ضمن حدود مقبولة»، مما يشير الى الشك في امكانية الوفاء بالشروط المذكورة. فلو كان فيها قدر من اليقين لما اضطرت النشرة الى القول الاشتراطي: «اذا تم ذلك»!

## ثلاثة احتمالات سياسية لخروج الحريري من المأزق الاقتصادي

# اللعبة الجديدة في السيرك اللبناني... «التمديد» مرة ثانية للرئيس الهراوي؟

**تحليل سياسي:**

❐ مازالت الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في لبنان العنصر السياسي الأشد ضغطاً على حكومة الحريري، وان كانت المناورات السياسية الجارية تواجه رئيس الحكومة بخيارات لا تقل صعوبة. وتشير الأوساط السياسية في بيروت الى أن هنالك ثلاثة احتمالات يجري تداولها لتنفيس الإحتقان.

الاحتمال الاول، هو اجراء تعديل وزاري يكون فيه فؤاد السنيورة، وزير الدولة للشؤون المالية، «كبش المحرقة»، باعتباره مسؤولاً عن زيادة الرسوم والضرائب غير المباشرة على عموم اللبنانيين، مما يزيد الأعباء المرهقة على الفقراء وأصحاب الدخل المحدود منهم.

وقد عبرت جريدة «النهار» البيروتية عن إمكانية مثل هذا الاحتمال برسم كاريكاتوري يقول فيه الحريري:

«إذا كان أنا ما عدت طايق السنيورة فكيف انتو؟».

الإحتمال الثاني، وهو مطلب مسيحي بالدرجة الأولى، تشكيل حكومة حريرية جديدة أكثر توازناً، على أن تضم شخصيات سياسية بارزة تحقق أقرب تشكيل ممكن الى فكرة «الوفاق الوطني».

الإحتمال الثالث، هو أن تبقى الحكومة الحالية، الى ما بعد انتخابات رئاسة الجمهورية، بعد حوالى ١٥ شهراً، على أن تجري تعديلاً في سياساتها الإقتصادية الراهنة، أو تحاول على الأقل ايجاد موارد تمويل جديدة من مصادر خارجية.

لكن هذه الاحتمالات الثلاثة كلها، قد لا تكون واردة أو ممكنة لأنها جميعها تشكل تخفيفاً او تقليصاً لوزن ودور رئيس الحكومة نفسه.

### التعليل والتخدير

ويسعى رفيق الحريري، كما يبدو، الى ابقاء الوضع الراهن من خلال تعليل اللبنانيين بامكانية تحسين الأحوال، بتضخيم الوعود الآتية من الخارج. فهو يطالب اللبنانيين بتحمل الوضع القاسي، حالياً، لمدة سنتين لاعتقاده بأنه من الممكن أن تطرأ ظروف تخفيفية خلال هذه المدة.

وكما عزفت الجوقة الحريرية، بالتطبيل والتزمير «لمؤتمر اصدقاء لبنان» في واشنطن، وهو المؤتمر الذي صدرت عنه وعود بتقديم مساعدات للبنان قدرت بأكثر من ٣ مليارات دولار، لم يتحقق منها شيء، حتى الآن، جرى التطبيل والتزمير ذاته، اثناء زيارة وولفسون، رئيس «البنك الدولي» الى بيروت، حيث وعد بتقديم تمويلات اضافية لبعض المشاريع، لكنه في الوقت ذاته، ابدى تحفظات وانتقادات على سياسات الحكومة.

وهذا يعني ان تلك الوعود في حال تحققها سوف تكون آجلة وليست عاجلة في وقت يتطلب معالجات سريعة.

وكما جرى بالنسبة الى التطبيل والتزمير لمؤتمر «اصدقاء واشنطن»، ثم لزيارة رئيس «البنك الدولي»، جرى ايضاً بالنسبة الى زيارة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، لإعطاء انطباع بأن الإهتمام العربي والدولي بلبنان كفيل في النتيجة بحل المشكلة.

غير أن الطرح الواقعي للمسألة التنموية جاء على لسان رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد اثناء زيارته بيروت اخيراً بعد حضوره مؤتمر «اعلان اسطنبول» للدول الاسلامية النامية (راجع «الميزان الدولي» على الصفحة ١٠)، حيث أشار رئيس الوزراء الماليزي، الى انه من غير الممكن تحقيق تنمية ذات معنى في بلد واحد في غياب «سلام حقيقي» وتنمية سليمة في المنطقة المجاورة. وهو في الحقيقة طرح مخالف لطرح الحريري من حيث إمكانية تحقيق الأهداف التنموية بالسلام ومن دون السلام في المنطقة.

### التمديد للهراوي

أما الاولوية السياسية التي يوليها رئيس الحكومة اهتماماً خاصاً في مداولاته الخارجية ومناوراته الداخلية، فهي مسألة التمديد مرة ثانية، لولاية رئيس الجمهورية الياس الهراوي، بعد انقضاء التمديد الاول في خريف السنة المقبلة.

فالرئيس الهراوي، يشكل ضمانة أكيدة لاستمرار الحريري في رئاسة الحكومة، الى بداية القرن المقبل. ومن هنا فسر بعضهم في الوسط السياسي اللبناني المصالحة التي تولاها نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب نبيه بري، وهو خلاف أدى الى المقاطعة بين الرئيسين عدة اشهر، على انه تمهيد اساسي في مسعى التمديد للرئيس الياس الهراوي.

ويقول هؤلاء في الوسط السياسي اللبناني، ان في هذه المسألة، أي مسألة التمديد لرئيس الجمهورية، تطابقاً شبه تام بين الرغبة السورية في الظروف الاقليمية الراهنة وبين رغبة الحريري لاعتباراته الخاصة.

ومن المؤشرات على امكانية التمديد، يشير هؤلاء الى الانتخابات الفرعية، بعد قرار المجلس الدستوري بابطال نيابة اربعة من النواب. ذلك أن ابطال نيابة النائب البقاعي هنري شديد أفسحت المجال لعودة النائب روبير اسكندر غانم الى المجلس بعد سقوطه في الانتخابات الماضية، وقد تردد حينئذ ان الرئيس الهراوي كان مسروراً بسقوط غانم، آنذاك، لأن ابن قائد الجيش الاسبق، اعتبر مرشحاً جدياً لرئاسة الجمهورية. فتكون عودة روبير غانم، بعد انسحاب منافسه هنري شديد لمصلحته، بمثابة صفقة تؤكد انه لن يكون مطروحاً لمنافسة الرئيس الهراوي.

وكذلك الامر بالنسبة الى نائب عكار فوزي حبيش، الذي جرى تداول اسمه، كرئيس مقبل للجمهورية فور اعلان فوزه في الانتخابات الماضية.

فالطريق الماروني امام الياس الهراوي بات اكثر تيسراً من ذي قبل ولا سيما ان نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، أعطى جرعة مماثلة عندما اعلن في بيروت أخيراً، ان الحوار المسيحي - السوري، لا يتم إلا عبر رئيس الجمهورية، قاطعاً الطريق على القائلين بعد زيارة البابا يوحنا بولس الثاني الى لبنان، بأن بكركي وسيدها الكاردينال صفير، هما طريق الحوار!

### «الرابطة المارونية»

لكن الأجواء في انتخابات «الرابطة المارونية»، تشير الى أن الوضع الماروني لرئيس الجمهورية قد لا يكون بالسهولة المتصورة. فالرئيس الهراوي بما لديه من مونة على ناخبي الرابطة المرتبطين بالدولة، يفضل نجاح النائب السابق بيار حلو. غير ان المرشح المنافس للنائب السابق حلو، يلقى دعماً ملحوظاً من قوى مارونية فاعلة، يؤكد العارفون أنها كافية وكفيلة بإنجاح المرشح نعمة الله أبي النصر.

ومراكز القوى التي يستند اليها ابي النصر أبرزها ثلاثة:

١ - الناخبون العونيون، ومنهم قرابة ٧٠ ضابطاً سابقاً في الجيش يحق لهم الانتخاب في الرابطة.

٢ - الناخبون المحسوبون على «القوات اللبنانية» المنحلة، بمختلف اتجاهاتها.

٣ - الشخصيات المارونية المنتمية الى «اتحاد الديموقراطيين المسيحيين» ويقدر عددهم بحوالى ٢٠ ناخباً.

ففي حال نجاح نعمة الله ابي النصر، رئيساً للرابطة المارونية، فان ذلك يشكل عقبة لا يستهان بها في وجه الرئيس الهراوي، كما يشكل قوة ضاغطة على البطريرك الماروني ذاته لإبقاء الموقف الماروني في المسألة اللبنانية متشدداً ومتميزاً، سواء في العلاقة السورية – اللبنانية او في العلاقات المارونية مع السلطة اللبنانية.

يضاف الى ذلك التحفظات المارونية التقليدية على سياسة الحريري وسياسة الدولة عموماً في الشأن الداخلي كما يتبين من مداخلات النائب بطرس حرب والنائب شاكر أبو سليمان، وهو رئيس أسبق للرابطة المارونية، في اجتماعات الهيئة العامة للمجلس النيابي وفي خارجه.

### السيرك اللبناني

وهكذا دخل السيرك اللبناني في حلقة جديدة، لم يتغير فيها اللاعبون لكن اللعبة طرأ عليها شيء من التغيير.

فالتقارب المستجد بين الرئيسين الياس الهراوي ونبيه بري، وقد تحقق بمداخلة سورية، لم يتم فقط لاسباب سورية وحريرية، وإنما املته ايضاً ظروف محلية لعل أهمها الدعوة التي اطلقها في البقاع الشيخ صبحي الطفيلي المنشق عن «حزب الله» للعصيان المدني والامتناع عن أداء الرسوم للدولة، في ما أطلق عليه «ثورة الجياع»!

فالدعوة «الطفيلية» شكلت إزعاجاً للدولة اللبنانية، وخصوصاً بعد الاستجابة الشعبية الواسعة لها، وشكلت في الوقت ذاته احراجاً للقوى الشيعية النافذة ومنها «حركة امل» برئاسة بري، و«حزب الله»، لما يمكن أن تؤدي اليه مستقبلاً من حيث إضعاف الحركتين الشيعيتين. كما تشكل إحراجاً لسوريا ذاتها بالنظر الى كون «المنطقة الطفيلية» محاذية لسوريا.

وهذا ما يفسر الى حد بعيد لقاء الرائد الدكتور بشار الاسد مع الرئيس نبيه بري على مائدة اللواء غازي كنعان، رئيس جهاز الامن والاستقصاء السوري في لبنان، في محاولة كما يبدو لتوجيه الامور بقيادة الرئيس نبيه بري لإحتواء «الدعوة الطفيلية»، لتخفيف الازعاج الذي تشكله للدولة والاحراج الذي تمثله بالنسبة الى سوريا نظراً الى أن بعض اوساط الدولة في لبنان تتهامس بأن الطفيلي ما كان يجرؤ على اطلاق دعوته لولا تغاضي السوريين عنها.

وإذا صح ذلك، فإنه يدل على أن العلاقات السورية - الحريرية تحت السطح ليست بالتوافق الذي تبدو عليه ظاهراً. وفي بعض الاوساط السياسية اللبنانية من يقول ان الحريري يحاول كلما سنحت له الفرصة اتخاذ بعض المواقف والتوجهات التي يتوخى منها ان يبرز تجاه القوى الخارجية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، ان مواقفه ليست متطابقة مع المواقف السورية في بعض المسائل.

ولكنه لا يستطيع ان يجعل هذه المسافة بينه وبين السوريين ملحوظة لئلا يتعقد وضعه الداخلي الى درجة لا يستطيع معها التحرك.

وفي هذا الصدد تقول مصادر دولية، ويصادق على قولها فريق من اللبنانيين، ان الحريري على الرغم من دقة التوازنات والألاعيب في السيرك اللبناني، هو، في حقيقة الامر، المعارض الأفعل للسوريين في لبنان.

ويشير بعض اللبنانيين الذين تربطهم علاقات وثيقة مع الدوائر الاوروبية والاميركية، الى ان الحريري في اتصالاته مع تلك الدوائر يحرص على الإشارة الى اتساع المسافة بينه وبين السوريين في لبنان.

### السيرك اللبناني المعارض

لقد اتخذ السيرك اللبناني المعارض بدوره بعداً دولياً جديداً، بدعوة الرئيس السابق أمين الجميل والجنرال ميشال عون الى واشنطن للإدلاء بشهادتيهما امام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الاميركي حول «الممارسات السورية».

وفيما كان امين الجميل، شديد الحماس لهذه الدعوة، امتنع الجنرال عون عن قبول الذهاب الى واشنطن، وظل متحفظاً لسببين رئيسيين:

أولهما، قول بعض المقربين من الجنرال ان الدعوة الاميركية التي تلقاها لا تتعلق بالوضع اللبناني بحد ذاته، *مما يشير الى ان دوائر «الكونغرس» الاميركي تحاول استغلال واستخدام الشخصيات اللبنانية المعارضة لغاية* غير لبنانية. وثانيهما، يتعلق بوضع الجنرال ميشال عون في فرنسا، وهو وضع تحسن قليلاً بعد فوز «الحزب الاشتراكي» في الانتخابات العامة، نظراً الى ان حكومة شيراك السابقة كانت تقيد حركته وتحاول تخفيف وزنه لاعتبارات تتعلق بالحريري، نظراً لعمق وطول العلاقة بين رئيس الحكومة اللبنانية ورئيس الجمهورية الفرنسية.

يضاف الى ذلك ان مغادرة الجنرال فرنسا الى واشنطن تقتضي ان يحصل على تأشيرة خروج وتأشيرة عودة، مما يعرضه الى احتمالات قد تكون غير مؤاتية.

ويقول بعض اللبنانيين في باريس، ان الرئيس الجميل ليس لديه ما يخسره، بل يمكن ان يستفيد من ذلك اعلامياً. اما الجنرال ميشال عون فلديه وضع سياسي قوي داخل لبنان وخارجه، مما يعرضه للخسارة، وليس من ذلك اي ربح عملي يرجى.

ويقول هؤلاء، انه اذا كان الاميركيون جادين في انشاء علاقة ذات معنى مع الجنرال فإن عليهم ان يوجهوا اليه دعوة خاصة للبحث في الوضع اللبناني بحد ذاته، بمعزل عن ارتباط اسمه بشخصيات لبنانية اخرى اوبقضايا غير لبنانية الاطار وان كان لها انعكاس على الوضع اللبناني.

فالملاحظ في السياسة الاميركية في لبنان، وقياساً على ادوارها السابقة، لا تتعامل مع لبنان بحد ذاته كدولة مستقلة ذات سيادة، بل تتعاطى معه اذا كان دوره مؤاتياً لها في سياساتها الإقليمية، وهي سياسات تكون في أغلب الاحيان ذات منظور سلبي الى سوريا ومنظور ايجابي دائماً الى اسرائيل. فما زالت واشنطن تعتبر العلاقة مع اسرائيل والإعتراف بها المقياس الاول للتعاطي مع الدول المحيطة ومنها لبنان.

### المدينة الرياضية

ومن القضايا التي شغلت الوسط السياسي اللبناني، طرح مسألة إعادة تسمية «مدينة كميل شمعون الرياضية» التي اكتمل بناؤها بموجب عقد وقعه وزير التربية السابق ميخائيل الضاهر مع شركة «ترافالغار هاوس» البريطانية عبر ممثلها المهندس طارق أبو سمرا، مما حمل البعض في لندن على اقتراح تسميتها «مدينة أبو سمرا الرياضية» ... تندراً!

والواقع أن هناك جهات كانت تحاول تسميتها باسم «مدينة رفيق الحريري الرياضية»، وهذه المحاولة كانت تلقى رغبة من الحريري نفسه. وقد قال أحد الوزراء في حكومة الحريري السابقة، إن الحريري دفع وزير التربية السابق روبير غانم الى طرح الموضوع في مجلس الوزراء، لكن هذا الطرح لقي معارضة ملحوظة فطويت صفحته. وأعيدت الكرة في الأسابيع الأخيرة، بغية إزالة اسم كميل شمعون عنها وتسميتها «مدينة بيروت الرياضية»، لكن شخصيات بيروتية عديدة منها الرئيس السابق صائب سلام رفضت ذلك مشددة على ضرورة إبقاء الإسم التاريخي للمدينة الرياضية، وإبعاد السياسة عن المعالم الوطنية.

## الياس أبو رزق على خطى مصطفى العريس

# الدور الأميركي في تقويض اتحاد النقابات العمالية اللبنانية!

❏ في خريف سنة ١٩٤٧ انعقد في مبنى وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون) مؤتمر اميركي - بريطاني برئاسة جورج مارشال، وزير الخارجية الاميركية، وارنست بيفن، وزير الخارجية البريطانية، لبحث شؤون شرق المتوسط والشرق الاوسط. نظراً الى حيوية الموضوع بالنسبة الى امن بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية، وابعاد الاتحاد السوفياتي عن تلك المناطق. وقد خلص المؤتمرون في البنتاغون الى ان الشيوعية غير قابلة للانتشار في الشرق الاوسط لأن الدين الاسلامي غير مؤات لها ويحول دونها. وقد جرى الاتفاق على ان الخطر الاكبر ناشيء من الحركة النقابية و«الاتحاد العمالي» في لبنان، مما يستدعي اتخاذ الاجراءات اللازمة لإحباط الحركة العمالية اللبنانية التي كان يقودها انذاك، مصطفى العريس.

وما جرى أخيراً بالنسبة الى «الاتحاد العمالي العام» اللبناني برئاسة الياس ابو رزق وأدى الى شق الاتحاد واعتقال رئيسه السابق، باستخدام سلطة الدولة، يبدو حسب الوثائق الاميركية لتلك الحقبة مطابقاً تماماً لما جرى للاتحاد العمالي في الاربعينات برئاسة مصطفى العريس.

وتقول الباحثة الاميركية ايرين غندزير، (راجع افتتاحية العدد الماضي من «الميزان» - المجلد الرابع - العدد الثامن - حزيران/ يونيو ١٩٩٧)، التي نشرت وحللت تلك الوثائق، انه في سنة ١٩٤٦ انتشرت الاضرابات بسبب تزايد البطالة، ولعب فيها القائد العمالي مصطفى العريس دوراً بارزاً. وكان العريس يعتبر خطراً يجب مكافحته من قبل الولايات المتحدة والمسؤولين اللبنانيين. وقد نشطت وزاة الداخلية، انذاك، في تنفيذ «مشروع المكافحة»، بالاضافة الى لبنانيين نافذين آخرين يعملون مع مرتزقة سياسيين معادين للشيوعية استؤجروا لهذه الغاية.

واذا حذفنا اسم مصطفى العريس ووضعنا اسم الياس ابو رزق مكانه، وحذفنا «الشيوعية» ووضعنا في مكانها «المقاومة اللبنانية» أو «حزب الله»، فإن النص التالي للباحثة الاميركية استناداً الى الوثائق الرسمية في واشنطن، ومنها المراسلات بين المفوضية الاميركية في بيروت والمسؤولين في الولايات المتحدة، يتبين التطابق الكامل بين ما يجري اليوم وبين ما جرى قبل خمسين سنة.

وفيما يلي النص الحرفي للجزء المتعلق بالحركة النقابية اللبنانية في السياسة الاميركية:

### مطلب أتشيسون

كانت السياسات العمالية اللبنانية، والتدخل الاميركي فيها، أعمق مما يبدو ظاهراً. فعلى الرغم من الحدود الضيقة لاقتصاد الخدمات في لبنان، ظلت الحركة النقابية في بيروت تنمو وتنتعش. وكانت تضم سائقي التاكسي، وعمال البلدية، وعمال النسيج والتبغ، وعمال البناء، والمرفأ، بالاضافة الى موظفي شركات النفط، بحيث اكتسب نشاط اتحاد العمال العام زخماً ملحوظاً طوال الاربعينات.

ففي سنة ١٩٤٦ كانت الاضرابات والتململات العمالية في أوجها، حيث بدأ القادة العماليون يضغطون على الحكومة اللبنانية لتبني قانون للعمل شامل وتقدمي الملامح. وفي ايار/ مايو من تلك السنة، طلب وكيل وزارة الخارجية، أنذاك، دين اتشيسون، من المفوضية الاميركية في بيروت، الاستمرار بتزويده بالمعلومات حول النقابات اللبنانية وزعمائها واعضائها.

وقد شملت المعلومات التي تلقاها اتشيسون، الاساليب التي تنتهجها الحكومة اللبنانية لخلخلة الاتحادات العمالية، والمصادر التي تستند اليها هذه المعلومات كانت تتعاطى مباشرة بالنشاطات التي تتحدث عنها. وعلى اساس تلك المعلومات شرحت المفوضية كيف ان وزارة الداخلية اللبنانية، ومصلحة الشؤون الاجتماعية، تعاونا مع الامن العام لخلخلة الاتحادات العمالية، التي اعتبروها مشبوهة. وكان التركيز على مصطفى العريس و«اتحاد نقابات العمال والمستخدمين»، فكان العريس الهدف الرئيسي لهذا النشاط المباحثي المحموم، بحيث اصبح اتحاده المجال المفضل لشراء المخبرين الحكوميين.

وبالاعتماد على هؤلاء المخبرين، راح كبار السياسيين الملتزمين بتفكيك الحركة العمالية القائمة، وخصوصاً قيادتها الراديكالية، جرى استخدام العناصر العمالية المعادية للشيوعية لتشكيل جبهات اوتجمعات عمالية معادية للاتحاد العمالي، نظمت تحت اشرافهم، الامر الذي سمح للدولة بالتنصل من مسؤولية هذا التدخل نظراً الى ان الدعم المالي والسياسي للتجمعات العمالية المنشقة جرى خارج الاطر السياسية الرسمية.

### دور صائب سلام

في سنة ١٩٤٦، كان صائب سلام وزيراً للداخلية، وقد نجح في احباط الخطط العمالية لشن اضراب عام احتجاجاً على رفض الحكومة دعم قانون العمل المقترح. وقد أدى ذلك الى خلافات داخل اتحاد العريس بما في ذلك انشقاق احد اعضائه السابقين الذي راح يعمل مع صائب سلام مقدماً معلومات قيمة الى المكتب السياسي للامن العام اللبناني المكلف بـ «التجسس السياسي»، (رسالة المفوضية الاميركية في بيروت الى وزير الخارجية في واشنطن ٣ آذار/ مارس ١٩٤٧).

وهذا الشخص الذي يدعى وهبي المصري، تلقى مدفوعات لقاء خدماته. وقام صائب سلام بدوره بتقديم المساعدة والاموال لزيادة الانشقاقات في الاتحاد. وبذلك انشق اربعة اتحادات من جسم الاتحاد العام، جرى اعادة تنظيمهم فيما اطلق عليه «جمعية نقابات العمال والمستخدمين»، التي راحت تعمل بتغطية صحافية تابعة «للحزب السوري القومي الاجتماعي» المعادي للشيوعية برئاسة تحرير فايز صايغ الذي حل محل شارل مالك كاستاذ للفلسفة في الجامعة الاميركية في بيروت.

وفي شرح ترتيبات هذه العمليات لوزارة الخارجية الاميركية اكدت المفوضية في بيروت، انه لفهم اللعبة العمالية التي تلعب في لبنان لا بد من معرفة شيء عن جوزف دوناطو الرجل المسؤول عن التشريع العمالي في النظام اللبلناني. ذلك ان دوناطو المكلف بمصلحة الشؤون الاجتماعية قد تدرب سابقاً في الاجراءات التحقيقية على يد راهب يسوعي فرنسي كان رئيساً للاستخبارات الفرنسية في تركيا. وكان دوناطو يعمل في بيروت قبل الاستقلال عندما اقترحه الراهب الاب جنيسيل على رئيس الجمهورية بشارة الخوري، على انه يملك الكفاءة اللازمة لانشاء «مصلحة الشؤون الاجتماعية» المناط بها التحقيق في الممارسات والتشريعات العمالية.

لكن مصلحة الشؤون الاجتماعية كانت لها وظائف اخرى، اذ كانت مسؤولة عن تقرير اجازات مقدمي الطلبات الى «الاتحاد العمالي»، بحيث كان يرفض الاعتماد بناء على الخلفيات السياسية لمقدمي الطلبات.

وكانت طلبات التصديق تقدم الى وزارة الداخلية اولاً ثم الى الامن العام اللبناني، فاذا اثبت التحقيق ادلة على سجل جرمي او جنائي او اتصالات سياسية غير مرغوبة او نشاطات تخريبية، كانت مصلحة الشؤون الاجتماعية ترفض الترخيص. ومن ذلك استنتج المسؤولون في المفوضية الاميركية انه من الممكن تسديد ضربة عنيفة للشيوعيين.

### تقرير المفوضية الاميركية

وقد لخصت المفوضية الاميركية الوضع في تقريرها المرفوع الى وزارة الخارجية في واشنطن سنة ١٩٤٧ بعنوان: «الحركة العمالية المعادية للشيوعية في لبنان». بالنص الآتي:

«اليوم، ومع ان اتحاد العريس مازال الاتحاد الافضل تنظيماً وانضباطاً، فان جبهة العمال التي تعمل تحت رعاية هنري فرعون، وزير الخارجية اللبناني البالغ الثراء، اصبح اكبر. وهنالك اتحاد ثالث باسم «جمعية نقابات العمال والمستخدمين»، الذي يدعمه ويشجعه وزير الداخلية السابق صائب بك سلام، وهو يأمل ان يشكل منافساً رئيسياً للشيوعيين. وبالاضافة الى هذه العوامل، فان مصلحة الشؤون الاجتماعية الحكومية المخولة بالقانون ادارة احكام قانون العمل الجديد، بالنسبة الى الاتحادات، تقع تحت تأثير النواب المعادين للشيوعية، ولديها سياسة معلنة بتخفيف الثقل الشيوعي».

وخلص كاتب التقرير الى القول بأنه اذا استمرت الامور على هذا المنوال، فليس هناك من خطر جدي من جانب الشيوعية والحركة العمالية في لبنان، لأن الخطر يكمن في مكان آخر. ويسترسل التقرير قائلاً في هذا الصدد:

«غير أن الخطر الاكبر قائم في صفوف اولئك الرجال الذين يسهمون اليوم اكثر من غيرهم في احباط الجهود الشيوعية. ذلك أن هؤلاء الاشخاص الذين يشغلون مناصب رسمية، ومراكز شرفية عالية في الدولة، يضعون مصالحهم الخاصة قبل الواجب العام، ويستغلون مناصبهم بشكل فضائحي، بحيث ان ذلك يحمل حتى المواطنين الشرفاء على التعاطف مع الشيوعية كعلاج وحيد».

إن هذا التحفظ الاخير لم يكن له اي تأثير على السياسة الاميركية في لبنان، وظل تعاطي مصطفى العريس في الحركة العمالية العالمية، موضع رصد ومراقبة، وكان يجري تبليغ وزارة الخارجية في واشنطن بكل تحركاته. وفي مطلع سنة ١٩٤٧ أبلغت المفوضية في بيروت واشنطن، ان العريس قد اختير رئيساً للوفد اللبناني الى الاتحاد العالمي لنقابات العمال، المنعقد في طهران (رسالة كونينهولم من المفوضية في بيروت الى اتشيسون في واشنطن بتاريخ ٢١ شباط/ فبراير ١٩٤٧). وذكر ان الحزبين الشيوعيين في لبنان وسوريا قد تلقيا دعوة من الامين العام للحزب الشيوعي البريطاني للمشاركة في اجتماعات المؤتمر التاسع عشر للحزب في لندن، الى جانب احزاب شيوعية اخرى في «الكومنولث».

وقد سبقت هذه التطورات التعبئة الانغلو - اميركية للجهود الهادفة الى وقف المشاركة الشيوعية في الحركة النقابية العالمية.

### المباحثات الأنغلو- اميركية

وقد جرى بحث المسألة العمالية في المداولات الانغلو - اميركية، (المشار اليها في المقدمة)، حول الشرق الاوسط في خريف سنة ١٩٤٧. وفي ذلك الوقت اوصت وزارة الخارجية بانه «لا بد من التركيز الخاص على امكانية اقامة اتصالات اوثق وأفعل مع النقابات العمالية في بلدان الشرق الاوسط عن طريق تعيين ملحقين عماليين مجربين يعنون عناية خاصة بانتقاء النوع المناسب من الممثلين الاميركيين والبريطانيين المولجين باداء هذا العمل المهم». (وثائق محادثات البنتاغون في سنة ١٩٤٧).

وكان المقصود بعبارة «النوع المناسب من الممثلين» اولئك الذين لديهم القدرة على قلب الاتحادات المحلية الراديكالية رأساً على عقب.

وفي سنة ١٩٥١ عندما كان هارولد ماينور، وزيراً مفوضاً في بيروت، (والذي اصبح اول سفير للولايات المتحدة هناك بعد تحويل المفوضية الى سفارة سنة ١٩٥٢)، كان ماينور مقتنعاً بأن القيادات داخل الاتحادات العمالية اللبنانية تضم عناصر مثقفة وذكية، وانه بالتوجيه المناسب يمكن تحويل الاتحادات الرئيسية على الاقل الى هيئات قوية وأكثر ليبرالية. وأعرب عن اعتقاده ان هذه النقابات سوف تصبح عندئذ العقبة الرئيسية ضد الشيوعية في لبنان، (تقرير ما ينور الى وزارة الخارجية في واشنطن ٢١ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥١).

وقد استخدمت المفوضية اثنين من الموظفين يعملون جزءاً من الوقت، الملحق العمالي بول لونت، المقيم بين القاهرة وبيروت، والمخبر العمالي ويلبورد هوغ، المعروف بعلاقاته مع الاستخبارات المركزية الاميركية.

### الخلاف مع عبد الله اليافي

وقد ترافق النشاط العمالي المعادي للشيوعية مع تنظيم اعم للقوى المعادية للشيوعية في لبنان، وعلى سبيل المثال قام الموظف في المفوضية جون برونز، بمواجهة الرئيس عبد الله اليافي سنة ١٩٥١ واحتد النقاش بينهما كتعبير عن الليبرالية الاميركية ضد النزعة اللبنانية المحافظة. وكان هذا الاحتدام بين الرجلين بغير مبرر، اذ هاجم برونز اليافي لعدم رغبته في معالجة وحل مشكلات لبنانية اساسية مثل الفقر والبطالة وعدم المساواة. ورد اليافي عليه بالقول، ان برونز يتجاهل القيم الاجتماعية والثقافية اللبنانية التي تقدم الحماية الفعلية للمحتاجين، (تقرير برونز الى الخارجية في واشنطن بعنوان: «الشيوعية في لبنان» بتاريخ ٧ آب/ اغسطس ١٩٥١)، مضيفاً ان المشكلة هي في مثقفي المدن المبعدين عن النظام. وعندما احتج برونز بأنه لا بد من التخطيط الاجتماعي لأن الشرق الاوسط يشكل ارضية مثالية للتوسع الشيوعي، ذكره اليافي بأن لبنان هو البلد العربي الوحيد الذي له اعمق المصالح والاتصالات مع الغرب، وانه اذا ساعده الغرب من شأنه ان يتحول الى دولة قائدة وأنموذجية بين الدول العربية باتجاه التقدم والتحالف مع الغرب من غير ان يفقد طابعه الوطني الخاص.

وفي نهاية المناقشة التي بدا فيها برونز متوتراً عاد المسؤول الاميركي الى تكرار موقفه بأن الثقافة السياسية اللبنانية السائدة هي المسؤولة عن احوال التردي في البلاد. ومع ذلك كان الموقف الرسمي في واشنطن مناقضاً لهذه الدعوة الى الاصلاح مفضلاً عليه الاحتواء السياسي والامن الداخلي.

وعلى الرغم من أن المناقشة بين اليافي وبرونز لم تتطرق الى الموضوع الشيوعي والتعاون الاميركي - اللبناني ضد الشيوعية، فان المفوضية الاميركية في بيروت، قامت بالتعاون مع البعثات البريطانية والفرنسية والتركية في تنظيم حملة لمساعدة الحكومة اللبنانية على مكافحة الشيوعية.

ولخص برونز نفسه السياسات المنفذة نتيجة لسلسلة من المحادثات بين عدد من رؤساء البعثات الدولية على انفراد مع المسؤولين اللبنانيين بمن فيهم رئيس الجمهورية بشارة الخوري، حيث اكدت السلطات اللبنانية ترحيبها بأي اقتراحات غربية، ولا سيما ان الحزب الشيوعي كان لايزال محظوراً في لبنان منذ زمن طويل.

### اللقاء الرباعي

واجتمعت اللجنة الرباعية المؤلفة من ممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا، ووضعت مشروعاً اقترحته على رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الخارجية ومدير الامن العام، مع التأكيد على عدم تبادل اي وثائق خطية بهذا الخصوص والتغطية الكاملة على المشروع اجتناباً لخطر انكشافه.

ومن اهم المعلومات السرية التي جرى التكتم عليها تماماً قوائم باسماء الاشخاص المراد اعتقالهم. وقال برونز في تقريره الى الخارجية الاميركية، انه جرى الاتفاق حول هذه النقطة على ان التعاطي مع الامن العام، يجب ان يكون غير رسمي من حيث تزويده باسماء الاشخاص او المطابع التي يتعين اتخاذ اجراءات قمعية بحقها.

ولم تكن عدم شرعية «الحزب الشيوعي»، قضية بحد ذاتها لان الاهتمام الاميركي «بالحزب السوري القومي الاجتماعي»، وهو ايضاً حزب محظور في بيروت ودمشق، لم تحل دونه مثل هذه الاعتبارات. فقد كان ممثلو الولايات المتحدة في دمشق، صريحين في تحديد «الحزب السوري القومي الاجتماعي» كداعم للسياسات الاميركية الرئيسية مثل: «القيادة العسكرية للشرق الاوسط»، و«برنامج الامن المشترك»، و«النقطة الرابعة»... مما جعله، على حد تقرير المفوضية الاميركية في دمشق الى الخارجية الاميركية بتاريخ ٦ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥١: «مجموعة سياسية سورية ثمينة وبالغة الاهمية من وجهة نظر مصالح السياسة الاميركية المباشرة».

### فرعون وشهاب

في بيروت تركزت الحملة على تحديد الاشخاص النشيطين والعملاء في «الحزب الشيوعي»، وتقويم تأثيرهم على الصحافة والرأي العام. وقد جرى اقتراح اتخاذ اجراءات مشددة بما في ذلك، الاعتقالات ومصادرة المطابع ومنع استيراد المواد التي تعتبر تخريبية، واذا لزم الامر «التعاون الوثيق مع الامن السوري» بالاضافة الى اجراءات اخرى.

وتطوعت المفوضية الاميركية بتقديم المعلومات اذا لزم الامر حول الامور الآتية:

١ - قائمة بالمنظمات الوطنية اللبنانية التي جرى او يجري اختراقها من قبل الشيوعيين.

٢ - قائمة باسماء كبار الشيوعيين.

٣ - قائمة باسماء الصحف المناصرة للشيوعية في بيروت وطرابلس.

٤ - عينات من المناشير الشيوعية المطبوعة في لبنان. وكذلك الصحف الشيوعية والتعليمات والمنشورات المطبوعة في الخارج والمباعة في لبنان.

٥ - وثائق رئيسية حول تكتيكات وعمليات الاحزاب الشيوعية في بلدان اخرى.

٦ - لائحة بالمؤتمرات الشيوعية المعد لعقدها في بلدان اخرى لغاية رفض اعطاء جوازات سفر للمشاركين فيها.

٧ - في مرحلة لاحقة مواد خاصة بحملة دعائية رسمية ضد الشيوعية.

وبعد اشهر عدة وتحديداً في ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٥١ بعثت المفوضية برسالة الى الخارجية في واشنطن مفادها ان هارولد ماينور نجح في استبعاد الشيوعين من المعارضة اللبنانية، نتيجة لضغوط مارسها.

وتلا ذلك اجراء آخر لعله، كما جاء في التقرير المشار اليه، اهم عمل بناء قامت به الحكومة اللبنانية هذا الصيف. وذلك اشارة الى قيام هنري فرعون والجنرال فؤاد شهاب بانشاء دائرة للامن الداخلي لها صلاحيات التحقيق في جميع الاضطرابات الداخلية والسيطرة عليها. وقد عرف فرعون بايديولوجيته الموثوقة ضد الشيوعية كما ثبت من نشاطه ضد الحركة العمالية، وكان من اشد الدعاة الى علاقات اميركية - لبنانية وثيقة، بالاضافة الى منزلته الرفيعة في المجتمع اللبناني.

أما الجنرال فؤاد شهاب، الذي اصبح فيما بعد ثالث رئيس للجمهورية بعد الاستقلال، فقد كان موضع تأنيب وتوبيخ من الرئيس دوايت ايزنهاور وجون فوستر دالاس، وزير الخارجية، لتردده في تسييس الجيش اللبناني سنة ١٩٥٨.

اما الذين كانوا على اطلاع ومعرفة حقيقية بالشأن اللبناني، فلم يكن خافياً عليهم الماضي النزيه للجنرال فؤاد شهاب فيما يتعلق بالولايات المتحدة الاميركية.

**سوريا**

### لأنه قد يسهم بتقليص هجرة رؤوس الأموال

# تعديل ضريبة «التركات» ضرورة لزيادة الإدخار والتوفير!

❐ يجمع المحللون الاقتصاديون في دمشق «على أن «قانون التركات» ترك آثاراً سلبية على الادخار والتوفير في المصارف «ودفع السوريين الى البحث عن أماكن أخرى لايداع أموالهم، الأمر الذي انعكس نقصاً في السيولة وتفاقماً في الركود الإقتصادي.

وتعكف الاوساط الاقتصادية والسياسية والتشريعية السورية على البحث في قانون التركات الذي يفرض ضريبة تصاعدية على الارث مطالبين بتعديله لافساح المجال امام الادخار والتوفير بدلاً من اللجوء الى الاسواق المجاورة الخارجية.

و«قانون التركات» وضع بموجب المرسوم التشريعي ١٠١ الصادر في شباط /فبراير ١٩٥٢ وهو يحدد رسم انتقال الملكية على جميع الحقوق المنقولة وغير المنقولة، التي تؤول الى الغير بطريق الارث او بالوصية او اي طريق آخر.

وبسبب هذا القانون يمتنع السوريون عن الادخار وايداع اموالهم في مصارف الدولة او شراء الاسهم في الشركات الخاصة في القطاع المشترك بسبب شعورهم بأن كل ذلك سيذهب الى الدولة عند الوفاة.

و«قانون التركات»، بالاضافة الى «ضريبة المجهود الحربي» (١٩٦٨) البالغة ٣٠٪، يعطي للدولة حق الحصول على ما بين ٣١,٢٪ من قيمة الارث (بالنسبة الى الاولاد) وحتى ٩٣,٦٪ بالنسبة الى الاعمام والاخوال واولاد الاخوة و١٢٤,٨٪ بالنسبة الى الورثة الباقين.

ويوضح المحللون ان القانون الذي وضع منذ اكثر من ٤٥ سنة يشمل الشريحة من الارث التي تبلغ ١٠٠ الف ليرة سورية عندما كان هذا المبلغ يساوي ثروة.

ويضيفون، انه الآن وبفعل التضخم المرتفع وانخفاض قيمة الليرة (الدولار الاميركي يساوي ٥٠ ليرة) وارتفاع الاسعار بين ١٩٥٢ وايامنا هذه فان هذا المبلغ يعتبر زهيداً الا ان الشريحة الاجتماعية التي يطالها كبيرة جداً.

فالبيت الذي كان ثمنه سبعة آلاف ليرة سورية بات يساوي الآن ثلاثة ملايين ليرة، فاذا تطرأ أي تعديلات على هذا القانون، يجب أن تواكب زيادة الاسعار لتنتصف الموازين بحق المكلفين.

ويخلص المحللون الاقتصاديون الى انه بسبب هذا القانون، وبسبب ارتفاع نسبة الضرائب وانخفاض الفائدة المصرفية وسوء الاداء المصرفي، احجم الناس عن الادخار في الاوعية الادخارية في الدولة وفي القطاع المشترك وفي القطاعات الخاصة التي تراقب الدولة ميزانياتها الخاصة.

واقترح سري حداد، وهو احد رجال القانون في دراسة قرأناها في جريدة «تشرين» الرسمية، كحل سريع، اصدار قانون او مرسوم يعفي الاموال المودعة في المصارف من رسم التركات والهبات والوصايا او اقتطاع نسبة بسيطة منها لا تتجاوز الـ ٥٪ تشجيعاً على الادخار وحماية لاموال الناس.

وتساءل سري حداد «كيف جعل واضعو قانون التركات من موت رب الاسرة جريمة يعاقب عليها الورثة». واقترح تشكيل لجنة «تدرس الغاء القانون او وضع قانون جديد يوازن بين موارد هذه الضريبة وآثارها»، مشيراً الى ان الحكومة المصرية برئاسة كمال الجنزوري الغت قانون التركات لديها لتشجيع عملية الادخار والتوفير.

واشار حداد الى ان قانون التركات «مخالف للدستور الذي ينص في المادة ١٧ على ان حق الارث مضمون وفقاً للقانون، وفي المادة ١٨ على ان الادخار واجب وطني تحميه الدولة وتشجعه وتنظمه، وفي المادة ١٩ ان الضرائب تفرض على اسس عادلة وتصاعدية تحقق مبادىء المساواة والعدالة الاجتماعية».

فبعد ظاهرة الازدهار الاقتصادي التي شهدتها البلاد في الثمانينات مما راكم مبالغ في ايدي الناس التي باتت تبحث عن مصدر للاستثمار، وفي غياب انظمة الاستثمار التي ترعاها الدولة، برزت ظاهرة جامعي الاموال الذين وفروا للمودعين فوائد تبلغ اربعة او ثلاثة اضعاف ما توفره المصارف السورية، وكلها تابعة للدولة.

وقد عالجت الصحف السورية ومجلس الشعب ظاهرة جامعي الاموال بعد تلكؤ هؤلاء في تسديد ما عليهم. ونشرت قائمة باسماء جامعي الاموال في مدينة حلب (شمال) وعددهم ١٣ جمعوا قرابة ١٥ مليار ليرة سورية من ١٢٥ الف مودع.

وكان صدر عن محكمة الامن الاقتصادي قرار بفرض عقوبة الاعدام بحق الاخوة باشايان وهم من جامعي الاموال ومن ثم جرى تخفيض الحكم الى ٢٠ سنة مع الاشغال الشاقة.

ويرى المراقبون أن تدهور الاوضاع الاقتصادية لمئات الاف الاسر، وبالتالي نقص السيولة النقدية المطروحة في الاسواق والمتأتية من الفوائد التي كان يتقاضاها المودعون من جامعي الاموال، هو احد اسباب الركود الاقتصادي والتجاري الذي تعيشه البلاد منذ مدة.

**منظمات**

### مقررات لتحديد هوية المنظمة والتركيز على الاعلام

# عثمان عائدي رئيساً بالإجماع «لمنظمة السياحة الأوروبية المتوسطية»

❐ انتخبت الهيئة العامة غير العادية لمنظمة السياحة الاوروبية المتوسطية بالإجماع المهندس ورجل الاعمال السوري الدكتور عثمان عائدي، رئيساً لها لمدة سنتين من ١٩٩٧ الى ١٩٩٩. وانتخبت فرنسا بالاجماع ايضاً لمنصب نائب مجلس الادارة للفترة ذاتها. وكانت الهيئة العامة غير العادية *للمنظمة قد انعقدت في العاصمة الفرنسية باريس برئاسة الدكتور عائدي* في ٦ و٧ حزيران/ يونيو ١٩٩٧ وقد اشترك في الاجتماع ممثلو الادارات الوطنية للسياحة، وممثلو الهيئات والمنظمات الاقليمية والمحلية والفعاليات السياحية، وممثلو كل من منظمة السياحة العالمية والمجموعة الاوروبية وجامعة الدول العربية والكرسي الرسول في الفاتيكان والجمعية الدولية للفنادق والمطاعم.

وقد تأسست المنظمة المذكورة في اجتماع للهيئة العامة التأسيسية انعقد في الرباط، عاصمة المغرب، يومي ١٩ و٢٠ ايلول/ سبتمبر سنة ١٩٩٦، وذلك على اثر ثلاثة اجتماعات وزارية حول السياحة المتوسطية. انعقد الاجتماعان الاول والثاني منهما في إطار «مؤتمر البلاد المجاورة للبحر المتوسط شمالاً وجنوباً»، في بلدة «هييرلييه بالمييه» في فرنسا في شهر ايلول/ سبتمبر ١٩٩٣، وانعقد الثاني في الدار البيضاء في ايلول/ سبتمبر سنة ١٩٩٥ وهو المؤتمر الذي اسفر عن إعلان ميثاق السياحة المتوسطية.

اما الإجتماع الثالث فقد انعقد في ٧ أيار/ مايو ١٩٩٦ في مدينة «نابولي» الإيطالية في إطار الشراكة الاوروبية المتوسطية المنبثقة عن مؤتمر برشلونة الاوروبي المتوسطي الذي انعقد في ٢٧ و٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥.

والمعروف أن كلاً من ميثاق السياحة المتوسطية والتعاون في مجالات المعلومات والتنشيط والتدريب قد أدرجا في برنامج العمل الملحق بالاعلان الاوروبي المتوسطي لمؤتمر برشلونة، الذي حدد إطار الشراكة الاوروبية المتوسطية للسنوات المقبلة مع التاكيد على ضرورة تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الاوسط، استناداً الى قرارات «مجلس الامن الدولي» وفقاً للأسس التي قام عليها «مؤتمر مدريد للسلام» سنة ١٩٩١، بما في ذلك مبدأ «الارض مقابل السلام».

وكانت الهيئة العامة غير العادية اتخذت المقررات الاتية:

١ ـ أبدت ترحيبها بانضمام تسع ادارات وطنية للسياحة اضافة الى ٣٧ هيئة اقليمية ومحلية، وفعاليات سياحية، للدول الاعضاء في منظمة السياحة الاوروبية المتوسطية.

٢ ـ اخذت علماً وبارتياح، تجاوز النصاب المحدد بالنظام الاساسي لمنظمة السياحة الاوروبية المتوسطية (م.س.ا.م)، لانتخاب مجلس الادارة.

٣ ـ انتخبت بالاجماع المهندس الدكتور عثمان عائدي رئيساً لمجلس الادارة للفترة ١٩٩٧ ـ ١٩٩٩.

٤ ـ انتخبت بالاجماع «فرنسا» لمنصب نائب رئيس مجلس الادارة للفترة ١٩٩٧ ـ ١٩٩٩.

٥ ـ اخذت علما بالمشاريع الخمسة المقترحة التي تكرس المحاور الاستراتيجية التي اعتمدها ميثاق السياحة الاوروبية المتوسطية وهي:

١ ـ الاعلام: إنشاء بنك معلومات والاستعانة بالتقنيات الجديدة للاعلام.

٢ ـ الترويج والتسويق للمنظمة وتطوير الميزات الخاصة بحوض البحر المتوسط.

٣ ـ التدريب: احداث شبكة تدريب لمنظمة السياحة الاوروبية المتوسطية.

٤ ـ تحديد معايير تصنيف المنشآت السياحية المتوسطية.

٥ ـ احداث شعار متوسطي للهوية والنوعية.

٦ ـ الالتزام بالتعاون مع جميع المنظمات المختصة، وبصورة خاصة مع المجموعة الاوروبية.

٧ ـ توصي اعضاء المنظمة باغناء برنامج العمل، كما تشير الى الاعمال المقترحة من قبل كل من مالطا والمندوبية الاقليمية لغرب المتوسط في مدينة نيس.

٨ ـ تبدي ارتياحها للعمل الذي انجزه المندوب العام السيد مصطفى العلوي السكرتير العام لوزارة السياحة المغربية، وتقرر تمديد مهامه التي يقوم بها بالنيابة، لغاية انعقاد الجمعية العمومية المقبلة.

٩ ـ تفويض المهندس الدكتور عثمان عائدي رئيس المنظمة، بالاتصال رسمياً بالحكومة الايطالية لتثبيت انعقاد المؤتمر المقبل لوزراء سياحة البلاد المتوسطية.

لقد أقر ميثاق السياحة المتوسطي بان حيوية السياحة المتوسطية تعتمد على هويتها وأصالتها، ويجب ان يكون تطورها من خلال نظرة مخططة ومتكاملة مع بقية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ومع احترام البيئة والثقافات، واصبح التعاون المؤكد ضرورياً وعاجلاً لضمان التطور الدائم للمنطقة ولرفاهية شعوبها، في إطار الاسس والمبادىء والمقررات المبينة اعلاه.

وقد صادقت الهيئة العامة التأسيسية على كل من ميثاق المنظمة، ونظامها الداخلي ونظامها المالي، مؤكدة ان هدف منظمة السياحة الاوروبية المتوسطية، هو تأمين التعاون ما بين اعضائها: الادارات الوطنية للسياحة، والهيئات الاقليمية والمحلية، وأصحاب الفعاليات السياحية، في بلاد حوض البحر الابيض المتوسط والاتحاد الاوروبي والجامعة العربية، في مجالات المعلومات والتنشيط والتدريب.

**غزة ـ اريحا**

### اجتماعات واشنطن حاولت درس المعوقات

# المانحون يلومون السلطة على افتقارها للتخطيط

❐ دارت في مقر «البنك الدولي» في واشنطن، في اواسط حزيران/ يونيو الماضي، اجتماعات ضمت الدول المانحة للمساعدات وممثلين عن سلطة الحكم الذاتي، للتباحث في العوائق والعقبات التي تعترض تدفق المساعدات ووسائل ضبط الانفاق في غزة ـ اريحا، بصورة اكثر فعالية، كما نزل على الكلام الخلاف القائم بين السلطة الوطنية الفلسطينية والدول المانحة في ما يتعلق بأولويات الانفاق.

وجاءت اجتماعات واشنطن في اعقاب اقرار الميزانية في غزة ـ اريحا، حيث اشارت لجان الرقابة الى وجود تجاوزات عديدة فيها، وقدرت لجنة الرقابة في المجلس التشريعي الفلسطيني ان حوالي ٤٠٪ من اجمالي انفاق السلطة والمقدر بحوالي ٣٢٦ مليون دولار لم يذهب للاغراض المحددة، بل استخدم لتمويل الاستهلاك والانفاق الجاري على حساب المشاريع الاستثمارية.

واجمعت مصادر الدول المانحة والسلطة الوطنية على ان البيروقراطية الاسرائيلية تعتبر العائق الاهم في تنفيذ البرامج المتفق عليها، حيث تؤخر اسرائيل وصول السلع التي يتم استيرادها لحساب السلطة الفلسطينية او القطاع الخاص الفلسطيني لدواعي امنية. ونقلت جريدة «فايننشال تايمز» اللندنية عن رئيس لجنة التنسيق للمساعدات من مقر الامم المتحدة، فيردناند سميث في غزة قوله: «انه يمكن توجيه اللوم الى الاجراءات الامنية في كل ما يحدث»، وأضاف: «ان اسرائيل تسيطر على السوق الفلسطيني الذي تقدر قوته الشرائية بحوالي ملياري دولار، ولا يوجد لديها اي حافز لفقدان ذلك السوق او تغيير سياستها».

من جهتها، فإن الدول المانحة توجه اللوم ايضاً الى السلطة الوطنية التي لم تلتزم ببرامج الانفاق المتفق عليها، وحسب رأي بعض ممثلي الدول المانحة وخصوصاً من الدول الاسكندنافية فان افتقار السلطة الفلسطينية الى استراتيجية تنموية واضحة وعدم اكتمال البنى التحتية والمؤسساتية يحدان من فرص جذب الاستثمار الاجنبي، كذلك ترى تلك المصادر ان عدم تطوير قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، الذي ينظر اليه على انه اكبر مولد لفرص العمالة، جعل الامور اصعب، وربما هذا ما يفسر تفضيل بعض الدول المانحة التوجه مباشرة الى المنظمات غير الحكومية والاهلية وذلك تجاوزاً لعوائق «الانفاق المركزي» من الميزانية. ونظراً الى العوائق التي تعترض عمليات الانفاق، فإن مصادر اجتماعات واشنطن تشير الى احتمال ان تعيد النظر في سياسات الانفاق تجاه التشدد في منح المساعدات بناء على اعادة ترتيب اولويات الانفاق، وكذلك الطلب من اسرائيل تسهيل الاجراءات البيروقراطية.

وكانت الدول المانحة وفي اعقاب توسع اعلان المبادىء الاسرائيلي ـ الفلسطيني التزمت بتقديم ٢,٧ مليار دولار خلال الفترة (١٩٩٤ ـ ١٩٩٨)، لتمويل مشروعات متنوعة تشمل البنية التحتية، البناء المؤسساتي، وبعض القطاعات الانتاجية، مثل الزراعة والصناعة، الا ان العوائق التي اعترضت تنفيذ اتفاقات السلام، وتحديداً اتفاق باريس» الذي ارسى اسس العلاقة الاقتصادية بين اسرائيل والسلطة الوطنية، قوض جهود الدول المانحة. وحسب المصادر الاوروبية الممول الاكبر لعملية السلام، فإن الدول المانحة وجدت نفسها بين فكي كماشة. الاول ويتعلق بالعوائق الاسرائيلية، والثاني، ويتعلق بعدم قدرة الدول المانحة الزام السلطة الفلسطينية ببرنامج انفاق واضح وهو ما قلل من فعالية المساعدات التي باتت تمول الانفاق الجاري ونفقات القطاع العام.

وتظهر البيانات الاحصائية ان نسبة المبالغ الملتزم بتقديمها الى اجمالي المبالغ المتعهد بها بلغت مع نهاية سنة ١٩٩٦ حوالي ٨١٪ في حين ان المبالغ التي تم انفاقها فعلاً الى المبالغ المتعهد بها تنخفض بالاجمالي الى ما نسبته ٤٤٪ وتعتبر اليابان اكثر الدول التزاماً بتقديم مساعداتها المالية حيث تبلغ نسبة الالتزام الى المسدد فعلاً حوالي ٩٠٪، تتبعها دول المجموعة الاوروبية بنسبة ٦٤٪ ثم الولايات المتحدة التي لم تلتزم بسوى ٤١٪، على الرغم من فعالية الدور السياسي الذي تمارسه في المنطقة. ومن بين الدول العربية، فإن السعودية كانت اكثر الدول التزاماً بنسبة ٤٢٪ في حين لم يلتزم صندوق النقد العربي بتعهداته البالغة ١٥٠ مليون دولار.

ومن اللافت ايضاً ان نسبة التزام «البنك الدولي» لتعهداته تنخفض الى ما يراوح ٢٨٪ وذلك لاصرار البنك على اتباع اجراءات بيروقراطية لا يمكن الالتزام بها في ظل الاوضاع السياسية غير المستقرة في المنطقة. وفي رأي احد الخبراء فان مطالبة البنك الدولي بالالتزام بالمعايير البيئية عند تنفيذ بعض المشاريع تزيد من صعوبات اقرار التمويل في هيئات «البنك الدولي» المختلفة. وحول الالتزام الياباني بتعهداته، وهو المعروف عنه التزام معايير متشددة، فإن مصادر الدول المانحة تشير الى اعتماد اليابان على دراسات ميدانية وقيامها بتمويل هذه المشاريع مباشرة من دون انتظار مباركة «البنك الدولي» او الهيئات المختلفة. يشار الى ان سياسات الاغلاق المتكررة التي تمارسها اسرائيل والمتزامنة مع ارتفاع نسبة البطالة حالت من دون خلق بيئة استثمارية تهيىء لانطلاق القطاع الخاص المحلي، او تشجع القطاع الخاص في الدول المانحة لمباشرة اعمالها في مناطق السلطة الوطنية.

## ■ السعودية

### أصحاب الاعمال يخشون ارتفاع التكاليف وتقلص الانتاجية

# «السعودة» غير ممكنة لعدم تأهيل السعودي للأعمال المهنية

❐ لا يترك الملك فهد بن عبد العزيز مناسبة داخل مجلس الوزراء وفي خطبه، على قلتها، إلا ويتحدث عن «السعودة» ويحث من هم من حوله وحواليه على المباشرة في تطبيقها.

ولأن الملك امر، بدأ المسؤولون يعيدون ويكررون اوامر الملك، حتى باتت «السعودة»، او احلال سعوديين محل عمال وافدين، يبلغ تعدادهم ٦ ملايين عامل، هدفاً اساسياً لتحرك هؤلاء.

وأوعز المسؤولون الى الصحف، فبدأت تنشر اعلانات توظيف و«التقدم للسعوديين فقط».

ولكن على الرغم من التوجيهات الملكية والاهداف الرسمية والحملات الصحافية والاعلانية المركزة، فإن «السعودة» لم تحقق التوقعات المنشودة. وعلى الرغم ايضاً من النداءات الملحاحة الى اصحاب الاعمال، وفرض الضغوط والجزاءات، فإن السعوديين لا يزالون يشكلون أقل من ٧٪ من موظفي القطاع الخاص، ونسبة البطالة قد تصل الى ٢٠٪ او اكثر.

ولاعطاء دفعة لمسعى «السعودة» اصدرت الحكومة اوامر لكل شركات القطاع الخاص التي يعمل فيها اكثر من ٢٠ شخصاً بزيادة الحصة السعودية من عدد الموظفين بنسبة ٥٪ سنوياً.

كما أعلنت الحكومة انها ستستغني تدريجاً عن عمال اجانب في بعض الاشغال من سائقي سيارات اجرة حتى عمال ملاحة.

وأغلبية العمال الاجانب وافدون من شبه القارة الهندية ومصر ودول عربية اخرى ومن جنوب شرق أسيا.

وقد بدأت خطط الحكومة تثير اعتراضات الشركات لان الموظف السعودي أغلى اجراً، من الوافد ويعمل أقل.

ونظراً الى أن المواطنين من الفئات العمرية التي تقل عن ١٥ سنة يشكلون نصف عدد سكان المملكة الذين يتكاثرون بنسبة تتراوح بين ٣,٥٪ و٤٪ سنوياً في واحد من اعلى معدلات العالم، فان الحكومة تواجه مهمة شاقة كبرى في ادماج الشباب في القوة العاملة في البلاد.

وما تتخوف منه الحكومة انها في حال اخفقت في تحقيق تطلعات الشباب فانهم قد يلجأون الى بدائل مثل المعارضة!

وكانت الخطة الخمسية ١٩٩٥/٢٠٠٠ حددت هدف خلق ٦٥٩ الف فرصة عمل للمواطنين السعوديين بانتهاء القرن الحالي وذلك جزئياً عن طريق الاستغناء التدريجي عن عمال اجانب.

ويشعر موظفون وافدون بالضغط في هذا الاتجاه، الا ان المحللين يقولون ان الاجراءات الحكومية لا تذهب الى المدى المطلوب بدرجة كافية لان الخطة تتوقع ان تزيد حجم المجموعة السكانية التي تبلغ سن العمل بنسبة ١,٦٪ في الفترة ذاتها.

فالمشكلة انه لا يوجد وقت كاف لتطبيق فكرة معقولة، إذ يوجد شبان كثيرون يجب تلبية متطلباتهم الوظيفية سريعاً.

ومنذ ان جلب النفط الرخاء الى المملكة الصحراوية كان يتم تعيين السعوديين في قطاع الدولة حيث يتمتعون بعمل مكتبي نصف اليوم.

ولكن تقييد السياسة المالية بسبب انخفاض اسعار النفط في بداية التسعينات وتكاليف حرب الخليج الثانية الباهظة قلل من سخاء الدولة.

ويعتقد محللون ان سعوديين كثيرين تنقصهم المهارات اللازمة لتلبية متطلبات سوق العمل. فالتعليم يركز على دراسات نظرية من دون اهتمام كاف بالتدريب المهني ذلك أن ٥٪ فقط من السعوديين يتلقون تدريباً مهنياً بينما الاغلبية تسعى للحصول على شهادة جامعية مرموقة.

ولقد لخص خبير اقتصادي الحالة السعودية بالقول ان القطاع الخاص لا يريد تشغيل سعوديين لانهم يحضرون متأخرين ولا يعملون بجد مثل الاجانب، ويصعب فصلهم بسبب لوائح عمل صارمة. كما انهم لا يتميزون بالمهارات المطلوبة، وخبراتهم ضئيلة ومعدومة. إلا ان شيئاً تغير في الأونة الاخيرة، ففي السابق كان السعوديون يقطبون جباههم عند ذكر أعمال يدوية، ولكن هذا الموقف بدأ يتغير فاصبحوا يقبلون الان اعمالاً اجرها ١٠٠٠ ريال شهرياً كانوا يرفضونها قبل سنوات قليلة.

ويبقى متوسط دخل الفرد السعودي ومقداره نحو ٧٠٠٠ دولار سنوياً من اقل المعدلات في الخليج بالمقارنة مع ١٦٨٠٠ دولار في الكويت المجاورة.

قال احدهم «لا بأس بقيادة سيارة اجرة او العمل ساعياً. ولكن عامل نظافة مراحيض كلا». ولكن بعضهم يقبل العمل في اشغال الشحن والتفريغ في مصانع تعبئة الزجاجات، وهم عادة لا يستمرون طويلاً ولكنهم يأتون الى العمل في البداية.

على صعيد آخر، اصدرت وزارة التجارة السعودية قرارات تضمنت غرامات مالية وصل مجموعها الى قرابة مليوني ريال، وذلك بشأن مكافحة التستر التجاري المحظور، وصدرت موافقة وزير الداخلية باعتماد ٣٢ قراراً بادانة المخالفين.

وقالت الوزارة في بيان لها ان العقوبات شملت ايضاً شطب السجلات التجارية والغاء التراخيص وتصفية الاعمال محل المخالفة للمواطنين السعوديين مع منعهم من مزاولة النشاط موضع التستر لمدة وصلت في بعضها الى سنوات خمس.

واضافت الوزارة ان هذه العقوبات تضمنت كذلك ابعاد الاجانب المتستر عليهم عن البلاد مع ادراج اسمائهم ضمن الممنوعين من الدخول الى المملكة مع استيفاء الرسوم والضرائب واية التزامات اخرى بالتضامن بين المتسترين والمتستر عليهم.

وأكدت وزارة التجارة في بيانها عزمها على التعاون مع الجهات المتخصصة الاخرى على مكافحة التستر من خلال تفعيل دور اللجان الرقابية المنتشرة في ٢٤ مدينة من المدن السعودية وتكثيف جهودها من اجل القضاء على هذه الظاهرة.

واضافت انها تدرس جدياً بالتنسيق مع الجهات المختصة الاخرى كافة السبل للقضاء على التستر من خلال تطبيق اشد العقوبات بحق المخالفين بما في ذلك التشهير باسمائهم مع عقوبة السجن المقررة نظاماً.

واهابت الوزارة بكافة المواطنين والغرف التجارية في مختلف مناطق السعودية التعاون معها في هذا المجال، وذلك بالابلاغ عن مخالفات التستر التجاري حفاظاً على مصالح المواطنين والاقتصاد الوطني.

## ■ إيران

### التصحيح الاقتصادي مرهون بتحسين العلاقات مع الغرب

# خاتمي المدرك متى حكم لا مناص له من التفاهم مع واشنطن!

❐ عندما سيتولى محمد خاتمي مهام منصبه في آب/ اغسطس المقبل فإنه سيرث اقتصاداً يحقق تحسناً على الرغم من تخطي معدل التضخم مستوى ٥٠٪ لثلاث سنوات وارتفاع معدل البطالة وصعوبات اخرى.

ولكن الحاجة لاتزال ماسة للاستثمار الاجنبي في صناعة النفط اكبر مصدر للعملة الصعبة لايران.

وقال اقتصاديون مقربون من خاتمي ان المعدات التكنولوجية اصبحت عتيقة وان لم يتم تطويرها فسوف يستنزف احتياطي النفط بسرعة.

ففي نظر هؤلاء انه لا يمكن تحقيق التصحيح الاقتصادي واعادة الهيكلة الا بالارتباط بالسياسة المحلية والخارجية.

ويبدو ان محمد خاتمي يعي ذلك ويدركه.

وكانت الولايات المتحدة التي تسعى لعزل ايران حظرت في سنة ١٩٩٥ التجارة والاستثمار في ايران. وفي سنة ١٩٩٦ حصل الرئيس بيل كلينتون على سلطة فرض عقوبات على الشركات الاجنبية التي تستثمر ٤٠ مليون دولار او اكثر في السنة في قطاعي النفط والغاز في ايران.

ووصفت مجلة «بيزنيس ويك» الاميركية في الأونة الاخيرة هذه السياسة بانها قصيرة النظر وخاطئة وقالت انها تضر ايضاً بمصالح واشنطن السياسية والاقتصادية على المدى البعيد.

وايران هي ثالث اكبر مصدر للنفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية والنرويج وتمتلك ثاني اكبر احتياطي غاز في العالم بعد روسيا.

ويقول المحللون السياسيون ان العقوبات على ايران لا يمكن السيطرة عليها وازالتها في النهاية الا من خلال اصلاح سياسة ايران الخارجية علاقاتها الدولية. فالمشكلة الرئيسية خلال السنوات الطويلة من حكم علي اكبر هاشمي رفسنجاني هي عدم رؤية الصلة بين سياسة ايران الخارجية وعلاقاتها بباقي الدول، وبين الافتقار للاستثمار الاجنبي في ايران.

والحاجة للاستثمار الضخم في صناعة النفط على مدى السنوات العشر المقبلة تتطلب اصلاحات في السياسة الخارجية منها تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة التي قطعت سنة ١٩٨٠. وعلى الرغم من ان محمد خاتمي يدرك اهمية الاستثمار الاجنبي لتنشيط الاقتصاد، فهو ملزم بالخطة الاقتصادية الخمسية التي بدأت سنة ١٩٩٥ وتتعهد ايران بموجبها بازالة السيطرة الحكومية تدريجاً. ولكن البرلمان اضطر الرئيس السابق علي اكبر هاشمي رفسنجاني الى تقليل متطلبات التمويل الاجنبي، وقيد تخصيص الشركات الحكومية، وضمن استمرار الدعم على السلع الاساسية.

وكان ان العقوبات الاميركية تركت اثراً نفسانياً سلبياً على الايرانيين والاجانب ايضاً. فالايرانيون يشعرون بانهم تحت ضغوط ملحوظة، والاشياء التي يريدونها ليست متاحة لهم تماماً، والاجانب يخشون الاصطدام بالاميركيين.

ولقد عانت صناعة النفط والغاز كثيراً وهي تحتاج مبالغ ضخمة للاستثمار والتكنولوجيا الحديثة. وبات المسؤولون يسلمون بان ايران اساءت استغلال احتياطيات النفط باستخدامها تكنولوجيا حقن المياه لاستخراج النفط الخام وهي وسيلة ارخص واسهل من اساليب الحقن بالغاز الاكثر كفاءة وتكلفة.

فقد اعلن علي اكبر هاشمي رفسنجاني سنة ١٩٩٦ انه ان لم تستخدم اساليب حديثة فسينضب النفط سنة ٢٠١٠ ولكن اذا استخدمت تلك الأساليب فسيكفي ١٠٠ سنة. وأدى ارتفاع الايرادات بشكل مفاجيء من جراء ارتفاع أسعار النفط الذي تبلغ حصة إيران منه بموجب تحديد الحصص في «اوبيك» ٣,٦ مليون برميل يومياً، الى زيادة عائدات ايران النفطية السنوية الى ١٨ مليار دولار، كما ادى بالترافق مع سلسلة من اتفاقيات اعادة الجدولة الثنائية للديون الى تمكين ايران من الوفاء بكل مدفوعات ديونها الخارجية وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات مما عاد عليها باشادة نادرة من صندوق النقد الدولي.

## ■ اليمن

### حكومة بن غانم تستعد لدخول مرحلة جديدة من التصحيح الاقتصادي

# إرتياح لاستقرار الريال وهبوط التضخم والعجز

❐ تستعد الحكومة اليمنية الجديدة برئاسة فرج بن غانم لدخول مرحلة جديدة من التصحيح الاقتصادي الذي بدأته حكومة عبد الغني سنة ١٩٩٥ باشراف «البنك» و«صندوق النقد» الدوليين بعد ان قطع شوطاً مهما على هذا الطريق محققاً نتائج جيدة عززت ثقة البنك الدولي باداء صنعاء.

وكانت بعثة من «البنك الدولي» اختتمت في مطلع الشهر الماضي مباحثات مطولة دارت على مدى ثلاثة أيام مع المسؤولين اليمنيين قررت اثناءها منح اليمن ٨٠ مليون دولار لتشجيعه على تحقيق التصحيح في القطاعين المالي والمصرفي.

واكد أندرو يوشر، الممثل لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي المقيم في صنعاء، ان الحكومة استطاعت بفضل الخطوات الجريئة التي اعتمدتها ومشت عليها في التصحيح الاقتصادي الشامل خلال السنتين الماضيتين ان توقف التدهور، وان تستعيد للاقتصاد حيويته. فتحويل القرارات الى عمل ميداني بتلك السرعة، انقذ الوضع المتدهور واعاد ثقة الآخرين بالاقتصاد».

وتابع اندرو يوشر انه «تم فعلاً تحقيق استقرار ملحوظ في اسعار الصرف والتغلب على العجز في الموازنة العامة. واعلنت الحكومة اليمنية ان معدل النمو لسنة ١٩٩٦ بلغ نحو ٧٪» اي اقل بقليل من الهدف الذي كانت الحكومة قد حددته وهو ٧,٢٪.

والذي ساعد على قرض «البنك الدولي» الجديد كون علي عبد الله صالح استبعد عن حكومة بن غانم «حزب التجمع للاصلاح» الذي كان فيما مضى حاول عرقلة تطبيق التصحيح الاقتصادي، الذي بدأ تطبيق مراحله في آذار/ مارس ١٩٩٥.

وقد نفذ من برنامج التصحيح الاقتصادي الآن مرحلتان قامت الحكومة خلالهما بالحد من دعم اسعار النفط والطحين ورفعت اسعار بعض الخدمات مثل الكهرباء والهاتف والماء، كما قامت باصلاح النظام الضريبي والجمركي.

وتقضي المرحلة الثالثة بوقف الدعم بشكل كامل سنة ١٩٩٨ عن الطحين والقمح الذي يكلف خزينة الدولة ٤٠٠ مليون دولار سنوياً وكذلك رفع الدعم عن مشتقات النفط والخدمات مثل المياه والكهرباء.

وتقضي المرحلة الثالثة ايضاً باعادة تنظيم الادارة وصرف ٣٥ الف موظف، واصلاح النظام المصرفي والمالي، وترشيد النفقات العامة.

وقد انخفض التضخم من ٨٠٪ في بداية سنة ١٩٩٥ الى ٢٥٪ سنة ١٩٩٦ وينتظر ان ينخفض الى ما دون ١٠٪ سنة ١٩٩٧ حسب تقديرات المؤسسات الدولية. واستقر سعر صرف الريال اليمني بحدود ١٢٥ ريالاً للدولار الواحد منذ شباط/ فبراير ١٩٩٧.

الى ذلك تمكنت الحكومة من تنظيم الموازنة العامة ومن تخفيض العجز فيها من نسبة ١٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي سنة ١٩٩٤ الى ١,٧٪ فقط في موازنة سنة ١٩٩٧.

وقد زاد حجم الودائع المصرفية بنسبة ٤٧٪ واستطاع «البنك المركزي» تكوين احتياطي بلغ نحو مليار دولار في نهاية سنة ١٩٩٦، الامر الذي اسهم في استقرار سعر صرف الريال كما تقول مصادر اقتصادية.

لكن سيكون على اليمنيين دفع ثمن اجتماعي لهذا التصحيح. وقد جرت تظاهرات في آذار/ مارس ١٩٩٥ بعد مضاعفة سعر الوقود والخدمات.

وقد شدد المجلس الاعلى للشؤون الاقتصادية، الذي عقد اجتماعات متواصلة في مطلع هذا الشهر برئاسة رئيس الحكومة وحضور وزراء المالية والنفط والصناعة والتخطيط والتنمية ومحافظ البنك المركزي لمناقشة نتائج زيارة بعثة «البنك الدولي»، على ضرورة الاستمرار في وضع «شبكة الامان الاجتماعي» في اطار برنامج التصحيح الاقتصادي والتي تقدر تكاليفها بـ ٨٠ مليون دولار.

واستناداً الى تقديرات الخبراء الاقتصاديين حصل اليمن حتى الآن على ٣٨٠ مليون دولار من «البنك وصندوق النقد» الدوليين اضافة الى قروض من «صندوق النقد العربي» ومؤسسات عربية وأوروبية اخرى.

وفي تشرين الاول/ اكتوبر الماضي، قرر «البنك الدولي» رفع مساعدته السنوية لليمن من ٨٠ مليون دولار الى ١٤٠ مليون دولار.

■ سلطنة عمان

## مرونة مع ايران وتشدد ضد العراق

# محادثة مع السلطان قابوس كشف فيها أنه سمّى خليفته

**قامت الكاتبة الاميركية جوديث ميلر، الرئيسة السابقة لمكتب جريدة «نيويورك تايمز» في القاهرة بمحادثة خاصة مع السلطان قابوس بن سعيد حاكم سلطنة عمان في قصره في مسقط دامت ثلاث ساعات. ونشرت تلك المحادثة باسئلتها واجوبتها في مجلة «شؤون خارجية» الوثيقة الصلة بالخارجية الاميركية، والتي تصدر عن «مجلس العلاقات الخارجية». وقد رأت «الميزان» ان تنشر هذه المقابلة لأن السلطان العماني كشف فيها تصوراته لمستقبل سلطنته وعلاقاتها مع دول المنطقة، بما في ذلك ايران واسرائيل. وقد كتبت جوديث ميلر المقدمة الآتية للحديث مع السلطان، حيث قالت:**

□ عُرفت سلطنة عمان منذ زمن طويل بالتكتم في شؤونها. وحتى سنة ١٩٧٠ بقيت تلك البلاد ذات الموقع الاستراتيجي التي تبلغ مساحتها مساحة ولاية كولورادو ويقطنها مليونان من الناس ولها شاطىء يمتد الف ميل على خليج عمان وبحر العرب، معزولة عملياً عن بقية العالم. فكان يحكمها حاكم مطلق منطوٍ على نفسه هو سعيد بن تيمور، الذي حاول إغلاق عمان، مانعاً السفر الى الخارج ومنه ومقيداً التعليم والادوات العصرية بما في ذلك النظارات الشمسية، فلم يكن يزورها اي زائر سوى الضباط البريطانيين الذين ساعدوه على إخماد سلسلة من الثورات في الداخل في الخمسينات من هذا القرن.

لكن قابوس بن سعيد، الابن الوحيد للسلطان السابق، عزل والده في انقلاب ابيض سنة ١٩٧٠ سعياً الى تطوير بلاده بمساعدة من البريطانيين الذين تلقى العلم على ايديهم. وبعد ٢٧ سنة من ذلك تحولت عمان تحولاً ملحوظاً، حيث بات لديها الآن بنية تحتية عصرية وشوارع نظيفة وجيش عالي الاحتراف يكرس ميزانيته للعمل المدني. ومع ذلك احتفظت بهويتها.

وقد اختط السلطان قابوس البالغ من العمر ٥٦ سنة نهجاً مستقلاً لبلاده:

ففي سنة ١٩٧٩ كانت عُمان الدولة العربية الوحيدة التي اعترفت بالاتفاقيات التي أبرمها الرئيس المصري السابق أنور السادات مع اسرائيل، وهي اليوم الدولة الخليجية الوحيدة التي لها مكتب تجاري في تل أبيب.

وفي سنة ١٩٨٠ وقعت عمان اتفاقية تمنح السفن والطائرات الاميركية حق استخدام المرافق العسكرية العمانية، وهو امر يعطي الحلفاء الفضل له باختصار أشهر من الاستعدادات لحرب الخليج.

غير أن السلطنة التي تستخدم مستشارين بريطانيين، بقيت تستخدم هؤلاء في المناصب العليا حتى سنة ١٩٩٠، ولكنها لاتزال متحفظة على استخدام الاجانب، فلا تمنح أي تأشيرات سياحية.

أما الآن فإن البلاد تخوض غمار تغيير مثير آخر، قائم على الانفتاح المتكتم كالعادة. وقد أقام السلطان مجلساً للشورى هو بمثابة برلمان منتخب جزئياً يضم امرأتين فقط، هما أول النساء في منطقة الخليج اللواتي يشغلن منصباً منتخباً.

وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، كشف السلطان عن قانون اساسي متطور هو بمثابة دستور قائم على الشريعة الاسلامية يتضمن لائحة للحقوق التي تكفل حرية الصحافة والتسامح الديني والمساواة العرقية والجنسية بموجب القانون، وهو امر لا سابق له بشموليته في منطقة الخليج المحافظة.

وليس في عمان أي سجناء سياسيين وهو أمر نادر في الخليج. وللسلطنة تقاليد قديمة من حيث التسامح الديني تعود جزئياً الى تفسير المذهب «الاباضي»، الذي تنتمي اليه، للاسلام. وقد قام السلطان بنفسه بتخصيص اراض للكنائس الغربية والمعابد الهندوسية. ويبدو واضحاً انه ينوي التحرك باتجاه الحكم التمثيلي وحكم القانون بخطا مدروسة عندما يصبح شعبه مستعداً لها.

وقد قال لي بلغة انكليزية سليمة خلال المقابلة التي اجريتها معه طوال ثلاث ساعات بقصره في مسقط:

«إننا لا نستطيع ان ندفع الامور بعيداً وسريعاً في الخليج».

وفيما يلي الاسئلة والاجوبة:

**● هل يساور جلالتكم القلق من سياسة «الاحتواء المزدوج» التي تمارسها واشنطن ازاء ايران والعراق؟**

- «إن الدول يجب ان تتحدث الى بعضها البعض وايران هي اكبر بلد في الخليج، سكانه يبلغون ٦٥ مليون نسمة. بلد كهذا لا يمكن عزله. بالإمكان ان يكون المرء جريئاً في التعبير عن شكاويه - وهذا ما نفعله - انني لا أتلمظ كلماتي. انني أقول للإيرانيين، ان العالم كله بدأ يعمل سوية، وانه ليس بوسعهم ان يبقوا على انفراد ويستمروا بمعزل عن بقية العالم. انهم لا يستطيعون البقاء اذا فعلوا ذلك. وعندما اتحدث الى بعض المسؤولين ألقى تشجيعاً من استجابتهم، والمسألة هي ما اذا كانوا قادرين ان يعطوا انطباعاً مؤثراً على الآخرين.

اما العراق فمسألة مختلفة. ويجب ان تبقى العقوبات الاقتصادية عليه الى ان يمتثل امتثالاً تاماً الى قرارات الامم المتحدة المتخذة في نهاية حرب الخليج. لقد خرق العراق قانون السلوك الدولي بغزوه دولة مجاورة، وبمراكمة كم هائل من اسلحة الدمار الشامل، اكثر بكثير مما تتطلبه احتياجات الدفاع عن نفسه. ولذا، فإنه لا خرق للقرارات الدولية ولا مجال للتغاضي عن اي تفصيل من تفاصيلها».

**● لكن واشنطن تبرر الحظر ضد ايران بذريعة دعم طهران للإرهاب ومعارضتها للسلام العربي - الاسرائيلي وجهودها الخاصة الحثيثة لتطوير اسلحة الدمار الشامل. وقد اخفقت اوروبا في سعيها للحوار البناء معها. فلماذا لا يجرِّب العزل؟**

- «أعرف ان التعاطي مع طهران يمكن ان يكون صعباً للغاية لأن في قيادتها فصائل مختلفة، فهناك اولئك الذين يحاولون ان يحملوا بلادهم على القيام بما يلزم لكي تأخذ مكانها المشروع في المجتمع الدولي. لكن هنالك فئات اخرى تعيش في عالمها الخاص لا في عالمنا. ثم إن هنالك فريقاً ثالثاً ينتظر وأراؤه ليست واضحة تماماً، وهنالك ايضاً صراع خفي على السلطة. ورأيي في الامر هو الآتي: اذا كانت الحكومة تستطيع ان تحمل نفسها على اتخاذ نهج مختلف تجاه الغرب يؤدي الى المنافع، فان الفريق الثالث قد يدعم السياسات الاكثر براغماتية. انما ليس هنالك من حل سهل. الزمن وحده هو الذي ينبىء باتجاه الامور».

**● هل انت راضٍ عن عملية السلام العربي - الاسرائيلي، منذ وافقت اسرائيل على اعادة توزيع قواتها في الخليل؟ وأي المسالك الاخرى التي تستحق ان تحظى بالاولوية؟**

- «الفلسطينيون مازالوا هم لبّ المشكلة، والخط الثاني هو سوريا ولبنان. بالنسبة الى لبنان، المسألة امنية لأن اسرائيل لم تضم اية اراض لبنانية اليها. وسوريا من جهتها تريد استئناف المحادثات حيث انتهت وهو مطلب معقول، انهم لا يريدون العودة الى المربع الاول في كل وقت. وبناء على محادثاتي مع الزعماء السوريين اجدني مقتنعاً بأنهم يريدون السلام على ان يكون شاملاً، لا شك في ذلك. وحالما تحل قضية الجولان لن تكون هناك أي مشكلة مع سوريا.

أما المشكلة الكبرى بالنسبة الينا ولا سيما في الخليج، فهي مسألة القدس - الوصول المضمون الى الاماكن المقدسة في المدينة وهو امر حاسم بالنسبة إلينا، ثم المسألة المنفصلة حول من يسكن هناك. لا



أريد ان اتكهن حول كيفية معالجة مسألة القدس أو حلها، فالامر يجب ان يترك للمعنيين به. وكل فريق يدرك الموانع السياسية للفريق الآخر. والباقون منا يجب الا يتدخلوا او يمارسوا أي ضغط. ان سلطنة عمان سوف تدعم الفلسطينيين في أي اتفاق يتوصلون اليه مع اسرائيل».

**● لكن، ألم يهدد كبار المسؤولين العرب باستئناف المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل في حال انهيار المحادثات؟**

- «إننا نراقب ميزان الحرارة السياسية عن كثب، فعندما يسخن نبلغ الاسرائيليين موقفنا. ومما يسعدنا ان استئناف المقاطعة ليس أمراً ممكناً. واقول بصراحة انني آمل الا يكون ذلك في حساب احد. فالمقاطعة لم تلق أي نجاح في السابق على كل حال. لقد قطعنا مسافة طويلة في اتجاه السلام بحيث انه من المأساوي ان نرجع الى الوراء الآن».

**● كدت ان تلقى حتفك في حادث سيارة منذ سنتين أودى بحياة وزير ماليتك، فهل أدى الحادث الى استعجالك اصدار القانون الاساسي الرائع؟ هل سرّع مخاوفك حول مسألة الخلافة؟**

- «كنا نُحكم بطريقة تقليدية جداً وعندما آل الحكم إليّ كانت لدي بعض التصورات حول كيفية حكم البلاد. لقد قضيت ست سنوات في بريطانيا (١٩٥٨ - ١٩٦٤) اتمرس بالعمل في قطاعات مختلفة. وهذه الخلفية اعطتني اساساً متيناً للتفكير حول الامور بصورة مختلفة.

لقد وعدت في أول يوم من حكمي بانشاء حكومة عصرية لكنني كنت أعرف ان التغيير يجب ادخاله بطريقة بطيئة بل بطيئة جداً. ذلك أنه يجب البلوغ بمستوى التعليم الى درجة معينة بحيث يعرف الناس عما نتكلم، وقد انطلقت من عدم وجود مدارس تقريباً، الى أن صار لدينا بعد ٢٥ سنة الف مدرسة وجامعة واحدة. وقد قمت بانشاء مجلس استشاري، أعين اعضاءه بنفسي لا بالانتخاب. لكن الامور كانت تأتي في سياق موحد. وباقترابي من اليوبيل الفضي قلت في نفسي هذا هو الوقت المناسب. فجمعت اربعة من العمانيين المؤتمنين، وجلست معهم وابلغتهم ما افكر فيه، وامهلتهم سنة لصياغة وثيقة قانونية. ثم عقدنا جلسة ثانية للمراجعة ثم جلسة اخيرة. وقد أعلنت ذلك في جولتي السنوية للقاء مع الشعب في مخيمي في الصحراء وسط السلطنة. وجلست انتظر ردود الفعل التي كانت كلها جيدة. والآن يجري تنفيذ القانون الاساسي عن طريق القوانين والانظمة. وكان أملي ان يتم ذلك في غضون سنتين، لكنه لا بد من تمديد هذه الفترة سنة اضافية. سوف نرى. أريد التنفيذ بحلول سنة ٢٠٠٠.

ان في رأس اولوياتي انشاء نظام قضائي - محكمة عليا وغير ذلك من القضاة والمحاكم. (حتى الآن لا يوجد مثل هذه المحكمة في أي بلد خليجي). ان مهمة المحكمة العليا سوف تكون الحفاظ على القانون لأنه بغير ذلك لا يمكن ان تكون هناك حكومة سليمة، فهي الهيئة التي تقرر الصحيح من الخطأ. ودوري هو أن أرى اخذ مصالح الناس بالحسبان وليس دوري أن أفسر القانون. فلن اتدخل إلا اذا سارت امور اساسية معينة سيراً خاطئاً، كأي رئيس دولة، وأنا سوف أعين القضاة».

**● هل القانون الاساسي الجديد، يا صاحب الجلالة، يراعي المخاوف المحلية حول استخدام النفوذ من قبل المسؤولين بمنع الوزراء من اتخاذ مناصب تجارية عالية؟**

- «إن الاسلام يعطي الحق للناس في امتلاك اعمالهم الخاصة، لكنه لا يجوز للوزير ان يستخدم منصبه العام للربح الخاص. ولذا، فان اولئك الذين يحتلون مناصب رسمية رفيعة، يجب ان يستقيلوا من مجالس ادارة اعمالهم الخاصة. وسوف ننظر فيما كان على افراد عوائلهم ان يستقيلوا ايضاً. فالناس الذين اخترتهم انتقيتهم لأنني اثق بهم. وليس لانهم اصدقائي أو اقربائي. فاذا شذوا سوف أجد غيرهم. انني انظر بحزم الى هذه المسألة».

**● قلت أنك تامل ان يكون الاعضاء الثمانون في المجلس منتخبين في النهاية، وأن يكون دور البرلمان موسعاً ليشمل سن القوانين بدل مجرد مراجعتها واقتراحها. فهل تتوقع ان يصبح السلطان ايضاً منتخباً؟**

- «في الوقت الحاضر، يجتمع الناس في مقاطعاتهم في انحاء البلاد وينتقون اثنين او ثلاثة من المرشحين للمجلس، ونحن نختار من بينهم. وفي المدى البعيد، نعم سوف يكون المجلس منتخباً من جميع العمانيين.

وسوف تتوسع صلاحيات المجلس مع الوقت، لكن ببطء، حتى لا تحدث اي هزات. فنحن مازلنا مجتمعاً قبلياً بصورة عامة، ومازال الدفاع عن البلاد شأن الحكومة. فرجل الشارع لا يريد غالباً او لا يعرف كيفية التعاطي مع الحكومات الاجنبية او الدفاع عن البلاد، فهو يأتمنني على ذلك ولهذا السبب استثنيت تلك المجالات من مناقشات المجلس. ففي هذا الجزء من العالم مازال ممكناً استغلال اعطاء الكثير من الصلاحيات سريعاً.

فالانتخابات في كثير من البلدان تعني ان يقوم الجيش بمنع سفك الدماء. فهل هذه ديموقراطية؟ وهل تلك بلدان سعيدة؟ وهل تعطي مثل هذه الانتخابات للناس خيارات حقيقية؟ كلا... انها مجرد صراعات على السلطة، وأنا ضد خلق اوضاع من هذا النوع عندما لا تكون الناس مستعدة لها.

اما بالنسبة الى السلطان، فانه منتخب فعلاً لكن ليس بالطريقة المعروفة. ففي عمان يجب ان يأتي الملك عن جدارة واستحقاق. وليس لدينا ولي للعهد. وأنا شخصياً، لم اصبح سلطاناً إلا بعد اسبوع من الحدث (يقصد عزل والده)، كنت فقط مجرد «سيد» الى أن وافق عليّ كبار أفراد عائلتي وغيرهم من القبائل الرئيسية.

وأما بالنسبة الى الخليفة، فان العملية معروفة لدينا دائماً، وقد شرّعت في القانون الاساسي. فعند وفاتي تجتمع العائلة. فاذا لم يستطيعوا الاتفاق على مرشح يقرر ذلك مجلس الدفاع، على أساس اسم او اسماء يقدمها السلطان السابق. وقد قمت بالفعل بكتابة اسمين مرشحين لخلافتي بالتسلسل واودعتهما في مظاريف مقفلة في منطقتين مختلفتين».

**● ما هي بعض الانجازات التي تعتز بها؟**

- «اغبط نفسي على بعض الاشياء، مثل التقدم الذي أحرزته المرأة. انني لم أقل قط أنه يجب ان نفعل كذا او لا نفعل، بل قدمت الخدمات مثل التعليم، وتركت العائلات تقرر. وبالفعل، اختار منهم اكثر مما توقعت قبول مدارس البنات من البداية. وهكذا احرزنا تقدماً مع الحفاظ على التقاليد».

**● لماذا لم يقم الاسلاميون المتعصبون بتحدي النصوص الاكثر راديكالية في القانون الاساسي مثل المساواة في حقوق النساء، باعتبار ان ذلك «غير اسلامي»؟**

- «إن الاسلام لا يعارض التقدم، ولا أحد يستطيع ايقاف التطور، وفيما نعتقد بضرورة مراعاة تقاليد معينة، فإن الاسلام يفسح في الاجتهاد بمعنى مراجعة كل شيء، وتفسيره في اطار زمانه ولحظته. اما الذين يقولون بغير ذلك فانهم يستخدمون الاسلام لاسبابهم السياسية الخاصة. انهم يحرفون الاشياء، ويقدمون صورة خاطئة عن ديننا. فلا شيء في الاسلام يمنع المجتمع من العيش في زمانه في اطار من التقاليد، وحتى في زمن النبي كان للنساء مكانهم المشروع في المجتمع، فلا يجوز ان يكون هناك تمييز ضد النساء العاملات بل يجب ان تكون لهن الوظائف والرواتب والمنافع ذاتها. والمشكلة الآن، ان عدد السيدات الطالبات للوظائف يتزايد، بحيث بدأ الرجال يشعرون بحرارة المنافسة. وهم يصرخون: «انهن ينافسننا» وأنا اقول لمَ لا، ها ان لدينا سيدات في مناصب حكومية رفيعة، وآمل ان يكون مزيد من المناصب الحكومية الرفيعة من نصيبهن. اننا نسير في طريق التقدم انما بهدوء، وببطء، وأنا اؤمن بالتطور لكن ليس بالتطور المفاجىء، على ان التقدم الذي احرزنا، غير قابل للرجوع او الارتداد».

**مصر**

## في التعداد العام الثاني عشر للسكان والمنشآت

# معدل النمو السكاني هبط والهجرة من الأرياف مستمرة وثلث السكان أميون

❐ قرانا في نتائج التعداد العام الثاني عشر للسكان والمنشآت الذي جرى خلال سنة ١٩٩٦ تحت اشراف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ان عدد السكان بلغ نحو ٦١,٥ مليون نسمة، مقابل ٥٠,٤ مليون نسمة في تعداد سنة ١٩٨٦ بزيادة قدرها ١٠,٩ مليون نسمة تقريباً خلال السنوات العشر.

وجاء في النتائج ايضاً ان عدد المصريين المقيمين في البلاد وصل الى ٥٩,٣ مليون نسمة أي ما نسبته ٩٦,٤٪ بزيادة ١,٤٪ عن ارقام سنة ١٩٨٦، حينما بلغ عدد المصريين المقيمين في الداخل ٤٨,٣ مليون نسمة بنسبة ٩٥,٨٪.

وقد بلغ عدد المصريين المقيمين في الخارج ضمن ما يسمى «الهجرة المؤقتة» للعمل والدراسة خلال سنة ١٩٩٦ نحو٢,٢ مليون نسمة مقابل ٢,٣ مليون نسمة سنة ١٩٨٦.

ويرجع المحللون انخفاض عدد المصريين المقيمين في الخارج الى ظروف حرب الخليج الثانية التي اضطرت كثيراً من المغتربين للعودة الى بلادهم.

اما بالنسبة الى المصريين المقيمين في الخارج بشكل مستمر كمهاجرين دائمين فيبلغ عددهم نحو ٧٢٠ الف نسمة حسب التقديرات الحكومية. وطبقاً لنشرة الامم المتحدة فان هذه الارقام تؤكد احتلال مصر المرتبة الـ ١٧ في العالم من حيث عدد السكان المغتربين.

وأبدى المسؤولون المصريون ارتياحهم لنتائج التعداد التي اعتبروها مشجعة ودليلاً على سير المجتمع بشكل متوازن حسب قولهم.

فقد جاء في الارقام تراجع معدل النمو السنوي لعدد السكان بنسبة ٠,٧٪ (من ٢,٨٪ سنة ١٩٨٦ الى ٢,١٪ سنة ١٩٩٦)، اضافة الى تراجع الامية في البلاد بنسبة ١١٪، وانخفاض اعداد العشش والمخيمات بنسبة ٠,٨٪ مع انخفاض معدلات الهجرة من الارياف الى المدن.

وتبين من نتائج التعداد ان عدد سكان الريف لسنة ١٩٩٦ بلغ نحو ٣٣,٨ مليون نسمة بنسبة قدرها ٥٧٪ من مجمل السكان بالمقارنة مع ٦٥٪ في سنة ١٩٨٦، في حين بلغ عدد سكان المدن سنة ١٩٩٦ ما يقرب من ٢٥,٥ مليون نسمة تقريباً بنسبة ٤٣٪ بارتفاع عن نسب سنة ١٩٨٦.

ومن الارقام الاخرى التي وردت في نتائج التعداد عدد الاسر الذي بلغ ١٢,٧ مليون اسرة في سنة ١٩٩٦ مقابل ٩,٧ مليون اسرة سنة ١٩٨٦ بمعدل زيادة قدره ٣٠,٩٪. ويبلغ متوسط عدد افراد الاسرة المصرية ٤,٦ خلال ١٩٩٦، حيث كان معدل عدد افراد الاسر في المدن ٤,٣ وفي الارياف ٦,٥ افراد.

وسجلت الارقام كذلك تفوقاً في عدد الذكور في مصر على اعداد الاناث اللواتي بلغ عددهن ٢٨,٩ مليون انثى بنسبة ٤٨,٨٪ من جملة عدد السكان مقابل ٣٠,٣ مليون ذكر تبلغ نسبتهم نحو ٥١,٢٪ من مجموع السكان.

ويلاحظ ان زيادة عدد الذكور على الاناث في مصر ليست جديدة، ولكن الفارق بين النسبتين زاد خلال التعداد الاخير مقارنة مع تعداد ١٩٨٦ الذي سجل وجود ٢٤,٧ مليون ذكر مقابل ٢٣,٥ مليون انثى.

واما بالنسبة الى توزيع الاعمار فقد دلت نتائج التعداد على ان عدد السكان البالغة اعمارهم اقل من ٦ سنوات يبلغ ٨,٩ مليون نسمة ونسبتهم ١٥,١٪ من مجموع السكان، مقارنة بنسبة ١٩,٢٪ سنة ١٩٨٦، كما بلغ عدد السكان المتراوحة اعمارهم بين ٦ واقل من ١٠ سنوات ٥,٤ مليون نسمة ونسبتهم ٩,٢٪ بتطابق مع نسبتهم في سنة ١٩٨٦، ويصل عدد السكان الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥ و٦٠ سنة نحو ٣٥,٥ مليون نسمة بنسبة ٥٩,٩٪ وهي الفئة التي تشمل القوى العاملة، بينما كانت هذه النسبة في سنة ١٩٨٦ لا تتجاوز ٣٥,٨٪، في الوقت الذي بلغ فيه عدد السكان الذين تتجاوز اعمارهم ٦٠ سنة خلال ١٩٩٦ نحو ٣٠,٤ مليون نسمة بنسبة ٥,١٪ منخفضة بذلك عن نسب ١٩٨٦ التي بلغت ٦,٢٪.

ويبلغ عدد سكان محافظة القاهرة ٦,٨ مليون نسمة بزيادة قدرها ٧٢٠,٨ الف نسمة عن تعداد سنة ١٩٨٦، حيث بلغت نسبة الزيادة خلال عشر سنوات ١١,٩٪، مما يجعل مدينة القاهرة المدينة الـ ٢١ بين مدن دول العالم الاكثر ازدحاماً.

وحول المؤهلات التعليمية الجامعية فقد بلغ عدد حامليها السنة الماضية ٢,٦ مليون نسمة بنسبة ٧,٣٪ من بين اعداد السكان المنتمين لفئة الاعمار ١٥ ـ ٦٠ سنة. وبنسبة ٥,٨٪ من فئة السكان من عمر ١٠ سنوات فاكثر، ويمكن مقارنة هذه الارقام بارقام سنة ١٩٨٦ عندما بلغ عدد الجامعيين ١,١ مليون شخص بنسبة ٤,٣٪ من السكان فئة ١٥ ـ ٦٠ سنة، و٣,١٪ بين السكان البالغة اعمارهم ١٠ سنوات فاكثر.

وبالنسبة الى المؤهلات التعليمية دون التحصيل الجامعي فقد بلغ عدد حامليها في مصر ١٤,٧ مليون نسمة بنسبة ٣٢٪ وارتفاع عن سنة ١٩٨٦ عندما سجلت نسبة ٢٧,٤٪. ووصل عدد الاميين في مصر الذين تزيد اعمارهم عن ١٠ سنوات ١٧,٣ مليون نسمة بنسبة ٣٨,٦٪ من جملة السكان (اكثر من الثلث)، مقارنة بـ ١٧,١ مليون نسمة لسنة ١٩٨٦ ونسبة بلغت ٤٩,٦٪ آنذاك (قريباً من النصف).

**تونس**

## في وقت تلقى من بروكسيل ٥٦ مليون دولار، حامد القروي للدول المانحة:

# «نحتاج الى ١٠ مليارات دولار لتمويل خطة التنمية التاسعة»

❐ امام ٤٠ ممثلاً لاكبر مانحي العون والمعونة، وبينهم «البنك الدولي»، و«الاتحاد الاوروبي»، كشف حامد القروي، رئيس الحكومة، ان البلاد تحتاج الى ١٠,٢ مليار دولار لتمويل مشروعات للتنمية في الفترة ١٩٩٧ ـ ٢٠٠١ وهي فترة خطة التنمية التاسعة.

وقال القروي انه يتوقع ان يأتي ٢٠٪ من التمويل الاجنبي في صورة استثمارات اجنبية مباشرة و٤٠٪ في صورة منح وقروض طويلة الاجل، مشيراً الى ان قروض البنوك والسندات ستقدم ٤٠٪ من اسواق المالية الدولية بمتوسط قدره ٩٠٠ مليون دينار سنوياً.

وفي نظر القروي ان المنح والقروض بشروط ميسرة ستخصص اساساً لمشروعات البنية الاساسية والتدريب المهني، وحماية البيئة، وكذلك تطوير الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات الخاصة. واضاف «رغبتنا هي ان يدعم شركاؤنا هذا المسعى».

وكانت الحكومة وضعت في السنة الماضية برنامجاً لبيع حصص الأغلبية في ٦٢ شركة عامة تمثل اصولاً صافية قدرها ١,٤ مليار دينار تم الان الانتهاء من ثلثه وان نصف الاصول ستباع بحلول نهاية العام.

وذكرت دراسة رسمية وضعها المعهد الوطني للاحصاء، نشرت في مطلع هذا الشهر ان متوسط الانفاق السنوي للفرد التونسي يبلغ نحو الف و٢٠٠ دولار.

واوضحت الدراسة التي وضعت اصلاً لمعرفة استهلاك الفرد ما بين ١٩٩٥ و١٩٩٦ وشملت ١٠٤١٥ عائلة تعيش في المدن والارياف وتنتمي الى شرائح المجتمع كافة، «ان متوسط الانفاق السنوي للفرد في الوسط الحضري بلغ ١٢٠٠ دولار في حين وصل ذلك الى ٨٥٠ دولاراً بالنسبة الى سكان الريف».

والدراسة ايضاً تعكس تطور مستوى المعيشة مقارنة بسنة ١٩٨٥ التي أظهرت متوسط اتفاق سنوياً لا يتجاوز ٤٧٠ دولاراً. كما تضاعف متوسط الانفاق مرتين خلال السنوات العشر الاخيرات اذ كان في سنة ١٩٩٠ في حدود ٧١٦ دولاراً مسجلاً بذلك زيادة سنوية مقدارها ٦,٥٪ بالاسعار الجارية و١٪ بالاسعار الثابتة.

ومن جهة ترتيب الاستهلاك، ذكرت الدراسة «ان السلوك الاستهلاكي للفرد التونسي شهد تغييراً خلال السنوات الماضية، اذ سجلت الاغذية تراجعاً من ٤٠٪ الى ٣٠,٧٪ فيما ظلت نسبة الانفاق على السكن مستقرة في حدود ٢٢٪. اما متوسط المصاريف المخصصة للملابس فقد ارتفع من ١٠,٢٪ الى ١١,٩٪ والصحة من ٨,٧٪ الى ٩,٦٪.

وكانت حكومة حامد القروي، نجحت في الحصول على دعم من «الاتحاد الاوروبي» وصل الى ٥٦ مليون دولار، كانت سعت اليه لتمويل خطط التأهيل والتدريب المهني.

وكانت الحكومة باشرت بتنفيذ خطة شاملة لتحديث قطاع التدريب المهني تماشياً مع اتفاق الشراكة الموقع مع «الاتحاد الاوروبي» سنة ١٩٩٥ والذي يساعدها على انجازه كل من «البنك الدولي» و«الاتحاد الاوروبي» و«صندوق التنمية الفرنسي».

وقال مسؤولون في «الاتحاد الاوروبي» كانوا يتحدثون في ندوة اقامتها «وزارة التدريب المهني والتشغيل التونسية» اخيراً، في العاصمة تونس حول موضوع تحديث قطاع التدريب المهني، ان «الاتحاد» يعمل لانشاء مراكز اعمال اوروبية ـ تونسية في تونس يتلقى فيها عمال محليون دورات تدريبية لرفع مستوى كفاءتهم وخبرتهم الصناعية في اطار انجاح خطة لتحديث الاف المصانع المحلية حتى تكون قادرة على مجابهة المنافسة الخارجية.

وكشف المسؤولون الاوروبيون بأن الاتحاد يمول حالياً مركزين للتأهيل المهني: الاول، موجه للعمال في قطاع المنسوجات، والثاني، لعمال الصناعات الالكترونية.

وكان روبير فان ديرمولن، سفير «الاتحاد الاوروبي» لدى تونس قد أشار الى ان خبراء الاتحاد في بروكسيل قدروا حاجات تونس للاستثمارات التي ستخصص لتنفيذ خطة تأهيل الصناعات المحلية بـ ٢٤٠ مليون ايكو (نحو ٢٩٠ مليون دولار).

واوضح روبير فان ديرمولن، ان بعثة من خبراء الاتحاد الاوروبي زارت تونس وحددت القيمة الاجمالية للاستثمارات، وان اجهزة الاتحاد ستصرفها على مدى سنتين بعد اجراء محادثات مع مسؤولين تونسيين في شأن تحديد الاولويات التي تصرف فيها الاستثمارات.

وافاد ان تونس والاتحاد الاوروبي اتفقا على انشاء مركز للاعمال باستثمارات قيمتها ٢٠ مليون ايكو (نحو ٢٤ مليون دولار) سيكون بمثابة مكتب دراسات يتولى التدقيق في خطط التأهيل التي يضعها المسؤولون عن المصانع المحلية في اطار الاستعداد لانشاء منطقة للتبادل الحر بين تونس و«الاتحاد الاوروبي» وتعزيز البنية الصناعية المحلية لمجابهة المنافسة الاوروبية.

وقال روبير فان ديرمولن، ان بروكسيل ستدعم خطة وضعتها وزارة الصناعة التونسية لتأهيل ١٠٠ مصنع محلي في اطار المرحلة التجريبية من خطة واسعة لمعاودة تأهيل النسيج الصناعي المحلي.

واضاف ان وضع دراسات علمية عن اوضاع المؤسسات الصناعية وتقويم ادائها امر ضروري لتشخيص العوائق التي تحول من دون تطوير المؤسسات. وكانت الحكومة حضت المصارف المحلية على توجيه اهتمامها الى القطاع الصناعي بعدما اعطت الاولوية في المرحلة الصناعية للقطاع السياحي، بعدما بدأت الصناعة المحلية تجابه تحدياً يتمثل في تحسين نوعية الانتاج لمنافسة السلع الاوروبية المماثلة في فترة يسير فيها العالم اكثر فاكثر نحو تدويل الاقتصاد.

**المغرب**

## ١,٢ مليار دولار فاتورة الواردات النفطية

# توقع استثمارات أجنبية بمليار دولار والمطر بعد الجفاف أتلف الزرع

❐ كشف، محمد القباج، وزير المالية والاستثمارات الخارجية ان الاستثمارات الاجنبية في المغرب ستتجاوز في سنة ١٩٩٧ عتبة المليار دولار في مقابل نحو نصف هذا المبلغ في ١٩٩٦.

وخلال اجتماع مع وفد اقتصادي فرنسي قام بزيارة عمل الى الرباط في مطالع هذا الشهر قدم القباج صورة ايجابية عن الوضع الاقتصادي في المغرب مؤكداً ان النمو الاقتصادي في سنة ١٩٩٦ بلغ ١٢٪ وان نسبة الادخار بلغت ١٩٪.

وفي دفاتر القباج وحساباته، ان دين المغرب الخارجي ـ المقدر بـ ٢٢ مليار دولار ـ بات يشكل ٥٩٪ من اجمالي الناتج المحلي بينما كان يشكل ١٢٠٪ مطلع الثمانينات. وكان الوفد الفرنسي الذي ترأسه جان غاندوا، رئيس المجلس الوطني لارباب العمل الفرنسيين، التقى عدداً من الوزراء المغربيين لا سيما منهم وزراء التجارة والصناعة والزراعة والخصخصة، والتقى ايضاً رجال اعمال مغربيين.

على صعيد آخر قالت ادارة حكومية ان واردات المغرب من الطاقة بما في ذلك النفط الخام ارتفع ١٢,٣٪ الى ١١,٢ مليار درهم (١,٢ مليار دولار) في سنة ١٩٩٦. وارتفعت الواردات من الطاقة بما في ذلك النفط الخام الى ١١,٢٨٨ مليار درهم في سنة ١٩٩٦ من ١٠,٠٥٣ مليار درهم سنة ١٩٩٦.

واضافت الادارة ان قيمة واردات النفط الخام ارتفعت الى ٧,٤ مليار درهم في سنة ١٩٩٦ من ٦,٧ مليار في سنة ١٩٩٥ بينما انخفض حجم الواردات في سنة ١٩٩٦ الى ٩,٩ مليون طن من ١٠,٣ مليون طن مما يعكس ارتفاع اسعار النفط الخام في السوق العالمية.

وارتفعت واردات المغرب من الفحم الذي زاد استخدامه في محطات توليد الطاقة في السنوات الاخيرة الى ٢,٨ مليون طن بقيمة ١,٢ مليار درهم في سنة ١٩٩٦ من ١,٩ مليون طن بقيمة ٨١٦ مليون درهم.

ولا تنتج المغرب نفطاً وتستورد معظم استهلاكها من دول الخليج بما فيها ايران لتكريره في مصفاتين تملكهما.

وباعت الدولة حصتها في المصفاتين لشركة «كورال بتروليوم» السعودية التي تتخذ من السويد مقراً لها مقابل ٤١٩ مليون دولار في ايار/ مايو الماضي.

من جهة ثانية قال وزير الزراعة المغربي ان بلاده تتوقع انخفاض محصولها من الحبوب بنسبة الثلثين ليتدنى في موسم ١٩٩٦/١٩٩٧ الى ٣,٣٥ مليون طن فقط هبوطاً من عشرة ملايين طن في موسم ١٩٩٥/١٩٩٦.

وقال الوزير حسن ابو ايوب ان الامطار الغزيرة في مستهل السنة وما تلاها من جفاف أصاب بعض المناطق الزراعية متسبباً في انخفاض حاد في الانتاج الزراعي وخاصة الحبوب.

وقال ان الحكومة ستضطر لاستيراد المزيد من القمح اللين لتلبية الطلب. والكمية هي ما بين ٢,٤ و٢,٥ مليون طن من القمح اللين في موسم ١٩٩٧/١٩٩٨ ارتفاعاً من ١,١ مليون طن في موسم ١٩٩٦/١٩٩٧.

واشار الى ان انتاج الحبوب بما فيها القمح اللين والصلب والشعير سينخفض الى ٣,٣٥ مليون طن في موسم ١٩٩٦/١٩٩٧ مقابل عشرة ملايين طن في موسم ١٩٩٥/١٩٩٦.

وفصل حجم الانتاج المتوقع كما يلي: ١,٤ مليون طن من القمح اللين و٠,٧ مليون طن من القمح الصلب و١,٢٥ مليون طن من الشعير. لكنه لم يذكر شيئاً عن الذرة. ويبدأ موسم الحبوب في اواخر أيار/ مايو واوائل حزيران/ يونيو.

وكانت الحكومة استوردت ٢,٢٤ مليون طن من القمح في سنة ١٩٩٦ و٢,٥٤ مليون طن في سنة ١٩٩٥.

وقال ان الظروف المناخية غير الملائمة الناجمة عن تساقط الامطار الكثيفة على بعض المناطق ادت الى إتلاف بعض المساحات المزروعة بلغ اجمالها ٦٠ الف هكتار منها ٣٥ الف هكتار من الحبوب.

وكانت عواصف رعدية ضربت ما بين شهري آذار/ مارس وأيار/ مايو الماضيين بعض المناطق المغربية خاصة «منطقة الحوز» (جنوب).

وفيما يخص تسويق الحبوب سواء المرتبط بالانتاج الوطني او بالاستيراد، اوضح الوزير حسن ابو ايوب انه سيكون حراً اعتماداً على القوانين المعمول بها في هذا الشأن باستثناء الدقيق المدعم الذي سيكون اداة لبلورة هدف اعطاء الأسبقية لاستعمال الانتاج الوطني.

## لماذا فشلت الديموقراطية في العالم العربي؟

# تكاثر السكان وتزايد الأمية والاستئثار بالحكم وتسخير الدين

❏ الانتخابات الجزائرية التي جرت يوم ٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٧ قد لا تؤدي الى اكثر من إضفاء الشرعية على النظام الذي يقوده الجيش. غير ان الانتخاب يتخذ صفة بارزة في العالم العربي نظراً الى ندرته. ذلك ان تقدم الديموقراطية في كل مكان تقريباً إلا في الشرق الاوسط، يظهر الدول الاثنتين والعشرين الاعضاء في الجامعة العربية متخلفة كثيراً وراء العصر. فليس من رئيس دولة عربية، باستثناء لبنان، تغير بالطرق الديموقراطية منذ جيل كامل: اذ يبلغ معدل ولاية اي زعيم عربي ٢٢ سنة. وليس السبب ان البلدان العربية تفتقر الى المؤسسات الديموقراطية. إلا ان مختلف البرلمانات والمجالس الاستشارية فيها، مع استثناءات قليلة، ليس لها «أنياب». ففي بعض البلدان مثل المملكة العربية السعودية يقوم الحكام ببساطة بتعيين أعضاء هذه الهيئات.

وفي بلدان أخرى مثل سوريا ومصر وتونس تقوم الأحزاب الحاكمة بخنق كل معارضة شرعية. اما البرلمانات في المغرب والاردن والكويت واليمن، فإنها تظهر وجهاً اكثر تعددية، لكنها مع ذلك تعمل في إطار قيود مشددة. فالميزانيات الخاصة للدفاع والاستخبارات والسياسة الخارجية والمنافع للحكام تبقى مغلقة أمام النقاش.

إن معظم البلدان العربية تجري فيها انتخابات. فاليمن، وهي واحدة من أفقر الدول العربية واكثرها مراعاة للمساواة انتخبت برلماناً جديداً في شهر نيسان/ ابريل الماضي. وقد اخذ المراقبون الدوليون انطباعاً حسناً، لكن كما كان متوقعاً اعاد الناخبون الحزب الحاكم الى السلطة بأغلبية ساحقة.

اما مصر، فهي «معلم» في فن تزوير الانتخابات: فعندما أرسلت مراقبين في السنة الماضية للاشراف على الانتخابات الفلسطينية، راح الناخبون في غزة يمزحون بقولهم ان الفائز في الانتخابات بكل تاكيد هو الرئيس المصري حسني مبارك. ويقول مراقب من الاتحاد الاوروبي ان السجل الانتخابي لمصر «مريع بصورة استثنائية». وخلال السنوات الخمس عشرة الماضية، اجبرت المحاكم المصرية حكومتها مرتين على حل البرلمان باصدار احكام تؤكد ان الاجراءات الانتخابية مخالفة للدستور. وفي الانتخابات الاخيرة التي جرت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ وقتل فيها خمسون شخصاً، لجأ المرشحون الخاسرون الى المحاكم للاعتراض على النتائج في اكثر من نصف المقاعد البالغ عددها ٤٤٤ مقعداً. وقد ثبت بالدليل القاطع وجود التزوير وحشو الصناديق والضغط على الناخبين، والآن يقول «مجلس الشعب» انه وحده له الحق في طرد هؤلاء النواب طالما ان الاعضاء يتمتعون بالحصانة البرلمانية.

فلا عجب ان استقصاء جرى اخيراً أظهر ان ٦٦٪ من المصريين «غير مهتمين» بالسياسة. فالناخبون الذين مارسوا الاقتراع في الانتخابات الاخيرة للمجالس البلدية لم تصل نسبتهم الى ٢٠٪ فقط، ففاز المرشحون الحكوميون بنسبة ٩٩,٦٪ من المقاعد. اما الحزب الحاكم في تونس فقد فاز بنسبة متواضعة من المقاعد بلغت ٩٨,٥٪ في انتخابات مماثلة جرت سنة ١٩٩٥. اما الانتخابات المغربية في ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٩٦ فانها تبدو اكثر «لباقة».

لماذا فشلت الديموقراطية في العالم العربي؟

هنالك عدة تفسيرات تطرح حول هذا الوضع:

● لدى العرب أعلى نسبة ولادات وأقل نسبة من التعليم في العالم. والجيل القديم يتشبث بالسلطة خشية ان يجري جرفه. اما النسبة الهائلة من الأمية فهي عائق امام المشاركة السياسية.

● هنالك مصالح كبيرة، اذ ان البلدان العربية تسيطر على ٦٠٪ من الاحتياطي العالمي من النفط. والحكومات تسيطر على هذه الثروة. والتخلي عن السلطة السياسية يعني التخلي عن القوة الاقتصادية. وليس من قبيل المصادفة ان البلدان التي ليس فيها نفط مثل المغرب والاردن ولبنان، لديها مؤسسات ديموقراطية أقوى نسبياً.

● ترك الاستعمار الاوروبي للعرب طبقة عليا من أهل المدن ميالة ثقافياً الى الغرب لكنها منفصلة عن اريافها. والديموقراطية لم تكن من اهتمامات هؤلاء الناس، ولا من اهتمامات حلفائهم الغربيين في الغالب.

● لم يشهد العالم العربي حتى الآن نمطه الخاص من الاصلاح كما جرى في الغرب فاتحاً الطريق الى الديموقراطية الغربية.

وحتى العصر الحديث ظل الاسلام هو الاطار السياسي الوحيد في المجتمعات العربية. وبالضرورة تبنت الحركات المعارضة الدعوة الدينية ولبست قناعها. وعندما فازت، كما حدث للمذهب الوهابي المهيمن في السعودية الآن، اطلق عليها أنها «تقليدية» (ارثوذكسية)، وعندما خسرت اطلق عليها انها «منحرفة» (هرطوقية) - او بلغة اليوم «ارهابية»، وطوردت بحيث اصبحت على هامش المجتمع.

ويقول العلمانيون العرب، ان الحكومات بلجوئها الى الاسلام كمصدر للشرعية، اتخذت لنفسها تلقائياً انحيازاً ضد الديموقراطية. فبقيت اسيرة الفكرة المتجذرة في قرون طويلة من الحكم على اساس الشريعة الالهية القائلة، بأن النصوص الدينية لا التجربة هي مصدر الحقيقة.

ويقول الكاتب والشاعر السوري أدونيس: «وهكذا فان دور الفكر هو الشرح والنقل انطلاقاً من الإيمان بهذه الحقيقة وليس البحث والاستفسار لبلوغ حقائق جديدة متضاربة».

إن الليبراليين العرب يتهمون الاسلاميين المعاصرين بتهديد الديموقراطية بمحاولة اعادة النقاش الى المجال الضيق للنصوص. وهنالك خطر أكبر قد يأتي من تلك الانظمة المزمنة التي تدعي ان حكمها الاوتوقراطي الراهن هو حكم ديموقراطي. فالزعيم الليبي معمر القذافي، الذي يدير احدى أغرب «الديموقراطيات» في العالم يقول أن العبارة ناشئة من اللغة العربية لا من جذور اغريقية: فالكلمة العربية «دام» تعني البقاء، «وكرسي» تعني مقعد الحكم او بكلام آخر، المكوث الدائم على العرش!




عن مجلة «ايكونوميست»

## مثلث العراق - سوريا - إيران

# ضرورة إعادة العراق الى الحظيرة العربية

❏ يشهد مثلث إيران - العراق - سوريا الذي تمثل بغداد قاعدته، تطورات مهمة ربما القت بظلالها على الأوضاع في الشرق الاوسط خلال الفترة المقبلة. فقد فتحت سوريا أخيراً حدودها مع العراق بعد إغلاقها منذ بداية الثمانينات، وهو ما يمثل خطوة مهمة جداً في التقارب بين البلدين اللذين كان يجمع بينهما عداء مستحكم منذ سنوات طويلة. والمهم في فتح الحدود انه يأتي في سياق خطوات ايجابية من جانب دمشق لإزالة كل الحواجز. ففي الشهر الماضي قام وفد اقتصادي سوري رفيع المستوى بزيارة بغداد للمرة الاولى منذ ١٦ سنة وقد رد وفد عراقي مماثل الزيارة للبحث في امكانية استيراد سلع سورية.

وفي الوقت ذاته يبحث الطرفان إعادة افتتاح خط انابيب نفط العراق الذي يمر عبر أراضي سوريا الى البحر المتوسط المغلق منذ ١٥ سنة. وكل هذه خطوات لم يكن أحد يحلم بأنه من الممكن ان تبادر اليها سوريا او العراق قبل أشهر قليلة مضت.

وبعض من هذه الخطوات تمت أيضاً على صعيد العلاقات العراقية - الايرانية، فالاشهر الماضية شهدت تطورات إيجابية جداً في العلاقات بين البلدين اللذين خاضا حرباً شرسة استمرت ثماني سنوات، وبدأت المياه تعود تدريجاً الى مجاريها بينهما... وربما كانت كلمة السر في كل هذه التطورات هي «تركيا»...

فالتحركات السياسية والعسكرية التركية الأخيرة، خصوصاً ما يتعلق منها بالتعاون الاستراتيجي مع اسرائيل، و اجتياز القوات التركية للحدود الى داخل الاراضي العراقية، أثارت قلق الجميع في المنطقة، وبصفة خاصة هذا المثلث سوريا - العراق - إيران.

فالدول الثلاث ذات حدود مشتركة مع تركيا وهي جميعاً يجمعها العداء لاسرائيل ولتركيا في الوقت ذاته، ومن ثم كان لابد من تجاوز الخلافات التاريخية بين بغداد ودمشق وطهران من اجل مواجهة الخطر التركي الاسرائيلي.

وتصاعد حدة هذا الخطر يؤكد حجم الفراغ السياسي والعسكري الذي خلفه خروج العراق من منظومة الأمن القومي العربي، وهو ما شجع دولاً مثل تركيا او اسرائيل الى اللعب على المكشوف على نحو ما جرى اخيراً لتهديد الأمن العربي، ومن ثم فإن استعادة العراق تشكل امراً ضرورياً للغاية بالنسبة الى إيران وكذلك بالنسبة الى سوريا.

وطبيعي ان يكون باب العودة تجارياً بحتاً، ومن الضروري أن يشجع ذلك بقية الدول العربية على التحرك باتجاه اعادة العراق مرة اخرى الى الحظيرة العربية، خصوصاً ان معاناة العراقيين من العقوبات الدولية بلغت الذروة في الوقت الذي يبدو فيه العراق ملتزماً بكل ما نصت عليه القرارات الدولية الصادرة في هذا الصدد، لذلك ليس هناك اي مبرر على الأطلاق للوضع الخطير الذي يعاني منه العراق والعالم العربي ايضاً. وفي اعتقادنا ان العودة العراقية ربما كان من شأنها تغيير قواعد اللعبة الحالية في الشرق الاوسط، وقد تؤدي الى تجاوز الخلل الخطير في موازين القوى بالمنطقة.

ويشجع على الامل في ذلك ان اشارات ايجابية متكررة صدرت عن دولة الكويت اخيراً بهذا الشأن، وبما يعكس حساً قومياً عالياً لدى الكويت.

عن «الاهرام المسائي»

## خواطر اقتصادية

يكتبها سليمان الفرزلي

### الغرب والعرب

❏ للكاتب والباحث الفلسطيني سعيد أبو الريش (باللغة الانكليزية) مؤلفات عديدة قرأت بعضها وفاتني أن اقرأ بعضها الآخر، لكن كتابه الأخير الصادر في ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٩٧ الذي أهدانيه وقرأته قبل الصدور، يقف متميزاً في البحث والأسلوب والمنطق المتماسك الخالي من التناقضات. والكتاب المذكور بعنوان: «الصداقة الوحشية: الغرب والنخبة العربية»، وأبرز ما يدل فيه على «النخبة العربية» فصله العاشر والأخير بعنوان «بيروت على التايمس».

وإعجابي بالكتاب عموماً لا يعني انه ليست فيه بعض الهفوات، خصوصاً في الفصل اللبناني. وهذا يؤكد ما كنت أقوله دائماً للزملاء الذين يتناولون مواضيع الشرق الأوسط من ان أي كاتب مهما بلغ تمرسه بشؤون الشرق الأوسط لا يستطيع أن يتخذ من ذلك قياساً على لبنان، بل إن الأرجح هو أن المتمرسين بالشأن اللبناني أقدر على تناول الشؤون العربية الأخرى.

وأذكر أنني التقيت مرة في الثمانينات الكاتب والصحافي الأميركي جوناثان راندال بعد صدور كتابه عن الحرب اللبنانية، وذلك عندما زار مكاتب مجلة «الحوادث» التي كنت أعمل فيها آنذاك، فقال إنه يشعر في أعماقه أن كتابه لم يستطع الإحاطة بحقيقة الموضوع على الرغم من جهوده الحثيثة، وانه مهما بلغ عدد الكتب الصادرة عن الموضوع اللبناني، تبقى هنالك حاجة الى كتاب آخر يفضل أن يتولى كتابته كاتب لبناني موثوق.

وفي أثناء قراءتي لكتاب سعيد أبو الريش المشار إليه، التقيت زميلاً اميركياً آخر في لندن راح يحدثني عن أحوال جامعة «جورجتاون» في العاصمة الأميركية واشنطن التي درس فيها وتخرج منها. ولما ابلغته ان كلامه هذا مطابق تماماً لما جاء في كتاب أبو الريش الذي لم يصدر بعد، انتقل الحديث الى كتاب أبو الريش السابق عن العائلة السعودية، وهو كتاب لم أقرأه حتى الآن، لكن الزميل الأميركي قرأه بتمعن. ومن الملاحظات التي ساقها حول الكتاب عن آل سعود أن الكاتب (أبو الريش) قد أفسد البحوث الرائعة التي قام بها بموقف شخصي شديد المرارة يصل الى حد ما أطلق عليه كلمة (فانديتا)، أي الروح الانتقامية أو الثأرية.

وعندما أبلغته بعنوان الكتاب الجديد، ونصحته بقراءته، قال إنه كان الأحرى بالكاتب أن يضع في العنوان «النخبة الغربية والعرب» بدل «الغرب والنخبة العربية».

لكن الوقت لم يسمح بمناقشة الموضوع، وساورني شك بأن الزميل الأميركي لا يعتقد بوجود نخبة عربية بالمعنى المعروف.

وفي اليوم التالي أبلغت سعيد أبو الريش ملاحظات الزميل الأميركي فوافق على الملاحظة الثانية حول العنوان بدون تحفظ!

وكتاب أبو الريش الجديد الصادر عن دار «فيكتور غالانتز» في لندن، يشكل في الحقيقة قراءة ممتعة، والأهم من ذلك أنه يشكل مرجعاً مهماً على رفوف المكتبات والجامعات للطلاب والدارسين والباحثين وواضعي السياسات وأجهزة الاستخبارات الغربية التي يكيل لها انتقادات موجعة وموثقة مشككاً بأسطورة ذكائها. ومن ذلك استفحال الفساد الذي أدخله «العرب» على «المؤسسة البريطانية» في عهد حكومة الليدي مارغريت ثاتشر، وعلى الجامعات ومراكز الأبحاث الغربية، بما يتوافق مع رأي الزميل الأميركي المشار إليه حول جامعة «جورجتاون».

وعلى الرغم من ضخامة حجم الكتاب (٤٠٠ صفحة)، فإن فيه عبارات مقتضبة تختصر طول الشرح. ومن ذلك على سبيل المثال وصفه لمصر بقوله: «مصر دولة محتلة .. يحتلها جيشها». أو قوله في وصف الأردن: «الأردن ليس دولة لها جيش .. بل هو جيش له دولة»!

وفيما عدا بعض الأخطاء الشكلية في بعض الأسماء، وفي بعض الوقائع اللبنانية المتعلقة بسقوط بنك «إنترا»، فإن فيه موازنة منصفة للعديد من الشخصيات والسياسات، شملت الرئيس الأميركي الراحل جون كنيدي، والرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، والزعيم العراقي عبد الكريم قاسم، والعاهل السعودي الراحل سعود بن عبد العزيز ووزير نفطه الشيخ عبدالله الطريقي، والرئيس اللبناني الراحل فؤاد شهاب، وريمون إده عميد الكتلة الوطنية في لبنان.

ويختصر أبو الريش مضمون أطروحته بالعبارة التي أودعها الغلاف الأخير لكتابه وفيها يقول: «إن الاضطراب الناشب اليوم في الشرق الأوسط له أصول متجذرة تكمن في حقيقة أن المؤسسة العربية المهددة بالأخطار حالياً قد أخضعت على الدوام رفاه الإنسان العربي المتوسط وحقوق وكرامة الرجل العادي الى صداقتها الوحشية مع الغرب»!

لو صدر كتاب أبو الريش هذا في أيام الحرب الباردة، لكان من السهل اتهامه بانه عميل شيوعي أو سوفياتي، لكن ذلك متعذر الآن!

■ **تركيا**

## تحذيرات لادارة كلينتون من خسارة تركيا

# «إعلان اسطنبول» يضع أنقرة في مواجهة الغرب اقتصادياً

❐ في الوقت الذي يتصاعد فيه الصراع الداخلي في تركيا، بين القوى العلمانية، ومنها قيادة القوات المسلحة، وبين القوى الاسلامية، ومنها «حزب رفاه» بقيادة نجم الدين اربكان، رئيس الحكومة المستقيل، اتخذ المسار التركي منحى اقليمياً وسطاً باستضافة مؤتمر في اسطنبول ضم ثماني دول اسلامية نامية بغية التعاون الاقتصادي والتجاري، وتشكيل منظمة اطلق عليها اسم D8 كمقابل لمنظمة الدول الصناعية الكبرى التي أصبحت تعرف باسم G8 بانضمام روسيا إليها.

وتخشى الدول الغربية أن تكون منظمة الدول الاسلامية الثمان، بداية محور يضع العالم الاسلامي في مواجهة الغرب اقتصادياً وسياسياً. والدول التي تتشكل منها منظمة إعلان اسطنبول هي: تركيا ومصر واندونيسيا وايران وماليزيا وباكستان ونيجيريا وبنغلاديش.

ونص «اعلان اسطنبول» الذي تلاه اربكان على التعاون بين الدول المذكورة في المجالات المالية والتجارية والصناعية، والاستثمار، والخصخصة، والتنسيق بين القطاعات الخاصة، والتعاون في مجالات التكنولوجيا والصناعات الصغيرة والمتوسطة، والنقل، والاتصالات، والعلوم والثقافة والرياضة... بهدف التنمية المشتركة لإلغاء الفقر الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية والزراعة والطاقة والبيئة والصحة والسياحة.

ومع أن تركيا هي الدولة الوحيدة بين الدول المذكورة التي تتمتع بعضوية حلف شمال الاطلسي الى جانب اميركا ودول اوروبية، وأنها الوحيدة التي ينص دستورها صراحة على علمانية الدولة، فإن الدول الغربية تبدي قلقاً من التحولات السياسية الداخلية في تركيا باتجاه اسلامي اكثر وضوحاً وحدة.

وتشير التقارير الغربية في هذا الصدد الى ان الاتجاهات الاسلامية المتنامية في تركيا سابقة لحكومة اربكان، لكنها في عهده تغلغلت اكثر في الاوساط الحكومية والتربوية وحتى في القوات المسلحة ذاتها، ويلاحظ المراقبون الغربيون ان تركيا لم تعد على الدرجة ذاتها من العلمانية كما كانت قبل سنوات عدة وأن التيارات الاسلامية التركية باتت اجرأ في دفع وترويج تصوراتها الدينية للمجتمع التركي في المجالات كافة بما في ذلك مجالات الاعمال والتجارة والمال والاقتصاد.

وهذا ما حمل الجيش التركي اخيراً على التصدي علناً للتوجهات الاسلامية بحيث أن رئيس الاستخبارات العسكرية في الجيش التركي الجنرال فوزي توركير عقد اجتماعات مع الجسم القضائي والجسم الصحافي ليعرض وجهة نظر الجيش وتصميمه على التصدي للإسلاميين، ومن ذلك تسريح عدد كبير من الضباط والجنود الذين ابدوا ميولاً اسلامية.




اما في الولايات المتحدة، فإن الدوائر الاميركية تقف مواقف حائرة ومتناقضة بالنسبة الى الوضع التركي. فهناك دوائر تطالب بالتشدد ازاء تركيا. وهناك دوائر أخرى تطالب بزيادة التعاون مع انقرة لإبعادها عن «الخيار الاسلامي». وقد اقترح ريتشارد بيرت، الذي كان مساعداً لوزير الخارجية الاميركية على عهد ريغان للشؤون الاوروبية وسفيراً لبلاده في المانيا الغربية، كما عمل بصفة كبير المفاوضين حول الاسلحة الاستراتيجية في ادارة جورج بوش، ثلاثة اقتراحات للتقارب مع تركيا لاحتواء توجهاتها الاسلامية. وهذه الاقتراحات هي:

١ - على ادارة الرئيس كلينتون والكونغرس ان يمدا يد العون الى تركيا سياسياً واقتصادياً مع التأييد المكشوف للقوى السياسية الموالية للغرب بما في ذلك الاحزاب السياسية والشخصيات الاعلامية والقوات المسلحة. وأن على وزارة المالية ووزارة التجارة في واشنطن ان يعطيا تركيا اولوية في برامجهما الدولية، مشيراً الى انه قد يكون من المفيد بان يقوم الرئيس كلينتون بزيارة الى تركيا، كمبادرة رمزية، وزيادة الضغط على الدول الاوروبية لحملها على تقريب تركيا الى «الاتحاد الاوروبي».

٢ - على الولايات المتحدة ان تستأنف تقديم الشحنات العسكرية الى تركيا نظراً الى الاخطار المحيطة في جوارها، مما يسعف في ترميم العلاقات العسكرية التركية الاميركية التي دب فيها الوهن، ويعزز في الوقت ذاته القاعدة الدفاعية الصناعية في تركيا.

٣ - بذل الجهود لفك ارتباط العلاقات مع تركيا عن النزاع التركي - اليوناني حول قبرص وبحر «ايجيه».

وخلص بيرت الى القول، انه على الرغم من ظهور بوادر تشير الى اهتمام الادارة الاميركية بالموضوع التركي، ومنها تعيين ريتشارد هولبروك، مبعوثاً خاصاً لحل المشكلة القبرصية، بعد نجاحه الملحوظ في مسألة البوسنة، فإن الموضوع التركي مازال بعيداً عن الاهتمامات الاميركية الرئيسية في منطقة المتوسط. قائلاً، ان خسارة تركيا لا تشكل ازمة سياسية كبرى لادارة كلينتون فحسب بل ستكون بمثابة كارثة بالنسبة الى الامن القومي الاميركي.

■ **تقارير**

## خطة الأمم المتحدة لمكافحة الفقر العالمي في القرن المقبل

# العرب أحسن حالاً من غيرهم بإستثناء... مستوى الأمية!

❐ في التقرير الصادر عن الامم المتحدة لسنة ١٩٩٧ حول تنمية الموارد البشرية في العالم، اكدت المنظمة الدولية انه من الممكن الغاء حالة الفقر المدقع، خلال الربع الاول من القرن المقبل. وقدّر التقرير عدد الناس الذين لا يجدون ما يأكلون كفايتهم في العالم بحوالى ٨٠٠ مليون نسمة، وأن هناك مليار و٣٠٠ مليون نسمة يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. وقد استخدم فريق الاقتصاديين الذي أعد التقرير برئاسة ريتشارد جولي، قياس الدخل هذا، اي دولار واحد في اليوم، لخط لمستوى الفقر من أجل المقارنات بين مناطق العالم.

وفي هذا الصدد يلاحظ التقرير ما يلي، قياساً على ذلك:

اولاً، هبوط مستوى الفقر في الدول النامية من ٣٤٪ من السكان في سنة ١٩٨٧ الى ٣٢٪ في سنة ١٩٩٣.

ثانياً، يشكل الفقراء في جنوب شرق آسيا على هذا القياس ٥١٥ مليون نسمة اي ما يعادل ٣٩٪ من فقراء العالم.

ثالثاً، يشكل الفقراء في افريقيا ٢١٩ مليون نسمة اي ما نسبته ١٧٪ من المجموع.

رابعاً، يبلغ عدد الفقراء في اميركا اللاتينية ١١٠ ملايين نسمة اي ما نسبته ٩٪ من المجموع العالمي.

لكن التقرير يعتمد لاول مرة قياساً تحليلياً اكثر تعقيداً يقوم على إدخال مفهوم «الفقر البشري»، وليس فقط تدني المداخيل. وهذا المؤشر الجديد، أي مؤشر الفقر البشري، يعتمد قياس العمر المتوقع للسكان، اي نسبة الناس المتوقع ان يموتوا قبل سن الأربعين، وكذلك مستويات التعليم، أي نسبة البالغين من السكان الأميين الذين لا يقرأون ولا يكتبون، وأيضاً التقديمات المادية الاجمالية، أي نسبة الناس المتاح لهم الخدمات الصحية والمياه النظيفة، ونسبة الاطفال دون الخامسة الذين يقل وزنهم عن المعدل العام.

وقياساً على هذا المؤشر، يقدر التقرير، أن ربع سكان العالم النامي يعيشون في حالة الفقر.

اما على الصعيد العالمي، فإن هذا المؤشر يضع كندا في المرتبة الاولى بين الدول الغنية، تليها فرنسا ثم النرويج، ثم الولايات المتحدة، اما اليابان فتحل في المرتبة السابعة وبريطانيا في المرتبة ١٥ والمانيا في المرتبة ١٩ وتأتي ايطاليا في المرتبة ٢١ متقدمة قليلاً على هونغ كونغ وقبرص وباربادوس.

ويركز التقرير على انه لتحسين اوضاع الدول النامية، لا بد لهذه الدول ان تعتمد على نفسها، ابتداء بالخطوات الآتية:

- انهاء النزاعات بينها.
- مكافحة الفساد والجريمة المنظمة.
- الاستثمار في الموارد البشرية.
- انتهاج سياسات اقتصادية عامة سليمة.
- ترسيخ حكم القانون وتطبيق العقود التي في شكلها الحاضر تنفر الاستثمار الاجنبي.

ويقترح التقرير، لكسر حدة التدهور وإنهاء الفقر في المداخيل خطة من ست نقاط هي:

١ - تعزيز الحقوق السياسية للفقراء، وتأمين المياه النظيفة، وتعزيز التعليم والعناية الصحية وشبكات الرعاية الاجتماعية للجميع.

٢ - تعزيز المساواة بين الذكور والإناث لضمان حقوق متساوية للجميع، واتاحة التعليم المتساوي والرعاية الصحية والحصول على الأراضي والتسليف للنساء.

٣ - انتهاج سياسات لرفع مستويات النمو، بحيث يكون النمو موجهاً الى الفقراء بما يخفف من عدم المساواة ويساعد سكان المناطق الريفية.

٤ - ادارة التوجه العالمي لمساعدة البلدان الاكثر فقراً بمنحها شروطاً تجارية أعدل ومساعدات متساهلة واعفاءات من الديون وتشجيع التعليم الابتدائي والمهارات العملية.

٥ - إتاحة المجال لصوت ديموقراطي للدفاع عن الفقراء في الدول النامية، يتيح لهم تقدم مصالحهم بصورة سليمة.

٦ - تقديم دعم خاص من المجتمع الدولي لمنع النزاعات بين الدول الفقيرة وحفظ السلام فيها، وإعفائها من الديون لتطوير الموارد البشرية وإلغاء الفقر، وتوجيه المزيد من المساعدات بإدارة افضل لمساعدة الفقراء.

وقدّر تقرير الامم المتحدة كلفة تنفيذ هذا المخطط في البلدان النامية على أساس ان يكون متاحاً لجميع الناس بمبلغ ٤٠ مليار دولار في السنوات العشر الاولى، ومثلها في السنوات العشرين التالية، اي ما مجموعه ٨٠ مليار دولار.

وخلص التقرير الى القول، ان العقبة الحقيقية امام إلغاء الفقر، هي الإلتزام السياسي، لا الموارد المالية.

والجديد في هذه الخطة الدولية المقترحة أنها مباشرة باتجاه الفقراء تحديداً، بدل إنتظار المنافع المتأتية لهذه البلدان عموماً على أمل ان يرشح النمو العام باتجاه الفقراء.

أما الدول العربية في هذا التقرير فإنها تأتي بالمقارنة على النحو الآتي:

١ - من حيث نسبة السكان الذين من غير المنتظر ان يعيشوا الى اكثر من سن الاربعين، يقدر التقرير عدد العرب بين هؤلاء بنحو ٢٦ مليون نسمة، نظير ١٢٤ مليوناً في المناطق الافريقية جنوب الصحراء، و٥٢ مليوناً في جنوب شرق آسيا والباسيفيكي، و١٨٤ مليوناً في جنوب آسيا، و٣٦ مليوناً في اميركا اللاتينية والكاريبي، و٨١ مليوناً في شرق آسيا.

٢ - من حيث نسبة الامية، يبلغ الاميون في العالم العربي ٥٩ مليون نسمة، وفي افريقيا جنوب الصحراء ١٢٢ مليوناً، وفي جنوب شرق آسيا والباسيفيكي ٣٨ مليوناً، وجنوب آسيا ٤٠٧ ملايين، واميركا اللاتينية والكاريبي ٤٢ مليوناً، وشرق آسيا ١٦٧ مليوناً.

٣ - الاطفال دون الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية، الدول العربية ٥ ملايين، وفي افريقيا جنوب الصحراء ٢٨ مليوناً، وفي جنوب شرق آسيا والباسيفيكي ٢٠ مليوناً، وفي جنوب آسيا ٨٢ مليوناً، وفي اميركا اللاتينية والكاريبي ٥ ملايين، وفي شرق آسيا ١٧ مليوناً.

## المأزق العراقي في التحالف التركي - الاسرائيلي

# النقلة السورية على رقعة الشطرنج الكردية!

□ استأثرت مسألة التدخل التركي الاخير في شمال العراق باهتمام اقليمي ودولي خاص مع أن هذه المسألة ليست جديدة، لكن عناصر طارئة دخلت عليها فزادتها تعقيداً. ولعل أهم هذه العناصر الطارئة الانقسام الداخلي في تركيا بما يشبه الحرب الأهلية بين الجيش والقوى العلمانية من جهة، وبين الاسلاميين من جهة ثانية.

وقد يكون من الصعب تحديد الدافع الحقيقي الى التدخل العسكري التركي الأخير في شمال العراق: أهو بالفعل ناتج عن عمليات وتهديدات «حزب العمال الكردستاني» المطالب باستقلال الاكراد في الاناضول ام هو مفتعل من قبل المؤسسة العسكرية لضرب وتحجيم القوى الاسلامية في ما يشبه الانقلاب المبطن نظراً الى تعذر انقلاب سافر كما جرى في الماضي؟

فالوضع الجيوبوليتيكي الناشىء من العمليات التركية في العراق متداخل في الوقت ذاته مع شؤون ومشكلات اقليمية مختلفة ليس أقلها الصراع على اقتسام مياه الفرات بين تركيا وسوريا والعراق. غير أن المسألة الكردية بحد ذاتها تشكل تعقيداً خاصاً في جميع الدول المجاورة من حيث ان كل دولة من تلك الدول تدعم فريقاً كردياً في البلد الآخر وتعارض وتقمع الحركات الكردية في بلادها. والواقع ان هذه الإزدواجية تجاه الاكراد في المنطقة، مماثلة وموازية للازدواجية الدولية في المسألة ذاتها. فالدول الغربية وعلى راسها الولايات المتحدة الاميركية تدعم الاكراد ضد العراق وفي الوقت ذاته تدعم الجيش التركي ضد هؤلاء الاكراد انفسهم في تركيا، بالنظر الى أنها تعتبر تركيا حليفاً ثابتاً من خلال عضويتها في حلف شمال الاطلسي.

### الدولة الكردية

إن جميع الحركات الكردية المعاصرة تطالب باقامة دولة كردية مستقلة تتألف من مناطق متجاورة في كل من العراق وايران وتركيا. وقد توسلت هذه الحركات على الدوام دعم الدول الكبرى لتحقيق هذه الغاية من دون طائل، لأن القوى الدولية تنظر الى الحركات الكردية على أنها في حساباتها الخاصة مجرد أداة تستخدمها لأغراضها حسب الاوضاع السائدة في المنطقة، أو متى اقتضت مصالحها زعزعة الاستقرار في بلد معين كوسيلة للضغط على حكومته.

وأقرب ما حققه الاكراد الى ما يشبه الدولة، كان بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة على يد الملا مصطفى البرزاني الذي اقام جمهورية «مهاباد» الكردية في ايران، لكنها لم تعمّر طويلا، ففر البرزاني الى الاتحاد السوفياتي. ثم اعاد الكرة وفشل في العراق، ففر هذه المرة الى الولايات المتحدة.

وفرار البرزاني مرة الى الاتحاد السوفياتي ومرة الى الولايات المتحدة ينبىء اكثر من غيره بكون الدول الكبرى تستخدم الاكراد لأغراضها ولا تدعمهم لأغراضهم. فالمسعى الكردي في هذا الاطار هو أفشل مسعى من نوعه في العالم حتى الآن.

وبمراجعة كتب التاريخ الكلاسيكية المعتمدة في معاهد الغرب حول الاكراد في التاريخ منذ زمن الامبراطورية الفارسية القديمة الى زمن الامبراطورية الرومانية الى وقتنا الحاضر، تجمع على ان الاكراد وان كانوا يشكلون «أمة» لها خصوصية ثقافية معينة، فإنه لم تقم لهم دولة في أي يوم مضى. ومن ذلك يستنتج المؤرخون القدامى والمحدثون ان هذه الدولة الكردية لن تقوم أبداً. فالدول الكبرى المعاصرة تسير في هذه المسألة على خطى الدول الكبرى القديمة، ولا جديد تحت الشمس.

### العنصر الاسرائيلي

ومع ان بعض الاكراد يتوهم ان اليهود قد نجحوا في اقامة دولة اسرائيل بعد اكثر من ألفي سنة، فإن ذلك لا بد ان ينطبق على الاكراد! لكن المفكرين الغربيين القدامى والجدد اكدوا ان الاكراد لن تقوم لهم دولة لأنه لم يسبق أن كانت لهم مثل هذه الدولة في أي يوم مضى خلافاً لليهود الذين كانت لديهم مثل هذه الدولة قبل سقوطها في الزمان الغابر.

وهذا التماثل الوهمي في العقل الكردي دفع الحركات الكردية، وخصوصاً حركة مصطفى البرزاني، الى التعاون المكشوف مع دولة اسرائيل الحديثة، على أمل ان يسعف ذلك في تسهيل قيام الدولة الكردية. غير ان اسرائيل نحت منحى حلفائها في الغرب باستخدام الاكراد ورقة في سياساتها الاقليمية.

والآن تثار في العالم العربي ضجة حول التعاون والتحالف العسكري بين اسرائيل وتركيا، مما يؤكد انه ليست لدى اسرائيل غضاضة في العمل ضد الاكراد متى كان ذلك مناسباً لها، تماماً كما عملت الى جانبهم للسبب ذاته.

ومع ان التعاون التركي - الإسرائيلي ليس جديداً، فإن السؤال الذي يسأل الآن هو: لماذا التخوف الظاهر حالياً منه بعد العملية التركية الاخيرة في شمال العراق؟ وأول مؤشر للإجابة عن هذا السؤال هو رد الفعل القوى من قبل سوريا وايران ضد التدخل التركي الاخير وربما لأسباب مختلفة.

اما القاسم المشترك فهو أن العملية التركية الاخيرة في ظل التحالف بين المؤسسة العسكرية التركية واسرائيل، من شأنها ان تغير موازين القوى في المنطقة مما يضعف الموقف السوري في الصراع العربي - الاسرائيلي.

وهذا في الاصل غاية اسرائيل من تحالفها السافر مع الاتراك.

### الحزام الامني

وعلى الرغم من ان بعض المسؤولين الاتراك ينفي نية اقامة حزام امني في شمال العراق على الحدود التركية، فإنه مما لا شك فيه، ان الاسرائيليين ربما كانوا قد أشاروا على الاتراك باعتماد تجربتهم في جنوب لبنان، او ان الاتراك انفسهم، من خلال مناقشة وتحليل نتائج الحزام الامني اللبناني مع الاسرائيليين، توصلوا الى نتيجة مماثلة. ومما ينبغي تأكيده في هذا الصدد أنه لولا حرب الخليج الثانية وعزل المنطقة الشمالية من العراق ووضعها تحت الحماية الدولية، لما كان مثل هذا الحزام الامني ممكناً. بل لما كان ممكناً ان يقوم الجيش التركي بالمطاردة الساخنة ضد الاكراد في شمال العراق مع وجود السيادة العراقية عليه، إلا بموافقة او تواطؤ السلطة المركزية في بغداد.

وفي حين أن بغداد فضلت في الآونة الاخيرة التعاون مع «الحزب الديموقراطي الكردستاني» بقيادة مسعود البرزاني، نجل الزعيم الراحل الملا مصطفى، وساعدته في السنة الماضية بتدخل مباشر للجيش العراقي، على فرض سيطرته في المنطقة الكردية، فإن ذلك قد أدى، شأن التدخل التركي الراهن، الى خلخلة موازين القوى، مما أطلق ردود فعل سريعة في ايران وفي الولايات المتحدة. فلم يلبث الايرانيون ان دعموا قوات جلال الطالباني فاسترد جزءاً من المنطقة الكردية، بما فيها مدينة «أربيل». وبقيت المنطقة الكردية بعد ذلك مقسومة لأن سيطرة البرزاني الشاملة لم تعمّر طويلاً.

ومن المفارقات في هذا الصدد، أن الولايات المتحدة الاميركية في مرحلة تدخل الجيش العراقي الى جانب مسعود البرزاني وجدت نفسها على توافق مع الدور الايراني الذي تناصبه العداء! وهذا يشكل أوضح مثال على التوافق غير المباشر للاضداد كجزء من المفارقات في منطقة الشرق الأوسط.

ذلك ان تدخل الجيش العراقي الى جانب البرزاني، قد أحبط خطة اميركية تولتها «وكالة الاستخبارات المركزية»، مما أثار حملة على الوكالة المذكورة في الصحافة الاميركية وداخل الكونغرس.

### المرجعية الكردية

ومن العراقيين من يقول، ان غاية صدام حسين من اقحام جيشه في التدخل لفرض سيطرة مسعود البرزاني في شمال العراق، كانت تهدف فيما تهدف الى فرض البرزاني كمرجعية كردية وحيدة تسهل عليه في المستقبل اعادة سيطرة الحكومة المركزية في بغداد على شمال البلاد.

وفي حساباته الاقليمية من هذه الناحية لم يكن صدام حسين بعيداً عن الواقع، لأن سيطرة البرزاني في الشمال كمرجعية وحيدة تحظى أيضاً بموافقة تركيا، على اعتبار ان التوافق العراقي - التركي في هذا الامر لا يترك خياراً للولايات المتحدة سوى دعمه وتأييده. إلا ان ذلك لم يتحقق لأنه لم يأخذ في الحسبان دور الاطراف الاخرى المعنية وعلى رأسها ايران وسوريا.

ومن المفارقات الاخرى الآن بعد فشل التوافق التركي - العراقي على البرزاني، أن العراق وسوريا وايران وجدوا أنفسهم بعد التدخل التركي الأخير في موقع واحد تخيّم عليه آثار المحاولة السابقة المناقضة التي كان فيها العراق والبرزاني والاتراك في صف معارض أو مضاد للصف السوري - الايراني - الطالباني.

وفي محصلة الأمر فإن تحول البرزاني بفعل التدخل التركي من دور المرجعية الوحيدة، كما لاح أثناء التدخل العراقي، الى حارس للحزام الامني التركي، بما يشبه دور الجنرال اللبناني انطوان لحد في الحزام الامني الاسرائيلي في جنوب لبنان، ينبىء بأن العراق في هذه التحولات والتقلبات هو الخاسر الاكبر لسببين:

● إنه من المتعذر، او من الصعب، على صدام حسين في الوقت الحاضر ان يسترد البرزاني الى جانبه. لأن البرزاني قد يكون دخل الى غير رجعة في تحالفه الطبيعي مع تركيا واسرائيل.

● وفي حال نجاح صدام حسين في استرداد البرزاني الى جانبه في ظرف من الظروف او لسبب من الاسباب، فإنه من غير الممكن ان ينجح في فرضه كمرجعية كردية وحيدة، او حتى بالتوافق مع الطالباني. لأن الطالباني ذاته ضعف موقعه كقوة موازنة للبرزاني بدخول طرف كردي ثالث وقوي الى واجهة الصراع الكردي والصراع الاقليمي الا وهو فريق حزب العمل الكردي بقيادة اوجلان الموالي لسوريا، بحيث بات التوازن متعدد الاطراف داخل الوضع الكردي:

محور للتوازن بين تركيا والعراق.

محور ثان، للتوازن بين تركيا وايران.

ومحور ثالث، للتوازن بين العراق وايران.

ومحور رابع، للتوازن بين سوريا وايران.

واخيراً محور للتوازن بين سوريا والعراق.

اما كيف ستتشكل المحاور الكبرى بين هذه القوى حسب تقلب ا لظروف فانه من غير المستبعد ان يتم ذلك في اطار تحالفات الاضداد. فما من شيء يحول من دون ذلك، خصوصاً، اذا اخذنا في الاعتبار المواقف والسياسات الخاصة بالدول الكبرى ومصالحها المتوافقة والمتضاربة معاً بالاضافة الى الدور الاسرائيلي.



### الدور السوري

ولعل الامر الملفت هو الدور السوري المباشر على رقعة الشطرنج الكردية في شمال العراق. ويبدو أن هذا الدور محسوب بدقة متناهية لأنه ابعد سوريا عن المواجهة المباشرة وقرّبها من التأثير المباشر في التوازنات.

وبالدخول السوري على رقعة الشطرنج هذه، تتكشف معه الملامح الآتية:

١ - ظهور قوات اوجلان في شمال العراق، أبعد الشبهة عن سوريا ولبنان لأن تركيا وحلفاءها كانوا دائماً يتهمون سوريا بإيواء قوات اوجلان وتدريبها في لبنان للانطلاق في عملياتها في الاراضي التركية. وهذا من شأنه أن يبعد أمكانية المواجهة العسكرية المباشرة بين تركيا وسوريا.

٢ - التقارب السوري مع العراق، وهو تقارب تكتيكي في الظروف العربية الراهنة، يعزّز الموقف السوري إزاء القوى الاقليمية ومنها تركيا واسرائيل ودول الخليج.

٣ - أكد الموقف السوري معارضته لأي محاولة لتقسيم العراق مما جعل هذا الموقف متوافقاً مع الرغبات العربية والايرانية وحتى التركية.

٤ - يشكل الدور السوري على رقعة الشطرنج الكردية حركة احترازية تحسباً لتغير الموقف الايراني، بشكل ينعكس عليها سلباً في لبنان، سواء بالنسبة الى اسرائيل او بالنسبة الى «حزب الله» والمقاومة اللبنانية. فهو احتراز ضاغط على الحليف الايراني لئلا ينفرد بخطوة تنعكس سلباً على الموقف السوري في الوضع الاقليمي.

٥ - يوسع هذا الموقف خيارات سوريا التحالفية مع دول المنطقة من جهة ومع الحركات الكردية الاخرى من جهة ثانية، على نحو يزيد من مرونة التحالفات والخيارات.

أما القائلون بإمكانية نشوء تقارب او تحالف أوثق بين دمشق وبغداد على نحو يقلب موازين القوى في المنطقة فإنهم يقيسون هذا التمني بمقياس الصراع العربي - الاسرائيلي وحده من دون غيره ولا سيما بعد بروز التحالف التركي - الاسرائيلي. لكن هذا النوع من التحالف لا تتوفر له الشروط اللازمة، ليس فقط بسبب القيود الدولية الراهنة على العراق، بل لأن المانع اصلاً هو الموقف العراقي باعتبار أن اي انتقال نوعي في درجة التوافق السوري - العراقي سوف يكون حكماً بالشروط السورية، وهو أمر رفضه صدام حسين في السابق ويرفضه حالياً. ففي سنة ١٩٧٨ عندما تم وضع ميثاق العمل القومي بين دمشق وبغداد، على يد الرئيسين حافظ الاسد واحمد حسن البكر، لمواجهة الصلح المصري - الاسرائيلي المنفرد، قام الرئيس العراقي الحالي صدام حسين، بالانقلاب على هذا الميثاق وعلى قيادة حزبه في بغداد.

وبالحري ان تكون اسباب صدام حسين في الوقت الحاضر أشد في اجتناب تحالف بقيادة سوريا هو فيه الطرف الاضعف.

أما في الإطار التكتيكي، فإنّ التقارب المستجد يبقى مفيداً للطرفين: للطرف السوري للأسباب المذكورة آنفاً. وللطرف العراقي للظهور بأنه فتح ثغرة في جدار العزلة العالمية الراهنة للنظام في بغداد، وتعزيز إمكانية العودة المبكرة للعراق الى الصف العربي الذي لم تتح له المسألة العراقية أن يلتئم بشكل جماعي منذ سنوات عديدة.

### تقسيم العراق

ومع أنّ جميع القوى الإقليمية ومنها سوريا وإيران وتركيا ودول الخليج، باستثناء إسرائيل، تتفق على ضرورة وحدة العراق وسلامة أراضيه من التجزئة والتقسيم، فإنّ احتمالات تقسيم العراق بعدحرب الخليج الثانية، أصبحت من المخاوف الحقيقية لأنّ الإجراءات التي أقدمَ عليها «الحلفاء» الغربيون بزعامة الولايات المتحدة الأميركية، جعلت العراق مقسّماً من الناحية العملية، ذلك أنّ وحدة العراق مرهونة بوجود حكم مركزي قوي في بغداد له غطاء دولي، وكلّما ضعف الحكم المركزي وارتفعت عنه الحماية الدولية، كما هو الحال الآن، كلّما أصبح التقسيم هو الدليل الأقرب الى الواقع.

ويستدل من المناقشات والمداولات والتحليلات الصادرة في الغرب أنّ عودة العراق الى وحدته السابقة مرهونة بايجاد «صدام بديل» توافق عليه دول الغرب كشرط لحمايتها له لقاء بسط سيطرته على كامل الأراضي العراقية.

وهذا «الصدام البديل» المطلوب من الغرب ليس متيسراً كما يبدو أو ليس هناك توافق عليه حتى الآن، ولا سيما بعدما نجح صدام حسين في تصفية كامل البدائل الممكنة بحجة أو أخرى. وكلّما نجح صدام الحالي في ترسيخ حكمه في بغداد وإضعاف إحتمالات إيجاد «البديل» المطلوب كلّما أصبح العراق مهيّئاً للتقسيم ولو بفعل المداخلات الإقليمية كما يجري الآن في الشمال، مما يزيد من إحتمالات أن تصبح البلاد كلّها ساحة مفتوحة للصراع، وبالتالي للخيارات التقسيمية الممضة.

والواضح أنّ نشوء حالة من هذا النوع، كما حدث في لبنان خلال مرحلة الإحتراب الداخلي، يضع سوريا في موقع فريد يشبه موقعها في لبنان، من حيث كونها القوة الوحيدة القادرة والمقبولة محلياً ودولياً على إعادة تشكيل الوضع العام.

## البحرين — تحت وطأة الظروف السياسية والمالية المعاكسة

# تراجع المركز المالي للمنامة بفعل الشحّ والاضطرابات

❐ خلال السنوات العشر الماضيات، تقلص نمو القطاع المصرفي في البحرين، أو تراجع عن التوقعات التي رافقت نشأته القوية في بداية الطفرة النفطية الخليجية. وهناك عاملان اساسيان وراء هذا التراجع هما:

١ ـ تراجع الاحوال المالية في الخليج عموماً، بسبب هبوط أسعار النفط ونتائج حرب الخليج.

٢ ـ تردي الاحوال الامنية والاضطراب الداخلي في البحرين خلال السنوات الاخيرة، وهي أحوال مازالت قائمة.

ولذلك نجد مؤسسة مودي الاميركية للتصنيف المصرفي تؤكد في تقريرها الصادر في الخريف الماضي، حول مستقبل الصناعة المصرفية في البحرين، انها باتت أقل من صناعة واعدة، مشيرة الى ان قطاع الافشور المصرفي سوف يضمر على الارجح، ان لم يكن بموجوداته الاجمالية فبعدد المصارف العاملة فيه، وان المصارف المحلية سوف تجهد نفسها للتقدم في ظروف صعبة معاكسة. ومن الدلائل على ذلك ان الموجودات الاجمالية لقطاع الافشور المصرفي في البحرين في نهاية سنة ١٩٩٦ لم تزد عما كانت عليه في نهاية سنة ١٩٨٣ قبل ١٣ سنة، حيث بلغت ٦٦,٩ مليار دولار.

ولهذه الاسباب راح القطاع المصرفي البحريني يسير في اتجاهات متغيرة، ومن أبرز هذه التغيرات ثلاثة:

١ ـ التحول الى العمل المصرفي الاسلامي لاغتنام التوسع الملحوظ في هذا القطاع في البلاد العربية والعالم الاسلامي.

٢ ـ تخفيف التركيز على منطقة الخليج والتوسع في مناطق اخرى مثل آسيا الوسطى وبنغلاديش واندونيسيا ومصر ولبنان وغيرها...

٣ ـ التحول باتجاه التمويل الاستثماري بدل العمل المصرفي التجاري للافادة من تطور وتوسع اسواق المال ومنها بورصة البحرين التي تأسست في سنة ١٩٨٩ لكنها ظلت بطيئة الى ان بدأت اخيراً تتجه للعب دور اقليمي مع تزايد الادراج المشترك في بورصات المنطقة مثل بورصات عمان والاردن ومصر وربما بورصات اخرى في المستقبل. وتسعى بورصة البحرين التي لا تزيد ترسمليتها الاجمالية في السوق عن ٥ مليارات دولار الى استدراج اسهم خارجية للتداول في ردهتها.

ومع ذلك، فان كثيرين يعتقدون ان مستقبل دور البحرين كمركز مالي، بات محفوفاً بالشكوك ومنهم من يظن انه قد يكون بات معدوماً ومستحيلاً. والدليل على ذلك ان عدد المصارف العاملة في البحرين قد تقلص، لكن في المقابل تزايدت الى حد ملحوظ العمليات الاستثمارية وادارة صناديق الاستثمار، فصناديق الاستثمار المشتركة التي تسوق عملياتها من البحرين زاد عددها من ٢٤٦ صندوقاً في نهاية سنة ١٩٩٥ الى ٢٨٥ صندوقاً في نهاية سنة ١٩٩٦. وفي تصور عبد الله سيف، محافظ مؤسسة النقد البحرينية، ان العمليات سوف تتركز على تطوير الاتجار بالديون الحكومية للمدى المتوسط والمدى الطويل، باقامة سوق ثانوية منتعشة للاتجار بهذه الادوات.

وتعليقاً على حال القطاع المصرفي البحريني قالت مجلة «ذي بانكر» في عددها لشهر حزيران/ يونيو الماضي، ان البحرين قد لا تكون، اوانها قد لا تصبح، مركزاً مالياً رئيسياً كما توقع بعضهم في الثمانينات، لكنها مازالت تستطيع ان تلعب دوراً قوياً ولو متواضعاً. وفي ضوء ذلك يمكن تفسير اهتمام «مؤسسة النقد البحرينية» بابراز امكانية تحول البحرين الى مركز عالمي للعمل المصرفي الاسلامي، نظراً الى انها تضم الآن ١٢ مؤسسة من هذا النوع تلعب دوراً محلوظاً في اسواق التمويل الاسلامي، التي يقدرها محافظ «مؤسسة النقد» بانها قد تصل ذات يوم الى ١٦٥ مليار دولار، مع دخول مصارف غربية وعربية مضمار العمل المصرفي الاسلامي..

**البنوك العشرة الاولى في البحرين**
**بملايين الدولارات في نهاية سنة ١٩٩٦**

| المصارف | رأس المال | الموجودات الاجمالية | رأس المال/ الموجودات٪ | الربح/ رأس المال٪ |
|---|---|---|---|---|
| المؤسسة العربية المصرفية | ١٨٣٨ | ٢٢,٩٨٨ | ٨ | ٩,٦ |
| بنك الخليج العالمي | ٦٥٣ | ٨,٩٨٣ | ٧,٣ | ١٤,٥ |
| انفستكورب | ٥١٦ | ١٧٢٤ | ٢٩,٩ | ١٦,٩ |
| بنك البحرين الوطني | ٢٣٩ | ٢,٢٨٠ | ١٠,٥ | ١٥,١ |
| بنك الخليج المتحد | ٢٢٢ | ٣٥٠ | ٦٣,٥ | ٧,١ |
| بنك البحرين والكويت | ٢٠٤ | ٢٠١٨ | ١٠,١ | ١٢,٩ |
| بنك البحرين العالمي | ٢٠٠ | ٦٤١ | ٣١,٢ | ١١,١ |
| بنك فيصل الاسلامي | ١٤١ | ٣٥٦ | ٣٩,٧ | ١٩,٤ |
| «طيب» بانك | ١٠٨ | ٣٣٤ | ٣٢,٤ | ٩,٦ |
| بنك البحرين للشرق الاوسط | ١٠٧ | ٦٤٦ | ١٦,٥ | ١٠,٢ |

## تقارير — في تقرير «أونكتاد» عن الاستثمارات العالمية في الشرق الأوسط

# الدول النفطية تفقد جاذبيتها بسبب السعودية... وإسرائيل تزيد حصتها

❐ قرأنا في تقرير اعده «مؤتمر التجارة والتنمية» التابع للامم المتحدة (اونكتاد) ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة في منطقة الشرق الاوسط انخفضت من نحو ١٠٪ من الاجمالي العالمي في اوائل الثمانينات الى اقل من ١٪.

وجاء في التقرير ان المملكة العربية السعودية المتلقي الاكبر للاستثمارات الاجنبية المباشرة في المنطقة، هي المسؤولة الى حد كبير عن هذا الهبوط، لان الاستثمارات الاجنبية في صناعتها النفطية انخفضت بشدة.

واشار تقرير «اونكتاد» الى ان هذا الهبوط يعكس تراجعاً لاهتمام المستثمرين الاجانب في قطاع النفط والصناعات المتصلة به وتحول بؤرة اهتمامهم الى انشطة اخرى خصوصاً في قطاعي التصنيع والخدمات.

وقال التقرير انه في بداية الثمانينات فان الاقتصاديات الثمانية الرئيسية المنتجة والمصدرة للنفط بين دول المنطقة الخمس عشرة التي تطلق عليها «اونكتاد» غرب آسيا استأثرت باكثر من ٩٦٪ من اجمالي التدفقات.

وبحلول اواخر الثمانينات انخفض هذا الى حوالي ٦٧٪ وبحلول اواسط التسعينات توزعت تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى المنطقة بالتساوي تقريباً بين منتجي النفط الكبار والدول السبع غير النفطية في المنطقة.

وقد قرأنا في التقرير أيضاً ان تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الدول غير النفطية، وتشمل اسرائيل وقبرص والاردن ولبنان والمناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية وسوريا واليمن تنمو الآن بمعدل اسرع من تلك الاستثمارات التي تذهب الى الدول النفطية.

ففي الفترة بين ١٩٨٦ و١٩٩٠ كان منتجو ومصدرو النفط الثمانية وهم: السعودية، والعراق، وايران، والكويت، ودولة الامارات العربية المتحدة، وقطر، وسلطنة عمان، والبحرين، يحصلون معاً على متوسط اجمالي سنوي قدره ٦٧٣ مليون دولار.

وبلغ المتوسط السنوي لتدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الدول غير النفطية في الفترة ذاتها ٣٢٧ مليون دولار.

لكن في الفترة بين ١٩٩١ و١٩٩٥ وعلى الرغم من ان منتجي النفط كانوا يحصلون على متوسط قدره ١,٠٤ مليار دولار بزيادة نحو ٥٤٪ الا ان المتوسط الذي كانت تحصل الدول غير النفطية قفز الى ٦٠٤ ملايين دولار بزيادة قدرها ٨٥٪.

وذكر التقرير انه اثناء فترة الازدهار النفطي في النصف الاول من الثمانينات بلغ المتوسط السنوي لتدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى السعودية نحو خمسة مليارات دولار ذهبت كلها تقريباً الى الصناعة البترولية. ففي الفترة بين ١٩٩٠ و١٩٩٥ انخفض الرقم الى نحو ٧٣٧ مليون دولار.

وعلى الرغم من ان الاستثمارات في القطاع البترولي في منتصف التسعينات استمرت تشكل النصيب الساحق من جميع الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول المنتجة والمصدرة للنفط في الشرق الاوسط، الا انها كانت لاتزال تنخفض.

ومضى تقرير «اونكتاد» يشرح، ان اكثر من ٩٥٪ من جميع الاستثمارات الاجنبية التي تلقتها سلطنة عمان في بداية العقد الحالي ذهبت الى صناعتها البترولية، الا ان الرقم انخفض الآن الى ٨٤٪.

أما اسرائيل، التي تلقت في النصف الاول من الثمانينات متوسطاً سنوياً بلغ ٧٦ مليون دولار، فقد اصبحت تجتذب نحو ٤٢٠ مليون دولار من الاستثمارات الاجنبية المباشرة سنوياً في الفترة بين ١٩٩١ و١٩٩٥ لتصبح ثاني اكبر المتلقين في المنطقة.

واتجهت نصف تلك الاستثمارات تقريباً الى صناعاتها للآلات والسلع الالكترونية.

وجاءت سلطنة عمان في المرتبة الثالثة بمتوسط سنوي بلغ ١٢٣ مليون دولار في الفترة بين ١٩٩١ و١٩٩٥ انخفاضاً من ١٣٦ مليون دولار في الفترة بين ١٩٨٠ و١٩٨٥.

لكن دولة الامارات العربية المتحدة، التي تلقت استثمارات مباشرة بلغت ٢٨ مليون دولار فقط في السنة في الفترة بين ١٩٨٠ و١٩٨٥ تلقت متوسطاً سنوياً قدره ١١٢ مليون دولار في النصف الاول من التسعينات.

وذكر التقرير ان قبرص تقدمت من متوسط سنوي بلغ نحو ٧٠ مليون دولار فقط طوال عقد الثمانينات الى متوسط قدره ٩٤ مليون دولار في النصف الاول من التسعينات.

**الإستثمارات العالمية في الشرق الأوسط**
**(الارقام بمليارات الدولارات)**

الدولة النامية ٪: ٤ — ٣,٥ — ٣,٠ — ٢,٥ — ٢,٠ — ١,٥ — ١,٠ — ٠,٥
الدول غير النفطية: ٠,١٦ — ٠,١٤ — ٠,١٢ — ٠,١٠ — ٠,٨ — ٠,٦ — ٠,٤ — ٠,٢
الدول النفطية: ٠,١٦ — ٠,١٤ — ٠,١٢ — ٠,١٠ — ٠,٨ — ٠,٦ — ٠,٤ — ٠,٢
الشرق الاوسط: ٠,١٦ — ٠,١٤ — ٠,١٢ — ٠,١٠ — ٠,٨ — ٠,٦ — ٠,٤ — ٠,٢
١٩٩١-١٩٩٥ ١٩٨٦-١٩٩٠

### في خطوة مستقبلية رائدة في العمل المصرفي العربي الخارجي

# نظمي أوجي استبق الوحدة النقدية الأوروبية... من الباب الألماني!

عندما كان الحبيب بورقيبة رئيساً لجمهورية تونس، قال لنا زميل تونسي ان الرئيس بورقيبة لم يكن يعرف ما هي «الفلوس»، حتى انه فوجىء مرة بوجود صورته على ورقة الدينار التونسي!

وتذكرنا هذه الواقعة عندما نشرت بعض الصحف شائعات عن بنك «كونتيننتال» في لوكسمبورغ الذي كانت تملكه مناصفة مع بنك «باريبا» الفرنسي مجموعة «جنرال مديترانيان» برئاسة رجل الأعمال العراقي المعروف نظمي أوجي عبر ذراعها المصرفي «سيباف» (يسيطر عليها أوجي بكاملها مع حصة ٢٧٪ لبنك «باريبا»)، من ان البنك المذكور كان «يغسل» ويستودع أموالاً لعدد من الزعماء العرب والأفارقة بينهم الحبيب بورقيبة!

وكان يكفي ذكر اسم الحبيب بورقيبة بين أسماء الزعماء المزعومين، للتأكد من ان الخبر برمته عار عن الصحة تماماً. حتى انه ما كان هناك لزوم لكي يصدر مكتب الاعلام التونسي التابع للسفارة التونسية في لندن تكذيباً للخبر المزعوم عندما نشرته صحيفة عربية تصدر في العاصمة البريطانية. فمجرد ذكر الحبيب بورقيبة كاف لكي يكذب الخبر نفسه بنفسه!

لكن هذه الاخبار وغيرها، لها مصادر ولها اهداف، ولا سيما بعدما نجح نظمي أوجي في شراء بنك الماني صغير في مدينة «كيل» الشمالية، باتت «سيباف» تملكه بكامله. ومن التحقيقات التي أجرتها «الميزان» حول الموضوع تبين ان هناك مصدرين لبث تلك الشائعات، احدهما مصدر بلجيكي عبر عن نفسه في مجلة «سوسيتيه» البلجيكية، وآخر فرنسي يتصل بجهة رسمية في «بنك فرنسا المركزي» بلغ به الأمر ان قدم وشاية الى السلطات المالية والمصرفية الألمانية حول دور مزعوم لصاحب البنك نظمي أوجي في «بنك الاعتماد والتجارة الدولي» المنهار لصاحبه الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة.

## ميتران وبيار موسى

ولمعرفة النوازع البلجيكية في المسألة، لا بد من العودة الى لوكسمبورغ عندما اقدم نظمي أوجي على الشراكة بالمناصفة مع بنك «باريبا» عام ١٩٨٢ في شراء بنك «كونتيننتال». ثم ما لبث أوجي ان باع حصة مجموعته في البنك المذكور بكاملها الى «باريبا» عام ١٩٩٤، قبل ان يبيعه البنك الفرنسي اخيراً الى «كريدي بنك» البلجيكي، مما أثار تساؤلات في بروكسل حول غاية البنك البلجيكي من شراء بنك في لوكسمبورغ.

وبرجوع «الميزان» الى الملفات المصرفية الاوروبية في مرحلة الثمانينات، خصوصاً بعد وصول الرئيس الاشتراكي الراحل فرانسوا ميتران الى رئاسة الجمهورية في فرنسا، تبين ان «المطاردة الساخنة» التي قامت بها حكومة ميتران في حينه ضد بنك «باريبا» الذي كان يرأسه المصري - اللبناني الأصل بيار موسى، استهدفت عمليات خرق القيود على التحويل، وبالتالي عمليات التهرب من دفع الضرائب. والواقع ان الذعر الذي اشاعه وصول الاشتراكيين الى الحكم في فرنسا آنذاك قد أدى بطبيعة الحال الى قيام بعض المتمولين بتهريب أموالهم، مما أشاع مخاوف غير مبررة او وهمية لدى ميتران وحكومته الاشتراكية من انعكاس ذلك على الوضع الاقتصادي الفرنسي في بداية عهده على نحو يضعفه سياسياً.

ومن مراجعة «الميزان» لتلك المرحلة، يمكن استخلاص ثلاثة عناصر بارزة:

● إن المحاكمات العدلية التي جرت في باريس وتناولت بيار موسى وإدارة بنك «باريبا» لم تسفر عن اي دليل قاطع يثبت ادعاءات الحكومة الفرنسية، وان الملف برمته كان بخلفية سياسية لا تستحق الضجة التي أثارتها.

● إن أجهزة الحكومة الفرنسية في ذلك الوقت قامت بصورة غير مشروعة بخرق قانون السرية المصرفية السويسري لتحصل على حسابات الفرنسيين في البنوك السويسرية، وتردد ان القائمة شملت اكثر من خمسة آلاف اسم. ويستدل من تلك الملفات ان ذلك الاقتحام الفرنسي غير القانوني للسرية المصرفية في سويسرا، شجع وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية على ان تحذو حذو الفرنسيين، مما أثار مطالبات بالغاء قانون السرية المصرفية. وكان دافع الأميركيين مختلفاً عن دوافع الفرنسيين. ففي حين كان الدافع الفرنسي هو «التهريب» و«التهرب»، كان دافع الاميركيين تعقب عمليات غسل اموال المخدرات، مع أن دور الاستخبارات المركزية في مسألة أموال المخدرات ما زال محفوفاً بالشكوك الى اليوم.

● في خضم تلك الكركبة كلها، كانت سويسرا هي مسرح الخروقات والاقاويل، ولم يأت أي ذكر للجهاز المصرفي في لوكسمبورغ حيث اختار نظمي أوجي ان يقيم عملياته.

## النوازع البلجيكية

وقد تتبين أشياء جديدة من خلال الدعوى القضائية التي اقامها نظمي أوجي ضد المجلة البلجيكية المشار اليها لنشرها ادعاء بأن بنك «كونتيننتال» الذي كان يملكه مع «باريبا» في لوكسمبورغ، قام باستيداع أموال للرئيس العراقي صدام حسين، والعقيد معمر القذافي، والرئيس التونسي السابق الحبيب بورقيبة وغيره من زعماء الدول الافريقية.

وفي هذا الصدد، تجدر الاشارة الى تضخيم مقدار الأموال التي قيل ان الرئيس الزائيري السابق موبوتو قد هربها بالمليارات الى سويسرا، فأسفرت التحريات السويسرية عن العثور على أموال لموبوتو لا تتجاوز ثلاثة ملايين دولار. حتى ان الصحف الاميركية ذاتها ومنها «هيرالد تريبيون» و«وول ستريت جورنال» نشرت الخبر بعناوين ساخرة مفادها «مليارات موبوتو تنقلب الى ملايين»!

ويبدو ان رجل الاعمال العراقي نظمي أوجي قد تأكد من ان المجلة البلجيكية التي يقاضيها مليئة مالياً، فطالبها في دعواه بتعويض مقداره ١٥ مليون دولار، اي خمسة أضعاف ودائع موبوتو المكتشفة في البنوك السويسرية!

وهناك شكوك في بروكسل بأن العديد من رجال الاعمال والمسؤولين البلجيكيين يتهربون من دفع الضرائب بايداع الاموال في الدول المصرفية المجاورة ومنها لوكسمبورغ. وتتناول هذه الشكوك بوجه خاص نائب رئيس الوزراء البلجيكي في مرحلة سابقة لشراء مجموعة اوجي حصة النصف في بنك «كونتيننتال» لوكسمبورغ.

فإذا كان البنك المذكور ضالعاً في مثل هذه العمليات قبل مرحلة اوجي او اثناءها، فإن كشف المسألة بات أيسر على البلجيكيين، نظراً لأن البنك قد أصبح الآن ملكاً كاملاً لبنك «كريدي» البلجيكي، ويمكن الرجوع الى ملفاته ودفاتره وحساباته من قبل الجهة البلجيكية التي اشترته، او بالتعاون الضمني مع السلطات البلجيكية.

ومن المستغرب ان يأتي التشهير بالأوجي من بلجيكا حيث له استثمار يعمل فيه ١٢٠ بلجيكياً، هو كناية عن مسلخ لانتاج اللحوم، وهو من الاستثمارات القليلة الخاسرة في مجموعته، ومع ذلك يغطي خسارته من بقية المجموعة حتى لا يسرح العمال والموظفين مراعاة للاوضاع الاجتماعية في بلجيكا حيث ترتفع البطالة.

## في اللوكسمبورغ

ومن حسن حظ نظمي أوجي انه اختار لوكسمبورغ مركزاً لعملياته، لأنها تكاد تكون البلد الاوروبي الوحيد الطارد للشبهات. وفي هذا السياق يمكن ذكر الملامح التالية:

اولاً، ان المرحلة التي دخل فيها أوجي الى لوكسمبورغ هي مرحلة جاك سانتير، رئيس الوزراء السابق، الذي يترأس حالياً مفوضية الاتحاد الاوروبي في بروكسل، وسانتير معروف في سيرته بالنزاهة والانضباط ورفعة المستوى، مما جعله افضل المرشحين حظاً لتولي رئاسة الاتحاد الاوروبي خلفاً للفرنسي جاك ديلور. وما كان رجل مثل سانتير ليسمح بأن تنال من سمعة بلاده اي نائلة، او تشوب نظامها وقوانينها أي شائبة، او ان يستضيف فيها من لا يراعي مستوياتها.

ثانياً، ان القوانين المصرفية المعمول بها في لوكسمبورغ تتضمن ضوابط صارمة لأصول العمل المصرفي، سواء بالنسبة الى العاملين في الجهاز المصرفي، او الى اصحاب الحسابات انفسهم، خصوصاً ما يتعلق باجراءات الكشف عن الحسابات حتى لأصحابها.

ثالثاً، ومصداقاً لما تقدم، كانت لوكسمبورغ أول من فاتح أصحاب «بنك الاعتماد والتجارة الدولي» وادارته حول الهوية الشاذة للبنك من حيث عدم وجود سلطة نقدية واضحة تشرف عليه وتراقبه، قبل سنوات من إقدام بنك انكلترا المركزي على تصفيته في مطلع التسعينات.

رابعاً، ان الوضع المالي للبلاد ازاء المقاييس المقررة للاتحاد النقدي الاوروبي لأجل إصدار عملة أوروبية موحدة هو الآن أفضل وضع بين الدول الاوروبية قاطبة. ففي حين تشكل نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في فرنسا والمانيا ٤٪ (المطلوب ٣٪)، فإن لوكسمبورغ هي الدولة الوحيدة التي لديها فائض في انتجها المحلي يتجاوزدينها العام بنسبة ثلث الواحد في المائة تقريباً. (الاحصاءات الأوروبية الصادرة في مطلع حزيران/ يونيو ١٩٩٧).

## بنك أوجي الألماني

وبشراء نظمي أوجي عن طريق «سيباف» الذراع المصرفي لمجموعته، للبنك التجاري الألماني «بي. سي. ان» في مدينة «كيل» الشمالية، يكون قد خطا خطوة رائدة ومتقدمة على بقية المتمولين والمصرفيين العرب، الذين لم يسبق لأحد منهم ان أقدم على العمل المصرفي في المانيا او فكر في ذلك، اذ انه بهذه الخطوة استبق حتمية تشكل الصورة الأوروبية الاتحادية في القرن المقبل، حيث المانيا هي مركز الثقل الاقتصادي.

وفوق ذلك، فإن الحكومة الالمانية ماضية قدماً في تسريع التشريعات التي دعا الرئيس رومان هرتزوغ، وهو من الشخصيات العالمية المحترمة، الجسم السياسي الألماني الى اتخاذها. فالقوانين الجديدة الصادرة تجعل الأسواق المالية الالمانية اكثر مرونة وجاذبية للمستثمرين ومصدري الأسهم والسندات، وهناك قوانين اخرى مشجعة اتية في الطريق. وقد أقامت «دويتش بورص» التي تشرف على تبادل الاوراق المالية في فرانكفورت ما سمته «السوق الجديد» (نيوار ماركت) لتشجيع الشركات الصغرى والحديثة القائمة على التطوير التكنولوجي على الترسمل في هذه السوق.

والأهم من ذلك كله، انه بحلول العملة الاوروبية الموحدة قريباً محل المارك والفرنك الفرنسي وغيرها من العملات، فان صورة الاسواق المالية ومناخات الاعمال في اوروبا لن تبقى كما كانت حتى الآن، وان استيعاب الصورة الجديدة للاسواق الاوروبية سوف يكون أفضل بكثير بالنظر اليها من المانيا من النظر اليها في اماكن اخرى. (راجع ملحق جريدة «فايننشال تايمز» بعنوان «العمل المصرفي والتمويل في المانيا»، بتاريخ الاثنين ٩ حزيران/ يونيو ١٩٩٧).

وليست العبرة في ان نظمي أوجي اختار بنكاً صغيراً في مدينة المانية نائية. فقد فكر او اشير عليه بداية، كما قال لـ «الميزان» بشراء بنك كبير معروف هو «بنك اندوسويز» الذي له صفة البنك الالماني المستقل، وليس فرعاً للبنك الفرنسي المشهور الذي يحمل الاسم ذاته.

ويبدو ان أوجي تلقى مشورة ناجحة وموثوقة من بعض كبار المتابعين للعمليات المصرفية في اوروبا حول الدخول الى المانيا مبكراً. ويقال ان من بين هؤلاء مواطنه المصرفي العراقي المعروف صبيح محمود شكري الذي كان دائماً يردد ان الخيارين الافضل للعمل المصرفي هما حالياً المانيا والنمسا.

ولبنك أوجي الألماني الآن أربعة فروع ومكتبان للتمثيل، وتبلغ قيمة أصوله ٤٧٠ مليون مارك (٢٧٥ مليون دولار). ومن السابق لأوانه معرفة ما اذا كان البنك سوف يفتتح فروعاً جديدة في عواصم اوروبية اخرى، او في المانيا ذاتها، لكنه من المؤكد ان مجرد الاقدام على شراء بنك صغير يشير الى نية للتوسع، عملاً بالحكمة القائلة: «من الأفضل ان تبدأ صغيراً وتكبر من ان تبدأ كبيراً وتصغر»، وهي الحكمة ذاتها التي تعلمناها في «الميزان»!

## لماذا المانيا؟

وبالاضافة الى الأسباب العامة التي سبق ذكرها حول المسرح المالي الالماني، والصورة المطلة للاتحاد الاوروبي، هنالك سببان خصوصيان لهما انعكاس مباشر على وضعية نظمي أوجي وسمعته:

السبب الاول، ان قبول السلطات المالية والنقدية الالمانية هو بحد ذاته شهادة له بحسن السيرة والاستقامة في العمل. ذلك ان السماح له بشراء البنك، انما تم بعد تحقيقات وافية في أوضاعه وأعماله، بما في ذلك التحقيقات الخاصة بالاشاعات البلجيكية والفرنسية التي سبقت الاشارة اليها. فعندما بلغت الوشاية الفرنسية حول دور أوجي في «بنك الاعتماد»، لم ينف علاقته بالبنك المذكور لكنه أثبت انه كان ضحية من ضحايا انهيار البنك شأن بقية الدائنين والمودعين، وانه مازال يطالب بحقوقه المهدورة من جراء انهيار البنك المذكور. وقد تكون هذه هي المرة الاولى التي لم تصدر فيها وشاية او إشاعة من مصدر عربي بحق رجل أعمال عربي!

فالموافقة الألمانية المصرفية صعبة للغاية، وهي في الواقع ثلاث موافقات لا موافقة واحدة، وكل موافقة مستقلة عن الأخرى. أولاً، هناك موافقة وزارة المالية في الحكومة الفدرالية. وثانياً، هناك موافقة البنك المركزي (البوندز بنك)، وثالثاً، هناك موافقة الحكومة المحلية للمقاطعة التي تضم المركز الرئيسي للبنك المباع.

والسبب الثاني، هو ان قانون النقد والتسليف الالماني الذي يحكم العمل المصرفي، هو القانون الوحيد في العالم الذي يكفل ضمان الودائع كاملة. (في بريطانيا، مثلاً، هناك سقف لا يتعدى ١٥ ألف جنيه استرليني)، أي انه في حال انهيار اي بنك الماني، وهذه حالة تكاد تكون مستحيلة، فان البنك المركزي يدفع للمودعين في البنك المنهار كامل ودائعهم الى آخر مارك، كأن البنك الذي أودعوا أموالهم فيه، كبيرة كانت أم قليلة، مازال بحالة سليمة.

ولا ريب في أن هذه ميزة فريدة للنظام المصرفي الالماني، بل هي ميزة تنم عن ثقة هذا النظام بمؤسساته الرقابية المستقلة، ولا سيما «البوندز بنك. فهذا النظام الذي يكفل الودائع كاملة، يعمل بآليات يقظة وساهرة تستطيع كشف بوادر الاختلالات قبل وقوعها وتلافيها قبل استفحالها. وبالتالي، فانه من المتعذر ان تقع اي مفاجأة تأخذ الجهاز المصرفي على حين غرة وتعرض أموال المودعين للخطر، ومن هنا كان الالتزام القانوني بضمان الودائع المصرفية مهما بلغت.

## «سيباف» والمجموعة

حتى الآن لم يصدر التقرير السنوي لمجموعة «جنرال مديترانيان» التي يرأسها نظمي أوجي وتتضمن الذراع المصرفي «سيباف» التي اشترت البنك التجاري الالماني، لعام ١٩٩٦، فهو كما قيل لنا مازال في طور الاعداد. لكنه فهم بصورة غير رسمية ان ارباح «سيباف» في السنة الماضية (الارباح الصافية بعد الضريبة) تبلغ قرابة ٢٥٠ مليون فرنك فرنسي، اي ما يعادل ٤٢ مليون دولار، وقدرت الارباح الصافية لبقية المجموعة بمبلغ ٣٥ مليون دولار.

والمؤسستان الوحيدتان اللتان لم تحققا اي ارباح في المجموعة هما مسلخ اللحوم البلجيكي، وشركة الخطوط الجوية لنقل الركاب (٩ طائرات بوينغ ٧٢٧ - ٢٠٠). وتغطي شركة الشحن الجوي (طائرتان من طراز بوينغ - ٧٠٧) جزءاً من خسائر شركة الطيران.

وكانت المجموعة تنوي اجراء تغييرات وظيفية في اسطولها التجاري بتحويل احدى طائراتها الى طائرة خاصة لرجال الاعمال، وتحويل طائرات اخرى الى نقل الرزم البريدية بدل الركاب.

## التجربة اللبنانية

حتى عام ١٩٩٤، لم يكن نظمي أوجي يعرف رفيق الحريري رئيس الحكومة اللبنانية. لكن عندما عزم بنك «باريبا» على انشاء صندوق استثماري للبنان والمساهمة في الاصدارات اللبنانية، طلب الحريري عبر «باريبا» في باريس مقابلة أوجي، ذلك ان مجموعة أوجي تملك في «باريبا» حصة ٥,٥ في المائة مقرونة بحقوق تصويتية نسبتها ٧,٥ في المائة. فالحقوق التصويتية تختلف نسبتها عن نسبة الملكية نظراً الى طبيعة حمل الاسهم. فكلما طالت مدة حمل الاسهم بعد سنتين او اكثر، مما يشير الى اعتبار المساهمة «مساهمة استراتيجية» كلما زادت الحقوق التصويتية لمثل هؤلاء المساهمين.

وكان من الطبيعي ان يشجع الحريري أوجي في لقائه معه على ضرورة الاستثمار في لبنان، شارحاً سياسة وخطط حكومته لتشجيع الاستثمار. وهكذا اقدم أوجي على استثمار سياحي كبير في منطقة ضبية على البحر تقدر تكاليفه الأولية بمبلغ ٥٠ مليون دولار. وقد تم حتى الآن جرف ٢٩٠ الف متر مكعب من الاتربة لاقامة المشروع على ارض مسطحة مساحتها ٨٥ الف متر مربع.

وليس هنا مجال الحديث عن المعوقات «البيروقراطية» والاساليب المعروفة، التي يواجهها المشروع الآن وتنذر بامكانية تعطله، لكنه يكفي القول انها لم تكن تجربة مشجعة!

## ■ تقارير — في تقرير لوكالة الطاقة الدولية

# نمو العالم الثالث وزيادة الاستهلاك في الجمهوريات السوفياتية السابقة سيرفع الطلب العالمي

❐ يجمع خبراء «وكالة الطاقة الدولية» على ان النمو الاقتصادي الكبير في الدول النامية والعودة الى نمو الاستهلاك في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق سيؤدي الى ارتفاع الطلب العالمي على النفط في سنة ١٩٩٨.

ومن المتوقع ان يرتفع الطلب العالمي على النفط بمقدار ١,٨٥ مليون برميل يومياً الى ٧٥,٥ مليون برميل يومياً.

إلا ان زيادة انتاج الدول غير الاعضاء في منظمة «أوبيك» بنحو ١,٩٥ مليون برميل يومياً ستكفي وزيادة لتغطية هذا الارتفاع في الطلب العالمي.

وكانت «وكالة الطاقة الدولية» عدلت في تقريرها الشهري الاخير، هبوطاً في تقديراتها للانتاج النفطي من خارج «اوبيك» في الربع الاخير من السنة الحالية بواقع ٥٠٠ الف برميل يومياً وللسنة كلها بواقع ١٠٠ الف برميل يومياً لتأخر بدء انتاج بعض الحقول الجديدة ومشاكل في الانتاج مما يتيح مزيداً من المجال لنفط «أوبيك».

وقال التقرير: «زاد الطلب المتوقع على نفط «اوبيك» بواقع ٢٠٠ الف برميل يومياً في سنة ١٩٩٧ نتيجة لتعديلات نزولية في الامدادات في الربعين الثالث والاخير من سنة ١٩٩٧ فيما يتصل بتأخيرات في حقول بحر الشمال وتقدير اكثر تحفظاً للانتاج من الحقول العاملة حالياً في القطاع البريطاني».

فحسب الوكالة، فان نمو الطلب سيبقى متركزاً في دول ليست اعضاء في «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» التي ينتظر أن يزداد الاستهلاك فيها بنسبة ٤,٢٪ او ١,٣ مليون برميل يومياً ليصل الى ٣٣,٤ مليون برميل يومياً، وهو ما يزيد قليلاً عن معدل النمو المتوقع في سنة ١٩٩٧.

وتتضمن توقعات خبراء «وكالة الطاقة الدولية» تباطؤاً ضئيلاً في نمو الطلب على النفط في اغلب المناطق خارج «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» بما في ذلك اميركا اللاتينية وآسيا ما عدا الصين، وسيعادله عودة مفترضة الى نمو معتدل في الطلب على النفط في الاتحاد السوفياتي السابق.

أما الطلب الظاهري، (الانتاج محسوماً منه حجم الصادرات)، فسيرتفع أيضاً بنسبة ٣٪ خلال الربع الثاني من السنة الحالية على ان يتراجع بنسبة ٢,٨٪ في الربع الثالث.

ومن المتوقع ايضاً ان ينخفض اجمالي الطلب خلال هذه السنة بنسبة ٠,٤٪ اي ٢٠ الف برميل يومياً ليصل الى ٤,٣ مليون برميل يومياً.

ومن المنتظر ان يلعب الطلب الصيني المتنامي بقوة دوراً مهماً في دعم الطلب العالمي خلال هذه السنة والسنة المقبلة.

يذكر انه في شهر آذار/ مارس الماضي تضاعف الاجمالي الصافي لواردات الخام الصينية تقريباً على اساس شهري لتصل الى مستوى قياسي بلغ ٩٦٢ الف برميل يومياً بزيادة ١٦٣٪ على اساس سنوي.

واشارت الوكالة في تقريرها الى ان اندونيسيا وغرب افريقيا والاسكا كانوا اهم الموردين للصين.

أما صادرات النفط الخام والمنتوجات المكررة من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق فقد زادت ٢٠٠ الف برميل يومياً في أيار/ مايو الماضي الى ٢,٩٢ مليون برميل يومياً.

وقرأنا أيضاً في تقرير الوكالة ان الصادرات من البحر الاسود زادت بدرجة كبيرة بنسبة ٣١٪ الى ١,٣٥ مليون برميل بالمقارنة مع أيار/ مايو لغياب اي عوائق في الآونة الاخيرة مثل العوائق التي قيدت الصادرات في الاشهر السابقة ومنها عمليات الصيانة بالموانيء وتأخيرات بسبب الطقس والعمل في خطوط الانابيب.

وزادت صادرات النفط الخام ١٧٠ الف برميل يومياً الى ٢,٢٧ مليون برميل كما ارتفعت صادرات زيت الوقود. وارتفع صافي صادرات المنتوجات النفطية ٢٠ الف برميل الى ٦٥٠ الف برميل يومياً.

وتوقع التقرير ان يرتفع صافي الصادرات من الاتحاد السوفياتي السابق الى ثلاثة ملايين برميل يومياً في ١٩٩٨ من ٢,٨ مليون في ١٩٩٧.

## ■ الجزائر — انتاج الحقول التي تديرها «أنادارکو» فاق المتوقع

# «سوناطراك» ومن معها من الاجانب يستثمرون ١٩,٣ مليار دولار للتطوير حتى ٢٠٠١

❐ كشف مراد بروير، مستشار مدير عام «سوناطراك»، النقاب عن أن الشركة الحكومية مع شركائها الاجانب، يعتزمون استثمار ١٩,٣ مليار دولار في قطاع النفط والغاز حتى سنة ٢٠٠١ وهو تحرك سيعزز صادرات البلاد البترولية.

وأضاف مراد بروير، انه سيتم انفاق نحو ١٢ مليار دولار على عمليات تطوير حقول النفط والغاز و٣,٣ مليار دولار على مد خطوط انابيب خلال السنوات الاربع المقبلات.

وينتظر ان ترفع هذه الاستثمارات انتاج البلاد من الخام الى ١,٣ مليون برميل يومياً من ٨٠٠ الف برميل يومياً وانتاج المكثفات الى ٤٦٠ الف برميل يومياً من ٤٠٠ الف برميل يومياً.

وتبلغ حصة الجزائر حالياً في اطار «منظمة اوبيك» ٧٥٠ الف برميل يومياً على الرغم من ان تقديرات مستقلة تشير الى انها تنتج نحو ٨٥٠ الف برميل يومياً.

اما صادرات غاز البترول المسال، حسب تقدير مراد بروير، فإنها سترتفع الى ثمانية ملايين طن سنوياً من ٣,٩ مليون وستتضاعف صادرات الغاز الطبيعي.

وكانت سوناطراك صدرت سنة ١٩٩٦ قرابة ٤٠ مليار متر مكعب من الغاز منها ٥١٪ غاز طبيعي و٤٩٪ غاز طبيعي مسال.

وتقدر احتياطيات البلاد الاجمالية بكمية ٣٦ مليار برميل مكافىء نفطي معظمها من الغاز الطبيعي (٥٧٪) ويمثل النفط الخام ٢٧٪ منها بينما تبلغ نسبة المكثفات ٩٪ وغاز البترول المسال ٧٪.

وستكون نسبة ٦٠٪ من الاستثمارات البالغة ١٩,٣ مليار دولار او نحو ١١,٦ مليار دولار بالعملات الاجنبية، سوف تسهم «سوناطراك» فيها بمبلغ ٦,٠٢ مليار دولار بالعملات الصعبة ويقدم شركاء اجانب ما تبقى.

على صعيد آخر، قرأنا في نشرة «ميدل ايست ايكونوميك سيرفي» (ميس) ان طاقة انتاج النفط في الحقول الجزائرية التي تديرها شركة «انادارکو برتوليوم كورب» الاميركية قد تكون اعلى بكثير من تقديرات الشركة.

وقالت النشرة انه اعتماداً على دراسة اعدتها «مؤسسة غولدمان ساكس للابحاث» الاميركية فانه ينتظر ان تصل الطاقة الانتاجية في الحقول الجزائرية الثلاثة التي تديرها «انادارکو» الى ٤٩٥ الف برميل يومياً في مطلع سنة ٢٠٠٠ وذلك مقارنة مع توقعات الشركة بطاقة قدرها ٣٠٠ الف برميل يومياً.

واذا تحققت هذه التوقعات فستعطي دفعة قوية لمساعي الجزائر لزيادة امكانياتها النفطية.

وتهدف الحكومة الجزائرية الى زيادة طاقتها الانتاجية الى مليون برميل يومياً بحلول سنة ١٩٩٩ من الانتاج المتوقع لهذه السنة الذي يتراوح بين ٨٥٠ الف و٩٠٠ الف برميل يومياً مع تطوير شركات اجنبية لمكامن جديدة.

كما تستهدف الوصول بالطاقة الانتاجية الى ما بين ١,١ مليون و١,٢ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٠٠. وقرأنا في «ميس» أيضاً، ان انتاج «انادارکو» سيصل الى ١٨٠ الف برميل يومياً من حقل «حاسي بركين» الجنوبي، و٢٤٠ الف برميل يومياً من حقل «القبة» بينما سيصل صافي احتياطيات الشركة من حقولها في الجزائر الى اجمالي ٤٧٢ مليون برميل.

وينتظر ان يبدأ الانتاج من حقل «حاسي بركين» الجنوبي في نيسان/ ابريل ١٩٩٨ بطاقة مبدئية قدرها ٦٠ الف برميل يومياً تصل لاحقاً الى ١٨٠ الف برميل يومياً.

وفي الاحصائيات ان اجمالي احتياطيات النفط في الجزائر تقدر بنحو ١,٢ مليار برميل، وتصل نسبة الاستخراج الى ٥٠٪ باستخدام برامج اولية وثانوية.

وتبلغ حصة الجزائر في «اوبيك» ٧٥٠ الف برميل يومياً وان كان الانتاج الفعلي يصل الى ٨٥٠ الف برميل يومياً وفقاً لتقديرات مستقلة.

ويهيمن النفط والغاز على اقتصاد الجزائر ويبلغ عائد صادرات النفط والغاز ١٢,٦ مليار دولار في سنة ١٩٩٦.

## «التابلاين» قد يجري فيه النفط من جديد

راجت في الآونة الاخيرة انباء عن عزم المملكة العربية السعودية على اعادة فتح انبوب نفط التابلاين الذي يصب على الساحل اللبناني والذي اقفل منذ سنة ١٩٨١.

وقد ذهب مروجو هذه الانباء الى القول بأن الرياض ابلغت بيروت عن عزمها هذا، وانها تنتظر الوقت المناسب، وان صح ذلك فهو يعتبر تحولاً في سياسة الحكومة السعودية التي كانت تعارض بشدة اعادة فتح الانبوب.

وتبلغ طاقة انبوب التابلاين، الذي يبلغ طوله ١٢٠٠ كيلومتر، ٣٠٠ الف برميل في اليوم. وقد تم انشاؤه سنة ١٩٥٠، وهو يربط بين حقل «بقيق» في السعودية و«محطة الزهراني» على ساحل المتوسط على بعد ٤٠ كيلومتراً الى الجنوب من بيروت، بعد ان يمر في الاردن وسوريا. وكان الانبوب قد اقفل بسبب الاحتراب الداخلي (١٩٧٥ ـ ١٩٩١).

وقال ناجي ابي عاد الخبير في المرصد المتوسطي للطاقة، وهو مؤسسة مستقلة مقرها فرنسا، ان انبوب التابلاين بحالة جيدة بخلاف الانبوب الذي يصل بين حقل «كركوك» النفطي في شمال العراق ومدينة طرابلس في شمال لبنان على بعد ٨٠ كيلومتراً الى الشمال من بيروت عبر سوريا. واقفل انبوب كركوك ـ طرابلس البالغ طوله ٧١ كيلومتراً سنة ١٩٨٢ بعد تدهور العلاقات السورية ـ العراقية بسبب الموقف السوري المؤيد لايران اثناء الحرب بين ايران والعراق.

وقد تحسنت العلاقات بين العراق وسوريا مؤخراً واعلن البلدان اعادة تنشيط علاقاتهما التجارية من دون التطرق الى مصير هذا الانبوب الذي يصب جزئياً في بانياس شمال سوريا.

## ■ مصر — موجود على الحدود المصرية ـ الليبية والليبية ـ السودانية

# «جبل كامل» يلمع ذهباً!

❐ كشف جابر نعيم، رئيس هيئة المساحة الجيولوجية، عن نتائج مسوحات وأبحاث استمرت أكثر من سنتين قام بها الجيولوجيون في مجموعة من هضاب عند الحدود المصرية مع ليبيا، اكتشفوا فيها رواسب ذهبية واعتبرت بأنها «اكتشاف عالمي».

والذهب الذي اكتشفه الجيولوجيون مدفون في «جبل كامل» القريب من نقطة التقاء الحدود المصرية ـ الليبية والليبية ـ السودانية.

وكانت هيئة المساحة الجيولوجية ارسلت جيولوجيين الى المنطقة للبحث عن خامات الحديد ولكنهم دهشوا عند اكتشافهم ان الذهب هناك اكثر من الحديد. وباشر الجيولوجيون التقصي وفي حين توقعوا العثور على نسبة بسيطة من الذهب قد تغطي تكاليف اكتشاف واستثمار خامات الحديد ونقلها من تلك المنطقة النائية والبعيدة، فاذ بهم يفاجأون بان «الذهب» هو الاصل و«الحديد» هو الفرع.

ووجد الجيولوجيون انفسهم امام ذهب تتضاءل معه اي اهمية للحديد. فالمنطقة بالفعل لتعدين الذهب.

ولم يتمكن جابر نعيم، الذي نقل خبر الاكتشاف من تحديد ارقام بخصوص نسب الذهب في ١٨٥ عينة حصلت عليها ادارته خلال موسمين من التنقيب، ولم يتسن الحصول على مزيد من التفاصيل منه.

ولكنه صرح بان «النتائج قالت ان نسبة الذهب في الخام مرتفعة وان كمية الخام ذاتها مرتفعة ايضاً للغاية».

وأوضح ان الاحتياطي يقع في منطقة على شكل مجموعة هضاب طولها يتراوح بين ١٢ و١٣ كيلومتراً وعرضها عشرة كيلومترات ويبلغ سمك طبقتها المرتفعة عن سطح الارض ما بين اربعة الى ٧٥ متراً. وهناك احتياطي آخر غير معلوم الحجم حتى الآن تحت سطح الأرض».

وذكر ان بعض الذهب موجود داخل ليبيا وان مصر اتفقت مع السلطات الليبية على القيام بعملية تنقيب مشتركة عن الاحتياطي على الحدود. وتقوم شركة اجنبية، هي شركة «فيرو غولد ماينز» الاسترالية، بالتنقيب عن الذهب في صحراء مصر الشرقية وتعتزم بدء انتاج الذهب هناك في غضون هذه السنة.

وكان جابر نعيم اعلن في آذار/ مارس الماضي ان ست شركات اخرى تتفاوض للحصول على امتيازات للتنقيب عن الذهب في الصحراء الشرقية او في جنوب سيناء.

ولكن اكتشاف «جبل كامل» يقلل من اهمية جميع احتياطيات الذهب الاخرى في مصر.

## الصين

### من أجل توفير احتياجاتها النفطية في القرن المقبل

# ٥,٥ مليار دولار قيمة عقدين منفصلين مع العراق وقازاخستان

اتخذت بيجين اخيراً خطوة مهمة في مجال تلبية احتياجات نموها الاقتصادي المتسارع من النفط الخام في القرن المقبل حولت انظار السوق العالمية من جديد الى الشرق.

ففي اتفاقين منفصلين وافقت مؤسسة البترول الوطنية الصينية على انفاق نحو ٥,٥ مليار دولار في «قازاخستان» والعراق لتأمين احتياجاتها المتزايدة من النفط.

ويقول المحللون، ان هذه الاتفاقات تستهدف الحصول على النفط اللازم لسد احتياجاتها مضيفاً، ان العلاقات الصينية مع منطقة الخليج ستزداد قوة خلال الاعوام العشرة المقبلة.

وتتنافس شركات النفط الغربية والشرقية في السنوات الاخيرة للفوز بحقوق نفطية في منطقة الخليج ودول وسط آسيا السوفياتية سابقاً.

وكانت قازاخستان اعلنت اتفاقاً يفوق حجمه ٤ مليارات دولار مع مؤسسة البترول الصينية بما في ذلك خطة طموحة بمد خط انابيب الى جارتها الشرقية الصين، اذ ستدفع مؤسسة النفط الوطنية الصينية نحو ٤,٣ مليار دولار مقابل الحصول على حصة قدرها ٦٠٪ في شركة «اكتوبينسك» القازاخستانية، وذلك ضمن خطوة تهدف الى تأمين الامدادات النفطية للصين لمواجهة الشحة النفطية التي ترتبت على النمو الاقتصادي المتسارع. وبذلك تكون مؤسسة النفط الصينية قد فازت على شركتي «تكساكو» و«اموكو» الاميركيتين وشركة «يوزني موست» الروسية في العرض الذي طرحته لجنة التخصيص القازاخستانية.

وفي اجراء منفصل وقعت مؤسسة البترول الصينية اتفاقاً حجمه ١,٢ مليار دولار لتطوير حقل «احدب» الذي تقدر احتياطياته بمليارات البراميل في جنوب العراق.

وتعهدت المؤسسة باستثمار ٤,٣ مليار دولار في مشروع قازاخ اكتوبينسك للنفط خلال العشرين سنة المقبلة بينها ٥٨٥ مليون دولار يجري استثمارها في الفترة من سنة ١٩٩٨ الى سنة ٢٠٠٣ مقابل الحصول على حصة نسبتها ٦٠٪ في الشركة. وتقع حقول المشروع في غرب «قازاخستان» ويبلغ احتياطيها النفطي ٤٨٣ مليون طن.

وقال وو ياوين، نائب رئيس «مؤسسة البترول الوطنية» ان الانتاج السنوي الحالي للنفط الخام الذي يبلغ ٢,٢ مليون طن (٤٤ الف برميل يوميا) سيتضاعف بحلول سنة ٢٠٠٠.

وكانت خطط المؤسسة لمد خط انابيب على مسافة ثلاثة الاف كيلومتر قيمته ٣,٥ مليار دولار لتصدير النفط الى اقليم «شينغيانغ» الشمالي الغربي السبب الرئيسي لاختيار قازاخستان للمؤسسة. واوضح ادوارد اوتيبوف رئيس ادارة التخصيص في وزارة المالية القازاخستانية انه «كانت هناك بعض العروض الجيدة من شركات اميركية» في اشارة الى شركتي «تكساكو» و«أموكو» اللتين خسرتا في العطاءات. واضاف «ولكن اكثر العروض اغراء لنا كان العرض الصيني الخاص بنقل النفط».

ووقعت قازاخستان في ايار/ مايو الماضي اتفاقاً ضخماً لمد خط انابيب ينقل النفط من الاحتياطي الكبير في غرب البلاد الى ميناء نوفوروسيسك الروسي على البحر الاسود.

وواجهت الصين منافسة حادة ايضاً في عرضها للعراق اذ سعت شركات النفط بالفعل للحصول على حق تطوير حقول نفط عراقية بعد ان ترفع الامم المتحدة في نهاية الامر العقوبات المفروضة على العراق منذ حرب الخليج سنة ١٩٩١.

وقالت مصادر صناعية ان اكثر من ٥٠ شركة اجنبية على اتصال ببغداد.

ومع اتجاه الزيادة في الطلب العالمي للنفط الى الاقتصاديات الآسيوية المزدهرة من المرجح ان يشتد الصراع لتوفير الامدادات خلال القرن المقبل. ويرى مسؤول عراقي ان الطلب النفطي في الصين تزايد بين ٦ و١٠٪ في السنوات الاخيرة بينما تقول وكالة الطاقة الدولية ان نمو الطلب في الولايات المتحدة في الاونة الاخيرة بلغ نحو ٢٪، والمعروف ان حاجة الصين لتوفير امدادات نفطية تنبع من «الفجوة المتزايدة» بين الطلب الكبير وانتاجها المحلي المتواضع.

وتتوقع «مؤسسة البترول الوطنية» ان تستورد ٣٠ مليون طن من النفط الخام هذه السنة بالمقارنة مع ٢٢,٦ مليون طن سنة ١٩٩٦. ولكن الواردات قد تزيد الى ٤٠ مليون طن سنة ٢٠٠٠. وما يجدر بالذكر ان الصين تنتج نحو ٣ ملايين برميل يومياً من النفط الخام، لكنها تستورد ٤٠٠ الف برميل يومياً، او ما يمثل ١٥٪ من اجمالي حاجتها. ومن دون العثور على كميات اضافية كبيرة من النفط الخام، فمن المتوقع ان ترتفع واردات الصين النفطية بنحو خمسة اضعاف بحلول سنة ٢٠١٠. وهناك شركات صينية تقوم باعمال التنقيب عن النفط في «بيرو» و«السودان»، في حين وقعت مؤسسة النفط الوطنية مؤخراً اتفاقية بقيمة ١١٨ مليون دولار لتشغيل حقل «انتركامبو» في فنزويلا.

وتقدر احتياطيات النفط في حوزة الشركة القازاخستانية بنحو ٤٨٣ مليون طن، في حين يبلغ انتاجها ٢,٦ مليون طن سنوياً. وكانت الصين قد عبرت مراراً عن رغبتها في اقامة اواصر تعاون اوثق مع دول وسط آسيا المجاورة في مجالات النفط والغاز بهدف تلبية احتياجات النمو المتسارع لاقتصادها. اذ بلغ معدل النمو الاقتصادي للصين نحو ١٠٪ سنوياً في وقت بقي النمو في قطاعها النفطي راكداً.

## المغرب

### ١٨٠ طناً من الفضة الخالصة انتاجه السنوي

# «أمطير»... الحكومة تبيع ٢٠٪ منه للقطاع الخاص

لم يكن إعلان مسؤول، على رفعة في المستوى، في وزارة التخصيص، عن عزم حكومة الدكتور عبد اللطيف الفيلالي طرح ٢٠٪ من اسهمها في منجم الفضة «أمطير» في بورصة دار البيضاء، امراً مفاجئاً في الاوساط المالية، فقد انتظر المراقبون هذه الخطوة طويلاً.

وما ستطرحه الحكومة يبلغ ٧٠ مليون دولار، وهو يعتبر اول عملية من نوعها تشمل شركة منجمية منذ انطلاق برنامج التخصيص في نهاية ١٩٩٣. وكانت الحكومة قد اعطت الضوء الاخضر لعملية تخصيص حصص مهمة في ١١٣ مؤسسة مملوكة جزئياً او كلياً من الدولة من بينها مؤسسات مالية ومصرفية ومعامل سكر وشركات تكرير النفط ضمن برنامج طموح يسعى الى نقل عدد من الممتلكات العمومية الى القطاع الخاص والاجنبي في حدود سنة ١٩٩٨.

ومن المعلوم ان الدولة المغربية تملك ما مجموعه ٣٣٪ في منجم «امطير» عبر «الشركة الوطنية للابحاث والمساهمات المعدنية»، في ما تملك مجموعة «اونا» العملاقة ٦٧٪ من رأس مال الشركة المنجمية.

وقد سبق لمجموعة «اونا»، وهي احدى اضخم الشركات في افريقيا، ان اشترت حصصاً في اربع شركات منجمية طرحت للتخصيص من بينها «امطير» باكثر من ٤٠٠ مليون درهم في سنة ١٩٩٦. ويشهد قطاع المناجم التابع للمجموعة نشاطاً مضطرداً ادى الى تحقيق معاملات وصفت بأنها «ايجابية» بلغت اكثر من مليار درهم سنة ١٩٩٦ اي بزيادة ٨,٥٪ مقارنة مع معاملات القطاع المنجمي لشركة «اونا» سنة ١٩٩٥.

وحسب وزارة التخصيص فإن «الشركة الوطنية للابحاث والمساهمات المعدنية» قد تتخلى عن ١٠٪ من حصتها المتبقية في شركة «امطير» في حالة التوصل الى اتفاق مرض بين الطرفين في وقت لاحق.

ويعتبر منجم «امطير» من بين عشرة اجود مناجم للفضة في العالم بحيث ينتج ١٠٠٠ غرام من الفضة من اصل طن واحد من المواد المعدنية المستخرجة من باطن الارض.

وفي تقدير الخبراء فان منجم «امطير» الموجود في منطقة جبلية في أقليم ورزازات على بعد ٥٠٠ كيلومتر جنوب شرق الرباط تقدر مدة استغلاله بثماني سنوات تقريباً.

أما الاحصائيات المتوفرة فتشير تقديراً الى ان الانتاج السنوي الوطني من الفضة يصل الى حوالى ٢٠٠ طن من بينها اكثر من ٨٠٪ يستخرج من باطن منجم «امطير».

## افغانستان

### «البنك الدولي» يشترط السلام لتقديم القروض

# انكسار «الطالبان» عرقل خط أنابيب «تركمانستان»!

بعد انكسار حركة «الطالبان» وتراجع مقاتليها عن مدينة «مزار شريف» القريبة من الحدود مع «اوزباكستان»، تعرض مشروع مد انابيب النفط الى انتكاسة.

وكانت شركتا «يونوكال» الاميركية، و«بريداس» الارجنتينية، تأملان مد انبوب لنقل النفط من تركمانستان الى باكستان بطول نحو ١٥٠٠ كيلومتر، وكلفة ملياري دولار. غير ان انكسار وعودة مقاتلي «الطالبان» القهقرى سوف يحد من فرص الخبراء في اقناع مؤسسات للتمويل مثل «البنك الدولي» بتمويل بناء ذلك الخط.

وكان جون أملي، رئيس شركة «يونوكال»، ذكر ان اعمال شركته قد ازدهرت بعدما قامت ببعض المجازفة السياسية في اقطار مثل اندونيسيا وتايلاند وان خط الانابيب غبر افغانستان ليس سوى مخاطرة اخرى.

واضاف املي: «ان قضايا كهذه ليست سوى اعتراف بما يجري، ولو كان الشك والتردد مشكلة لما كانت هناك صناعة نفط».

ويعتبر «البنك الدولي» والمؤسسات المالية الاخرى، ان السيطرة على جميع انحاء افغانستان، وضبط الوضع الامني فيها، مضافاً الى السلام، هي شروط مسبقة لتقديم القروض من اجل مد انابيب النفط تلك.

اما شركتا النفط الاميركية والارجنتينية فتصفان مشروع خط الانابيب بأنه مشروع ضخم سيزود باكستان بالنفط وربما الهند ايضاً.

وتقترح «يونوكال» في الوقت ذاته، مد خط انابيب آخر الى ساحل باكستان المطل على «بحر العرب»، ويبلغ طول هذا الخط المقترح نحو ٢٠٠٠ كيلومتر بكلفة يتوقع ان تصل الى ٢,٧ مليار دولار.

ولشركة «يونوكال» شريك سعودي هي شركة «دلتا» وتطمح الشركتان الى ايصال النفط الى سيبيريا الغربية، غير ان مثل هذه المشاريع الطموحة تحتاج سنوات عديدة لتحقيقها في احسن الاحوال.

ويقول ديبلوماسيون على شأو ومعرفة، ان هناك مشكلة يمكن لها ان تعترض مشاريع «يونوكال» النفطية هناك. ويشير هؤلاء الى ان تركمنستان قد توقع في الوقت ذاته اتفاقات مشابهة مع شركتين غربيتين اخريين للنفط. وكانت «يونوكال» و«بريداس» امضتا نحو سنتين من الاتصالات في افغانستان للحصول على دعم الفصائل الافغانية المتصارعة على النفوذ في البلاد.

روبرت ايبل، مدير قسم الطاقة والامن القومي في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن قال ان «النكسة التي منيت بها قوات «طالبان» مؤخراً تعتبر من وجهة نظر اصحاب صناعة النفط والغاز نكسة لهم ايضاً».

## فنزويلا

### شركات نفطية كبرى تنافست على حصص فيها

# ٢٢٠٠ مليون دولار لحقول النفط المهجورة

غصت كاراكاس، بمندوبي الشركات العالمية، الذين تنافسوا على نيل حصص في اكبر مكامن للنفط في نصف الكرة الغربي، بدفع ٢,٢ مليار دولار نقداً في عقود لتنشيط ١٨ من حقول النفط المهجورة والقديمة في البلاد.

وقوبلت العروض التي تقترب قيمتها من نصف مليار دولار باندهاش في قاعة مؤتمرات مكتظة بالحضور وحفنة محامين ومستشارين التفوا حول الفائزين عقب خروجهم من اجتماعات مع شركائهم.

وفي نيويورك ولندن ارتفعت اسهم الشركات الفائزة، وحسنت مؤسسة «ستاندارد اند بور» تصنيفها لديون البلاد، في حين ارتفعت بورصة الاسهم في كراكاس بنسبة ٦٪.

وقال فنسينزو باجليوني، مدير التنقيب والانتاج في شركة «بتروليوس دي فنزويلا» الحكومية ان العقود الثمانية عشر يمكن ان تجلب استثمارات تتراوح قيمتها بين ثمانية مليارات دولار وعشرة مليارات على مدى ٢٠ سنة.

وصرح غاي تشيتام، رئيس شركة «اتلانتيك ريتشفيلد» الاميركية التي فازت بنصيب في اربعة عقود: «عندما تنظر حولك في العالم فان فنزويلا من الاماكن التي تضم احتياطيات نفطية ضخمة ومفتوحة للاستثمارات الاجنبية، ونحن نحاول دخول السوق العالمية وهذا واحد من الاماكن التي ينبغي ان يكون لك وجود فيها». ومن المتوقع ان تثمر هذه الجولة من العقود عن زيادة انتاج النفط من ٦٧ الف برميل يومياً الى ٥٠٠ الف برميل يومياً في المناطق الثماني عشرة.

ومن المتوقع ان تصل معظم الحقول المتعاقد عليها الى ذروة الانتاج خلال سنوات خمس وهي جزء من خطة البلاد العشرية لمضاعفة طاقة الانتاج التي تبلغ ثلاثة ملايين برميل يومياً.

وقال مندوبون إن فنزويلا مدينة في احتلالها عرش النفط لشقيقاتها النفطيات في اسيا الوسطى حيث استثمرت الشركات مبالغ كبيرة في السنوات الاخيرة لكنها لم تحصل على عائد يذكر. وقال مدير شركة نفط حضر الاجتماع: «الجميع كان لهم محاولات عابرة في روسيا والاتحاد السوفياتي سابقاً. وبدأ بحر الشمال ينضب والشرق الأوسط غير مستقر. وهذا المكان (فنزويلا) من اكبر احواض النفط في العالم ومن الاماكن الوحيدة التي يمكن ان ترصد فيها احتياطيات خلال فترة زمنية قصيرة». وقال رافائيل كويجانو محلل اميركا اللاتينية في «مؤسسة بتروليوم فاينانس غروب» ان مساعي تحرير الاقتصاد في فنزويلا تزامنت ايضاً مع زيادة في النفقات على اعمال التنقيب منذ ان عاودت اسعار النفط الارتفاع في سنة ١٩٩٥.

## بروفيل

# سعد... ونحس

☐ ما من شخص في الكويت أثار عواطف وآراء متباينة، كالشيخ سعد العبدالله الصباح ولي العهد ورئيس الحكومة. ففي وقت من الأوقات كان الشيخ سعد المحبوب الأكبر لدى الكويتيين، مما حرك مشاعر الحسد والغيرة ضده لدى العديد من أفراد العائلة الصباحية الحاكمة وعلى رأسهم الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، الذي كاد علو نجم الشيخ سعد أن يطفئه ويلقيه هامشاً. وربما كان أن تبرم الكويتيين بالشيخ صباح المعروف بمغازله الرفيعة وإدمانه على التحييك في الكواليس، من العوامل الرئيسية التي شدتهم أكثر فاكثر الى الشيخ سعد.

وقد بلغ «سعد» الشيخ سعد أوجه يوم اتفقت عليه العائلة ليكون ولياً للعهد، فتالّق نجمه، وابيضت صحائفه، وتعاظمت حوزته.

لكن ولاية ذلك الرجل السعيد المسعد، سرعان ما انقلبت نحساً على الكويت والكويتيين، وعلى منافسه السابق في العائلة الشيخ جابر العلي الذي مات غماً وكمداً من فترة وجيزة، وقد كان، رحمه الله، أقرب شيخ كويتي الى ما يشبه رجل الدولة. بل إن النحس ظل راكباً عائلة المرحوم الشيخ جابر الى اليوم!

فلا بد أن هناك سبباً في ذات الشيخ السعد حوّله من «سعد» الى «نحس»، الى درجة أن الشيخ سعد لم يعد سعداً، والكويت لم تعد الكويت، والكويتيين لم يعودوا كما عرفهم العرب، أو كما عرفوا أنفسهم يوم كانت بلادهم الصغيرة واحة عربية ظليلة يعرفها العالم كله، قبل أن تتحول الى قاعدة عسكرية أجنبية بائسة لا يعرف فيها أحد أحداً.

وربما كان السبب، أن الشيخ سعد أخذته الغطرسة واستبد به الغرور، حتى زالت عنه مزايا السياسيين الكبار كالليونة والمرونة والتسامح وروح التسوية والتوازن، فاختلت موازينه وأخل بالموازين الكويتية والعربية. ويكفي أن يتردد أن المواقف المتعالية المتشددة للشيخ سعد هي التي تحول حتى الآن دون التئام الصف العربي والمصالحة العربية، لمعرفة حجم الانفصام بين حقيقة الكويت الزاهية وواقعها المزري.

صحيح أن الاجتياح العراقي للكويت كان شيئاً فظيعاً يصعب غفرانه ناهيك بتبريره، وصحيح أيضاً أن ما حل بالعراق نتيجة لذلك كان بفعل حكامه، لكنه غير صحيح أن يقال إنه ليست لدى الكويتيين طاقة على النسيان والغفران والتعلم من الدروس والتجربة. ومن المؤسف أن يكون الشيخ سعد هو السبب الحائل دون مراجعة الكويتيين أنفسهم، على الأقل لمعرفة الأسباب الكويتية التي أسهمت بصورة أو أخرى في وقوع ما وقع. ذلك أنه من غير المعقول منطقياً أن يبقى الأمر في دائرة الإطلاق، بمعنى أن الحق المطلق هو في الجانب الكويتي، وأن الباطل المطلق هو في الجانب العراقي.



واليوم يقيم الشيخ سعد خارج بلاده بداعي المرض، شفاه الله، لكن في غيابه أيضاً مسحة من الحرد تذكر الكويتيين بحرده السابق في لندن أواسط الثمانينات مما أدى في حينه الى حل مجلس الأمة، ودخول الجسم السياسي الكويتي في دوامة الانقسام. وربما كان أن ذلك الانقسام بفعل حل مجلس الأمة هو من العوامل التي زينت لصدام حسين أن هناك فريقاً كويتياً جاهزاً لاستقباله لمجرد أن له اعتراضات جوهرية على سير الأمور في البلاد.

ومع أن ذلك التصور ما كان واقعياً في حقيقته، كما ثبت بالتجربة العملية المرّة، فإن الحكاية تتكرر في الوقت الحاضر على نحو ينذر بأساليب غير معهودة في المجتمع الكويتي، كما يلوح من محاولة اغتيال النائب عبدالله النيباري أخيراً.

ومن ذلك يستدل أن «النحس» الذي رافق سعداً منذ توليه، لا ترده «التعاويذ»، حتى المصنوع منها في واشنطن ولندن، بل ترده ثقة الكويتيين بأنفسهم وأشقائهم بمن فيهم الأشقاء العاقون، ونكران الذات لدى كبار المسؤولين. ولا يسعف في شيء أن يكون رئيس الحكومة متغيباً يدير الأمور «بالريموت كونترول» إذا كان ممارساً، وبتغذية الصراعات إذا كان حرداناً معتكفاً.

ومع أنه من غير المؤكد أن الأوضاع الكويتية سوف تتغير بين عشية وضحاها في حال تخلي الشيخ سعد طوعاً عن ولاية العهد ورئاسة الحكومة، لكن مثل هذا التنحي يفتح الباب واسعاً أمام إمكانية التطبيع الكويتي - العربي، وأمام إمكانية طي صفحة الماضي، ويمنح شخص الشيخ سعد نفسه فرصة تسجيل اسمه في السجل الأبيض بعد مكوث طويل في السجل الأسود.

أو لعل ذلك ينفع، على اعتقاد العقل الخرافي، في رد «النحس» الذي رافق «سعداً»!

## الضيف

### جوناثان آيتكن «يبق البحصة» في كتاب يفاوض عليه في نيويورك

# أراد محاكمة الصحافة البريطانية فحوكمت... المملكة العربية السعودية!

☐ عندما سحب جوناثان ايتكن، الوزير والنائب المحافظ السابق، دعواه في المحكمة البريطانية العليا ضد جريدة «غارديان» وتلفزيون «غرانادا»، بسبب تقديم محامي الدفاع جورج كارمن ادلة جديدة تدحض الإدعاء المقدم من أيتكن، اختفى المذكور من لندن وتبين أنه توجه الى نيويورك للمفاوضة على إصدار كتاب قيل أنه يتناول علاقاته العربية التي أودتبه، لعله بذلك يسدد فاتورة المحكمة والمحامين البالغة حوالى مليونين من الجنيهات.

وكانت تربط المدعي «علاقات عامة» استعرض بعضها في جلسات المحاكمة قبل قفلها، مع عدد من رجال الأعمال العرب والأمراء السعوديين، بينهم رجل الأعمال السوري وفيق سعيد، الذي تردد اسمه سابقاً في العلاقة مع الليدي ثاتشر وابنها مارك، وتردد أخيراً بالنسبة الى تبرعه السخي لجامعة «أوكسفورد» (٢٠ مليون جنيه استرليني)، ورجل الأعمال اللبناني سعيد أياس الذي تردد أنه منع من السفر في الظهران لئلا يستدعى الى الاستجواب في المحكمة الريطانية، والأمير محمد بن فهد نجل العاهل السعودي وحاكم المنطقة الشرقية من السعودية، والسفير الأمير بندر بن سلطان.

وقد لا يكون من قبيل الصدفة أن ايتكن اختار غراي محامياً للادعاء، لكون غراي هو أيضاً محامي وفيق السعيد، وقد ترافع عنه في الدعوى ضد مواطنه السوري مصباح باقي بتهمة «الابتزاز»، حيث اختار باقي أن يدافع عن نفسه بنفسه لأنه لا يملك شروى نقير، فكيف بشروى محامي من عيار غراي!

لكن الملفت في محاضر المحاكمة التي حصلت عليها «الميزان» أن جانباً كبيراً من الاستجواب الذي جرى فيها تناول المملكة العربية السعودية ورجالاتها ونظامها وممارساتها. ومن ذلك سؤال المحامي كارمن للمدعي: هل من الصحيح أن تفتخر بعلاقاتك مع السعودية وفيها، مع الأسف، نظام ديكتاتوري غير ديموقراطي وقمعي وقاسي ومتعصب؟ هل تقبل أن السعودية ليست دولة ديموقراطية لا توجد فيها انتخابات مباشرة، وليس فيها حق بإنشاء أحزاب سياسية، وليست فيها حريات دينية؟ هل يحق للمسيحيين هناك إقامة كنائس لهم؟ ألا توافق أنه من المحظور على الديانات الأخرى ممارسة شعائرها في المملكة؟ وما الى ذلك.

أما الجانب من الاستجواب حول علاقات أيتكن مع وفيق سعيد ومحمد بن فهد وسعيد أياس وغيرهم، فلا يتسع له المجال هنا، لكنه وفير وغزير. ومن هذه الناحية يتردد في لندن أن أيتكن قد يضمن كتابه معلومات مثيرة من هذه الناحية بغية الترويج، وإذا صح ذلك، يكون قد «بقّ البحصة»، التي حال دونها الانسحاب من الدعوى.

ولن يكون ذلك مستغرباً من رجل قالت فيه جريدة «إندبياندانت أون صاندي» إنه ليست في قاموس اللغة الانكليزية كلمة تفيه وصفه، إنما هو بلغة هذا الزمان الدارجة «وغد مطلق». وسوف تعالج «الميزان» المسائل المثارة حول القضية بتفاصيلها في عدد مقبل.

وقد سلطت المحاكمة قبل انهيار الدعوى الضوء على بعض الممارسات غير السليمة لعدد من رجال الأعمال العرب في الخارج، وهي ممارسات فضائحية أحياناً دونما اعتبار للقوانين السائدةأوللأصول والأعراف المعمول بها في البلدان الديموقراطية.

الميزان AL-MIZAN
ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: PROXIMA ATELIER
الخطوط: بهيج عنداري

المكاتب:
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

بناية عيتاني - الطابق التاسع
شارع التنوخيين
راس بيروت - لبنان
هاتف: ٨٦٣٢٩٠
ص.ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران

التوزيع في انحاء العالم:
Johnsons International
Millington Road, Hayes,
Middlesex UB3 4AZ
TEL: (0181) 561 7705
FAX: (0181) 561 7454

الاعلانات:
PROXIMA
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN: 1352-7738